أثر اختلاف موفر التوكيد ونوع استنتاجه علي العلاقة بين التوكيد المهني علي الإفصاح عن تقرير لجنة المراجعة و قرار الاستثمار بأسهم الشركات المقيدة بالبورصة المصرية – دراسة تجريبية

د/أسماء أحمد الصيرفي

مدرس المحاسبة والمراجعة

كلية التجارة جامعة دمنهور

أثر اختلاف موفر التوكيد ونوع استنتاجه علي العلاقة بين التوكيد المهني علي الإفصاح عن تقرير لجنة المراجعة و قرار الاستثمار بأسهم الشركات المقيدة بالبورصة المصرية – دراسة تجريبية

د/أسماء أحمد الصيرفي[1]

ملخص البحث

استهدف البحث دراسة واختبار أثر افصاح الشركات المقيدة بالبورصة المصرية عن تقرير لجنة المراجعة، وأثر توكيد مراقب الحسابات علي هذا الافصاح علي قرار الاستثمار بالأسهم، وكذا دراسة واختبار أثر كل من مستوي خبرة واحتراف المستثمر علي العلاقة الاولي، وأثر اختلاف موفر خدمة التوكيد ونوع استنتاجه علي العلاقة الثانية. وتحقيقا لهذا الهدف تم اجراء دراسة تجريبية علي عينة تضم 41 من المستثمرين المؤسسين، و أظهرت النتائج وجود تأثير معنوي لإفصاح الشركات المقيدة بالبورصة المصرية عن تقرير لجنة المراجعة علي قرار الاستثمار، إلا أنه لا يوجد تأثير لاحتراف المستثمر وتأهيله علي هذه العلاقة . كما أنه يوجد تأثير للتوكيد المهني علي إفصاح الشركات المقيدة بالبورصة المصرية عن تقرير لجنة المراجعة علي قرار الاستثمار بالأسهم، كما يوجد تأثير لنوع الاستنتاج علي هذه العلاقة. ولكن لا يوجد تأثير لكون موفر التوكيد هو نفسه مراقب حسابات الشركة من عدمه علي العلاقة. كما تم اجراء تحليل اضافي لاختبار تأثير السمات النوعية لموفر التوكيد(خبرته وتأهيله) علي العلاقة السابقة وثبت عدم وجود تأثير لكل من مستوي خبرة وتأهيل موفر التوكيد علي العلاقة السابقة. كما تم اجراء اختبار حساسية للتأكد من متانة النتائج السابقة من خلال تغيير عينة الدراسة فتم إعادة اختبار الفروض السابقة علي عينة من الأكاديميين، واتفقت نتائج العينتين، فيما عدا وجود تأثير لخبرة وتأهيل موفر خدمة التوكيد علي العلاقة السابقة بالنسبة لعينة الاكاديميين، بينما لا يوجد هذا التأثير بالنسبة لعينة المستثمرين المؤسسين.

الكلمات المفتاحية : التوكيد المهني علي الإفصاح غير المالي– الإفصاح عن تقرير لجنة المراجعة – قرار الاستثمار بالأسهم –موفر خدمة التوكيد المهني – نوع الاستنتاج المهني.

---

[1]مدرس المحاسبة والمراجعة كلية التجارة جامعة دمنهور

The Impact of variation of Assurance Provider, and Type of Conclusion on the Relationship between Assurance on Disclosure of the Audit Committee Report and Investment Decision of Companies Listed on the Egyptian Stock Exchange – an experimental study

Dr. Asmaa Ahmed El Serafy

Summary

The research aimed to study the impact of the disclosure of Audit Committee report , and the impact of the auditor's Assurance on this disclosure on Investment Decision of companies listed on the Egyptian Stock Exchange, with the determination of the impact of both the experience and professionalism of the investor on the first relationship, and the impact of both the type of conclusion and what if the assurance service provider is the same the company auditor on the second relationship. To achieve this objective, an experimental study was conducted on a sample of 41 investors. **The results showed** that there was a significant impact of the disclosure of the audit committee report by the listed companies on the investment decision. And There is also a significant impact of the Assurance on this disclosure on the investment decision, and There is also an effect of the type of conclusion on the previous relationship. But there is no effect of the assurance provider if he is the same the company's auditor on the previous relationship. **Additional analysis** was conducted to determine the impact of the qualitative characters of the assurance provider (experience and professionalism) on the previous relationship , the results of the additional analysis found that there is no impact for both experience and professionalism of the assurance provider on the previous relationship. **finally a sensitivity analysis** was also conducted to confirm the robustness of the previous results by changing the sample of the study. The previous hypotheses were re-tested on a sample of 51 academics. This test indicated that the results of the two samples are the same except that there was a significance effect of the experience and professionalism of the assurance service provider on the previous relationship for the sample of academics, and there is no such effect for the sample of investors.

Key words: Assurance on non-financial disclosure – Audit Committee report Disclosure – Investment Decision – Assurance service provider – Assurance provider experience – Assurance provider qualification

1- مقدمة البحث:

أدت الفضائح المالية للشركات العالمية إلي إعادة النظر في هياكل مجالس الإدارة بحثا عن توفير أليات مناسبة توفر معلومات أكثر مصداقية لأصحاب المصالح، من خلال ايجاد جهة إشرافية رقابية، تعمل إلي جانب الإدارة، تتولي مجموعة من المهام منها مراجعة السياسات المحاسبية المطبقة وتقديرات الإدارة بما يحقق أهداف الشركة ويحقق مصداقية المعلومات المفصح عنها. فقد زاد اهتمام الشركات بوجود لجان المراجعة، باعتبارها إحدى أليات حوكمة الشركات، حيث أصبحت الوظائف الأساسية للجان المراجعة فحص التقارير والقوائم المالية الدورية والسنوية، وإبداء الرأي فيها قبل اعتمادها من مجلس الإدارة، والتنسيق مع مراقب الحسابات في وضع خطة المراجعة الخارجية، وتهيئة الظروف له لأداء عمله بحيادية كاملة. كما تشارك لجنة المراجعة في اختيار مراقب الحسابات وتوافق علي تعيينه وعزله في حالة اتخاذ قرار بذلك، وتقوم بفحص وتقييم هيكل الرقابة الداخلية وتعيين مدير إدارة المراجعة الداخلية.(أحمد، 2011؛ Karajah& Ibrahim,2017; Shen et al, 2017; Bruynseels,2014;)

وقد بدأ ظهور الاهتمام بلجنة المراجعة في بيئة الأعمال المصرية في عام 2002 حينما أصدرت الهيئة العامة للرقابة المالية (الهيئة العامة لسوق المال سابقا) القرار رقم (30) لسنة 2002 ، والذي نص علي إلزام كافة الشركات المقيد لها أوراق مالية بجداول البورصة بضرورة تشكيل لجنة مراجعة من أعضاء مجلس الإدارة غير التنفيذيين والمشهود لهم بالكفاءة والخبرة في النواحي المحاسبية والمالية (الهيئة العامة لسوق المال، 2002). تلي ذلك إصدار دليل عمل لجان المراجعة عام 2008 عن مركز المديرين والذي وضع أليات تشكيل لجنة المراجعة ومهامها وعدد اجتماعاتها.(مركز المديرين، 2008)

وفي هذا الصدد توجد العديد من الدراسات (جرمان ،2017؛ أحمد،2011؛ عبد الحكيم& ملو العين،2014،عبد المجيد،2013، Cohen et al,2017;Cohen et al,2013; Faber (Karajah& Ibrahim,2017;Faber et al,2018;Schneider,2017; التي اهتمت بالمردود الإيجابي للجان المراجعة علي العديد من الابعاد من أهمها تحسين جودة التقارير المالية ورأي مراقب الحسابات وزيادة قيمة الشركة والتأثير الإيجابي علي رغبة المستثمرين في الاستثمار بأسهم الشركة. كما زاد اهتمام الشركات في الآونة الاخيرة بالإفصاح غير المالي وذلك لوجود فجوة بين ما تفصح عنه الشركات وما يطلبه أصحاب المصالح من معلومات لتقييم أداء الشركة. ومن جوانب الإفصاح غير المالي، التي يطلبها أصحاب المصالح، الإفصاح عن تقرير لجنة المراجعة. ولكن نظرا لأن

المعلومات المفصح عنها تظل محل شك من قبل المستثمرين إلي أن يقوم مراقب حسابات بإضفاء الثقة عليها. ولكي تتحقق النتائج المرجوة من الافصاح عن تقرير لجنة المراجعة يجب أن يتم تعزيز مصداقيته من خلال توفير توكيد مهني Assurance مستقل عليه.

ونتيجة لذلك ظهر الطلب علي خدمات التوكيد المهني علي المعلومات غير المالية فقد تم إصدار معايير التوكيد المهني؛ وهي المعيار الدولي لتكليفات التوكيد (ISAE No.3000)[2] ، ونظيره الاسترالي[3](ASAE) ، ونظيره الكندي[4](CSAE) ، ونظيره النيوزيلاندي[5]ISAE(NE)، ومعيار المساءلة[6](AA1000AS) الصادر عن منظمة المساءلة (Accountability). وعلي الرغم من أهمية التوكيد المهني علي الإفصاح غير المالي إلا أنه نظرا لوجود تكلفة لتوفير خدمة التوكيد المهني فإن إدارة الشركة تقرر التوكيد علي تلك المعلومات في حالة توقع وجود مردود إيجابي علي أصحاب المصالح، خاصة المساهمين، مما ينعكس إيجابا علي الشركة.

وفي هذا الصدد تناولت العديد من الدراسات السابقة (Green& Balatbat,2013; Miller & ; Smith,2002 ;Gold et al,2014; Coram et al,2009) المردود الإيجابي للتوكيد المهني علي الإفصاح غير المالي بصفة عامة، علي العديد من الأبعاد من أهمها تتبع المحللين الماليين، وقرارات الاقراض والاستثمار. ورغم ذلك توجد ندرة ملحوظة في الدراسات التي تناولت أثر التوكيد

---

[2] International Standard on Assurance Engagements معيار تكليفات التوكيد الدولي رقم (3000) الصادر عن مجلس معايير المراجعة والتوكيد المهني الدولي (IAASB) التابع للاتحاد الدولي للمحاسبين (IFAC) في عام 2003 . وتم ادخال بعض التعديلات عليه في ديسمبر 2013 علي أن يكون المعيار ساريا المفعول لأغراض تكليفات التوكيد، بخلاف المراجعة وفحص المعلومات المالية التاريخية الأخرى، اعتبارا من 15-12-2015. (موسي،2018؛ IAASB,2013b)

[3] Australian Standard on Assurance Engagements معيار تكليفات التوكيد الاسترالي رقم 3000 الصادر عن مجلس معايير المراجعة والتوكيد الاسترالي 2007 ، وتم ادخال بعض التعديلات عليه وإصداره مرة أخري في عام 2014 واصبح ساريا اعتبارا من 1-1-2015.(AUASB,2014b ؛ موسي،2018)

[4] Canadian Standards on Assurance Engagement معيار تكليفات التوكيد الكندي رقم 3000 ، والذي طوره مجلس معايير المراجعة والتوكيد الكندي (AASB) ليلائم بيئة الممارسة والأعمال الكندية. وتم اصدار مسودة المعيار في عام 2014، وتم الموافقة عليها واصدار المعيار في عام 2015، وأصبح ساريا اعتبارا من 30-6-2016، ويهدف هذا المعيار إلي توفير إرشادات بشأن تكليفات التصديق Attestation بخلاف مراجعة وفحص القوائم المالية السنوية التاريخية.(AASB,2015a ؛ موسي،2018)

[5] International Standard on Assurance Engagements NEW ZEALAND) معيار تكليفات التوكيد النيوزيلاندي رقم 3000 الصادر عن مجلس معايير المراجعة والتوكيد النيوزيلاندي عام 2014 . وتم ادخال بعض التعديلات عليه وإصداره مرة أخري في عام 2016، وأصبح ساريا اعتبارا من 15-12-2017. (موسي،2018 ; NZAuASB,2016)

[6] Accountability Assurance Standards معيار التوكيد المهني الدولي الصادر عن منظمة المساءلة Accountability Organization في عام 2003. وتم إجراء بعض التعديلات عليه وإصداره مرة أخري في عام 2008. ويهدف هذا المعيار إلي توفير إرشادات لمقدمي خدمات التوكيد (سواء كانوا من داخل مهنة المحاسبة أو من خارجها) بشأن خدمات التوكيد علي تقارير الاستدامة بشكل خاص (Accountability, 2008a; موسي،2018)

المهني علي الإفصاح عن تقرير لجنة المراجعة علي قرار الاستثمار في الشركات المقيدة بالبورصة المصرية، في حدود علم الباحثة، وهو ما يسعي البحث الحالي لدراسته نظريا، واختباره تجريبيا في بيئة الأعمال المصرية.

2- مشكلة البحث

نظرا لزيادة الاهتمام بالإفصاح غير المالي عامة لتوفيره معلومات مفيدة لأصحاب المصالح ، وحاجة أصحاب المصالح أنفسهم لوجود وسيلة يمكن من خلالها إضفاء الثقة علي المعلومات الواردة في تقارير الافصاح غير المالي(Lin al,2018; Chen&Komal,2018; Aurell et al,2018 et al,2006;Luohe et al,2008; Agoglia et)، تتمثل مشكلة البحث في الإجابة علي الأسئلة التالية: ما مفهوم الإفصاح عن تقرير لجنة المراجعة ومحتواه ونوعه ومردوده علي أصحاب المصالح، في سياق الإفصاح غير المالي عامة؟ ما مفهوم و مردود التوكيد المهني علي الإفصاح عن تقرير لجنة المراجعة في سياق التوكيد علي الإفصاح غير المالي عامة؟ هل يوجد تأثير للإفصاح عن تقرير لجنة المراجعة علي قرار الاستثمار بالأسهم؟ وإن كان الأمر كذلك فهل يوجد تأثير إضافي للتوكيد المهني علي هذا الإفصاح علي قرار الاستثمار بالأسهم ؟ هل تتأثر العلاقة بين الإفصاح عن تقرير لجنة المراجعة وقرار الاستثمار بالأسهم بمدي احتراف وتأهيل المستثمر من عدمه ؟ هل تتأثر العلاقة بين التوكيد المهني علي الإفصاح عن تقرير لجنة المراجعة وقرار الاستثمار بالأسهم باختلاف نوع الاستنتاج؟ و كون موفر التوكيد هو نفسه مراقب حسابات الشركة ؟ وأخيرا هل يوجد دليل تجريبي علي العلاقات محل الدراسة في بيئة الأعمال المصرية؟ وان وجد فما دلالته المحاسبية والمهنية؟

3- هدف البحث:

يهدف البحث إلي دراسة واختبار أثر اختلاف موفر التوكيد ونوع استنتاجه علي العلاقة بين التوكيد علي الافصاح عن تقرير لجنة المراجعة وقرار الاستثمار بأسهم الشركات المقيدة بالبورصة المصرية من خلال دراسة نظرية وتجريبية.

4- أهمية ودوافع البحث :

يكتسب البحث **أهمية أكاديمية** لكونه يتناول قضية محاسبية هامة وهي مردود التوكيد المهني علي أحد أبعاد الافصاح غير المالي علي قرار الاستثمار بأسهم الشركات المقيدة بالبورصة المصرية، كما يثري هذا البحث الدراسات المحاسبية في مجال مردود الإفصاح غير المالي عامة، والتوكيد المهني عليه، علي قرار الاستثمار بالأسهم والذي يوجد به ندرة بحثية ملحوظة.

كما يكتسب البحث **أهمية عملية** لأنه يختبر تجريبياً تأثير الإفصاح غير المالي والتوكيد المهني عليه علي قرار الاستثمار بأسهم الشركات المقيدة بالبورصة المصرية، وتوجه اهتمام الشركات المصرية، وكذا إدارة البورصة المصرية، إلي أهمية الإفصاح غير المالي بصفة عامة، والإفصاح عن تقرير لجنة المراجعة بصفة خاصة، و مردود توفير توكيد مهني عليه علي قرارات أصحاب المصالح في الشركات. ومن أهم **دوافع البحث** الحالي أنه علي الرغم من وجود دراسات سابقة تناولت أثر التوكيد علي الإفصاح غير المالي علي قرار الاستثمار بالأسهم، إلا أنه في حدود علم الباحثة يوجد ندرة ملحوظة في الدراسات التي تناولت أثر التوكيد علي الإفصاح عن تقرير لجنة المراجعة علي قرار الاستثمار بالأسهم في مصر، وأخيرا فإنه من دوافع البحث أيضا اختبار العلاقات محل الدراسة تجريبيا مع تلافي عيوب الدراسات الميدانية السابقة المشابهة المحدودة التي كانت في معظمها تعتمد علي أسلوب الاستقصاء.

5- حدود البحث:

يركز البحث بصفة أساسية علي دراسة واختبار أثر التوكيد المهني علي تقرير لجنة المراجعة علي قرار الاستثمار بأسهم الشركات المقيدة بالبورصة المصرية، وبالتالي يخرج عن نطاق البحث دراسة واختبار أثر التوكيد المهني علي تقرير لجنة المراجعة علي متغيرات أخري بخلاف قرار الاستثمار بالأسهم (مثل قرار منح الائتمان). كما يخرج عن نطاق البحث أثر التوكيد المهني علي عناصر الإفصاح غير المالي الأخرى، بخلاف الافصاح عن تقرير لجنة المراجعة (مثل الافصاح عن المسئولية الاجتماعية، والافصاح عن رأس المال الفكري؛.....). كما يركز البحث علي التوكيد المهني علي تقرير لجنة المراجعة، وبالتالي يخرج عن نطاق البحث تناول مهام ومسئوليات لجنة المراجعة، إلا في حدود ما يخدم هدف البحث. كما يركز البحث علي اختبار أثر بعض المتغيرات المعدلة للعلاقة (خبرة المستثمر وتأهيله) علي العلاقة الأولي. و(نوع الاستنتاج، كون موفر التوكيد هو نفسه مراقب حسابات الشركة) علي العلاقة الثانية، وبالتالي يخرج عن نطاق البحث أي متغيرات اخري بخلاف ذلك(مثل؛ نوع المستثمر، حجم منشأة موفر التوكيد و توقيت نشر تقرير التوكيد). وأخيرا فإن قابلية نتائج البحث للتعميم ستكون مشروطة بضوابط اختيار عينة البحث.

6- خطة البحث :

انطلاقا من مشكلة البحث وتحقيقا لأهدافه ، وفي ضوء حدوده ، ولاختبار فروضه ، سوف يتم استكماله علي النحو التالي:

6-1 الإفصاح عن تقرير لجنة المراجعة من منظور محاسبي

6-2 تحليل العلاقة بين الافصاح عن تقرير لجنة المراجعة وقرار الاستثمار بالأسهم واشتقاق الفرض الأول للبحث وفرعياته

6-3 مفهوم وأهمية ومردود التوكيد المهني علي الافصاح عن تقرير لجنة المراجعة في سياق الأفصاح غير المالي

6-4 تحليل العلاقة بين التوكيد المهني علي الافصاح عن تقرير لجنة المراجعة وقرار الاستثمار بالأسهم واشتقاق الفرض الثاني للبحث وفرعياته

6-5 نموذج ومنهجية البحث

6-6 نتيجة اختبار فروض البحث

6-7 نتائج البحث والتوصيات ومجالات البحث المقترحة

6-1 الإفصاح عن تقرير لجنة المراجعة من منظور محاسبي

نشأت فكرة لجنة المراجعة للمحافظة علي استقلال المراجعة الخارجية باعتبارها حلقة الوصل بين مراقب الحسابات وإدارة الشركة، ولكن نظرا لكبر حجم الشركات وزيادة حالات الغش، وضعف هيكل الرقابة الداخلية، وانتشار الدعاوي القضائية، وحاجة أصحاب المصالح في الشركات إلي وسيلة يمكن من خلالها ضمان سلامة أداء الشركة، واظهار نتيجة أعمالها ومركزها المالي بطريقة صحيحة. (Lin et al,2006;Luohe et al,2008; Agoglia et al,2011;Chen&Komal,2018). وقد أدي ذلك إلي تنامي دور لجان المراجعة في الشركات. وفي هذا الصدد أشار أحمد (2011) إلي أن مصداقية وعدالة البيانات المالية المنشورة للشركات تتوقف علي مدي وجود لجان مراجعة منبثقة عن مجالس إدارات هذه الشركات، وأن لجان المراجعة تزيد من فعالية عملية الاشراف علي إعداد القوائم المالية والحد من الخلافات بين الإدارة ومراقب الحسابات.

ولا يوجد تعريف متفق عليه للجان المراجعة نظرا لاختلاف شكلها وتكوينها ووظائفها بين الشركات. فقد عرف قانون Sarbanes-Oxley (SOX) في القسم (301) لجنة المراجعة بأنها لجنة منبثقة عن مجلس الإدارة مسئولة عن تعيين ومكافأة والإشراف علي منشأة المحاسبة والمراجعة، بما في ذلك حل الخلاف بين الإدارة ومراقب الحسابات المتعلقة بالتقارير المالية. وينبغي أن يكون كل عضو بلجنة المراجعة مستقلا[7].

ويتفق كل من (أحمد،2011؛الذيبات، 2014؛ Arens et al, 2014) علي أن تشكيل لجنة المراجعة يتم من قبل مجلس الإدارة ويحكم عملها دليل مكتوب يبين بوضوح مسؤولياتها وطرق القيام بها. كما تمتلك اللجنة السلطة الكافية للقيام بمهامها وتقوم بمهام عديدة أهمها دراسة القوائم المالية قبل رفعها إلي مجلس الإدارة ، كما أنها تعمل كوسيط بين مراقب الحسابات و مجلس الإدارة، كما تقوم بتعيين مراقب الحسابات وفحص خطة ونتائج المراجعة ، ودراسة هيكل الرقابة الداخلية.

وأشار أحمد (2011) علي أنها مجموعة من ثلاثة أعضاء علي الأقل من أعضاء مجلس الإدارة المستقلين غير التنفيذيين ويمتلك أحد أعضائها علي الأقل خبرة مالية أو محاسبية. كما أضاف Arens et al,(2014) بأنها عبارة عن عدد من الأعضاء غير التنفيذيين من أعضاء مجلس إدارة الشركة ، وتتكون من ثلاثة إلي خمسة أعضاء، وقد تمتد لتشمل سبعة أعضاء من أعضاء مجلس الإدارة غير التنفيذيين. كما أضاف الذيبات (2014) علي أنها مجموعة مكونة من عدد من أعضاء مجلس الادارة غير التنفيذيين تتكون من رئيس وعضوين، علي أن يتوفر في أحدهم علي الأقل خبرة في مجال المراجعة أو المحاسبة المالية أو أن يكون محاسبا قانونيا ، وتجتمع لجنة المراجعة مرة كل ثلاثة أشهر علي الأقل أو كلما دعت الحاجة إلي ذلك.

كما عرفها دليل قواعد ومعايير حوكمة الشركات بأنها لجنة تتشكل من عدد من أعضاء مجلس الإدارة غير التنفيذيين، ويجب ألا يقل عدد أعضائها عن ثلاثة، كما يجب أن يكون من ضمن أعضائها أحد الخبراء في الشئون المالية والمحاسبية، ويجوز تعيين عضو أو أكثر من خارج الشركة في حالة عدم توافر العدد الكافي من أعضاء مجلس الإدارة غير التنفيذيين، ويجب أن تجتمع اللجنة دوريا طبقا لبرنامج اجتماعات محدد، وبما لا يقل عن مرة كل ثلاثة أشهر، كما يجب أن تضع

---

7 حدد القانون معيارين لاستقلال أعضاء لجنة المراجعة وهما:

- ألا يتقاضى الأعضاء أي مبالغ مالية بخلاف ما يتقاضونه من أتعاب باعتبارهم أعضاء في لجنة المراجعة.
- ألا يكون الأعضاء ممن لهم مصالح مادية مع الشركة ، سواء كان ذلك بشكل مباشر أو غير مباشر.

الشركة إمكانيات كافية تحت تصرف اللجنة لتساعدها علي أداء عملها بما في ذلك التصريح لها بالاستعانة بالخبراء كلما كان ذلك ضروريا. (ابراهيم، 2014)

كما عرفت قواعد القيد والشطب بالبورصة المصرية لسنة 2016 لجنة المراجعة علي أنها " لجنة منبثقة من مجلس الإدارة، ويجب ألا يقل أعضاؤها غير التنفيذيين عن ثلاثة أعضاء مشهود لهم بالكفاءة والخبرة في مجال عمل الشركة، كما يجب أن يكون ضمن أعضائها أحد الخبراء في الشئون المالية والمحاسبية، ويجوز تعيين عضو أو أكثر من خارج الشركة في حالة عدم توافر العدد الكافي من أعضاء مجلس الادارة غير التنفيذيين " ويتم تكوين لجان المراجعة بشكل إلزامي في الشركات المقيدة بالبورصة و بشكل اختياري في الشركات غير المقيدة بالبورصة.

- **وتري الباحثة** أنه علي الرغم من وجود تعريفات متعددة للجان المراجعة إلا أن التعريفات تتشابه في مضمونها فكل التعريفات السابقة تركز علي الأبعاد التالية: وضع لجنة المراجعة في الهيكل التنظيمي للشركة وتشكيلها وخصائص أعضائها والمهام المنوطة بها ومدة بقاء اللجنة وتغييرها، وعدد اجتماعاتها.

وفيما يتعلق بمهام لجنة المراجعة في البيئة المصرية فقد حددتها قواعد حوكمة الشركات (2005) فيما يلي: تقييم كفاءة المدير المالي وباقي أفراد الإدارة المالية الرئيسيين، دراسة هيكل الرقابة الداخلية ووضع تقرير مكتوب عن رأيها وتوصياتها بشأنه، دراسة القوائم المالية قبل عرضها علي مجلس الإدارة والإدلاء برأيها وتوصياتها بخصوصها دراسة خطة المراجعة مع مراقب الحسابات والإدلاء بملاحظاتها عليها، دراسة ملاحظات مراقب الحسابات علي القوائم المالية ومتابعة ما تم بشأنها، تقييم مؤهلات وكفاءة أداء واستقلالية مراقب الحسابات واقتراح تعيينه وتحديد أتعابه، اعتماد قيام مراقب الحسابات بعمليات إضافية والموافقة علي أتعابه عنها، دراسة ومناقشة خطة إدارة المراجعة الداخلية وكفاءتها وقدراتها، ودراسة تقارير المراجعة الداخلية والاجراءات التصحيحية لها.

وتأكيدا علي أهمية لجان المراجعة علي المستوي الدولي أفرد القانون (Sarbanes-Oxley Act,2002) القسم رقم (301) لتشكيل لجنة المراجعة، ومهامها، و واجباتها، وتنسيق العلاقة بين الادارة والمراجع الداخلي ومراقب الحسابات ، وحمايته من ضغوط الإدارة التي تهدد استقلاله، وبالتالي موضوعية تقريره، كما أفرد القسم رقم (407) للإفصاح عن الخبير المالي للجنة المراجعة. كذلك أكد قانون (SOX) علي أهمية تحقق لجنة المراجعة من عدم تقديم مراقب الحسابات لخدمات استشارية

تهدد استقلاله في أداء خدمة المراجعة الأساسية للشركة، ومن ثم التأثير علي رأيه. (عبد الحكيم & ملو العين ، 2014)

وعلي الصعيد الأكاديمي اهتمت العديد من الدراسات بأهمية ودور لجنة المراجعة فتناولت العديد من الدراسات (Soliman&Ragab,2014;Zgani et al,2018;Martinez&Fuentes,2007; Ghafran, & O'Sullivan, 2012; Lin et al,2006;Luohe et al,2008; Agoglia et al,2011;Chen&Komal,2018;Karajah&Ibrahim,2017 Ghosh,2010) أثر جودة لجنة المراجعة علي العديد من الأبعاد من أهمها دور لجنة المراجعة في الاشراف والرقابة علي التقارير المالية، وفحص ومراجعة السياسات المحاسبية المطبقة، والإفصاح عنها، وأثرها علي زيادة ثقة المستثمرين في التقارير المالية من خلال تحسين جودة وشفافية التقارير المالية و التقليل من إدارة الارباح. ومن ثم تحسين جودة التقارير المالية. فتوصلت دراسة Martinez&Fuentes.(2007) بالتطبيق علي الشركات الأسبانية إلي أن لجان المراجعة تساعد في تحسين جودة التقارير المالية والحد من الخلافات بين الإدارة ومراقب الحسابات، وهذا يخفض من وجود تقرير معدل من قبل مراقب الحسابات. وأضاف Luohe et al.(2008) أن لجنة المراجعة تحد من تحريف القوائم المالية في الشركات الكندية، وذلك في حالة كون لجنة المراجعة تتمتع بالخبرة المالية والمحاسبية والاستقلال التام.

كما أضافت دراسة Agoglia et al. (2011) زيادة فعالية وجود لجان المراجعة في الحد من السلوك الانتهازي للإدارة في حالة المعايير علي أساس القواعد مقارنة بالمعايير علي أساس المبادئ. وتوصلت دراسة Ghafran, & O'Sullivan. (2013) إلي وجود علاقة ارتباط موجبة بين استقلال لجنة المراجعة وتوافر الخبرة المالية والمحاسبية لأعضاء لجنة المراجعة وبين جودة المراجعة بالتطبيق علي عينة من الشركات في المملكة المتحدة. وفي الشركات المصرية توصلت دراسة Soliman&Ragab.(2014) إلي وجود تأثير لخصائص لجنة المراجعة علي جودة التقارير المالية من خلال اجراء دراسة تطبيقية. وعلي عكس نتائج الدراسات السابقة توصلت دراسة Bolton. (2012) بالتطبيق علي عينة كبيرة من الشركات الأمريكية خلال الفترة من 1998 حتي 2008 إلي عدم وجود علاقة ارتباط بين استقلال لجنة المراجعة وأداء الشركة ، بينما توجد علاقة ارتباط بين ملكية أعضاء لجنة المراجعة للأسهم في الشركة وجودة التقارير المالية.

كما تناولت دراسات(García-Sánchez et al, 2012 ;Chen &Li,2008;Keinath&Walo,2008 ؛ جابر،2010؛ أحمد،2011؛غريب ،2013) العوامل التي تحدد جودة لجنة المراجعة التي من أهمها؛ الاستقلال والموضوعية ، الخبرة المالية، مدي توافر موارد مالية ، حجم اللجنة وعدد مرات اجتماعاتها. وأضاف Chen &Li. (2008) بالتطبيق علي عينة من الشركات الأمريكية أن الشركات التي تضم خبيرا ماليا ضمن أعضاء لجنة المراجعة تزيد قيمتها خمس مرات عن الشركات التي لا تضم خبراء ماليين. كما أضاف García-Sánchez et al. (2012) بالتطبيق علي عينة من الشركات المسجلة ببورصة مدريد عامل ملكية أعضاء اللجنة لأسهم في الشركة.

كما اهتمت بعض الدراسات العربية أهمية لجنة المراجعة في تحسين جودة التقارير المالية (خليل، 2013؛ جرمان،2017؛ صالح،2017؛ أبو زيد ، 2018 ؛ عبد الحكيم& ملو العين،2014 ؛أحمد، 2011؛ جابر،2010؛عبد الله،2016) وأشارت إلي أن قيام لجنة المراجعة بمهامها من شأنه أن يحسن من جودة التقارير المالية من خلال احكام الرقابة علي عملية اعداد القوائم المالية والحد من الغش وادارة الارباح.

وفيما يتعلق بالإفصاح عن تقرير لجنة المراجعة فهو إفصاح عن عناصر تقرير لجنة المراجعة الذي يشمل تشكيل اللجنة وعدد اجتماعاتها ومسئولياتها و سلطاتها وانشطتها وتوصياتها. والذي يعتبر إقرارا بأن اللجنة قد أدت مسئولياتها علي الوجه المنوط بها. وقد تناولت العديد من الدراسات المردود الإيجابي للإفصاح غير المالي بصفة عامة، والافصاح عن تقرير لجنة المراجعة بصفة خاصة فقد شجع مجلس معايير المحاسبة المالية FASB.(2001) الشركات علي اجراء المزيد من الافصاح الاختياري.

كما أشار قانون Sarbanes-Oxley -SOX - (2002) إلي أنه على لجنة المراجعة التواصل مع أصحاب المصالح وتوصيل-ما تقوم به من واجبات ووظائف من خلال تقريرها. وأن يشمل هذا التقرير معلومات عن مسئوليات لجنة المراجعة، هيكلها التنظيمي وعضويتها، انشطتها الرئيسية خلال العام، أي قرارات وتوصيات للجنة المراجعة ،أي معلومات عن عملية المراجعة ونتائج عمل مراقب الحسابات، وأي ملاحظات للجنة المراجعة حول استقلال مراقب الحسابات. (Keinath& Walo,2008)

كما أشارت دراسة (Coram et al.(2009 إلي أهمية الافصاح غير المالي عامة ،وزيادة الطلب علي الافصاح عن معلومات تقرير لجنة المراجعة، خاصة لما لها من دور في تدعيم اتخاذ القرار بصفة عامة، وقرار الاستثمار بالأسهم بصفة خاصة. كما أشارت دراسة عبد الفتاح (2013) إلي أهمية الافصاح عن تقرير لجنة المراجعة ضمن التقرير السنوي للشركة لتقديم معلومات عن مهامها مما يعزز تصورات مستخدمي القوائم المالية عن دور وفعالية لجنة المراجعة. وينبغي أن يكون تقرير اللجنة معبراً عن واقع فعلي قامت به خلال الفترة التي تعد عنها التقرير.

وعلي الرغم من وجود طلب اجباري علي الإفصاح عن تقرير لجنة المراجعة لأصحاب المصالح وخاصة المساهمين، حيث طالبت العديد من البورصات العالمية مثل بورصة نيويورك للأوراق المالية NYSE ، وبورصة ناسداك NASDAQ ، وبعض الهيئات المهنية مثل(AICPA،FRC) بأن يتم الإفصاح عن تكوين لجان المراجعة بالشركات وأعضائها ومهامها، وأن يتضمن هذا الافصاح نظام عمل اللجنة، الذي يوضح المسئوليات والواجبات الخاصة بها، وطبيعة العلاقة بينها وبين كل من إدارة الشركة والمراجع الداخلي ومراقب الحسابات، والافصاح عن نتائج أعمالها، من خلال تقرير سنوي، يتم نشره ضمن التقارير السنوية ،بحيث يتضمن الأنشطة التي قامت بها اللجنة خلال العام، وهو ما يسهم في تحسين شفافية التقارير المالية. وعلي الرغم من ذلك إلا أنه لا يوجد إلزام في مصر بالإفصاح عن تقرير لجنة المراجعة.

وفي البيئة المصرية ألزمت هيئة الرقابة المالية للشركات التي تسجل أسهمها في البورصة بضرورة تشكيل لجان المراجعة، حيث أصدرت الهيئة قواعد قيد واستمرار قيد وشطب الأوراق المالية بالبورصة المصرية بالقرار رقم 30 لسنة 2002، وكان آخر تعديل له في نوفمبر 2016. واختصت المادة (37) من قواعد قيد واستمرار قيد وشطب الأوراق المالية بالبورصة بلجنة المراجعة. وأشارت إلي أنه مع مراعاة أحكام المادة (82) من القانون رقم (88) لسنة 2003 بإصدار قانون البنك المركزي والجهاز المصرفي والمادتين (27،28) من لائحته التنفيذية، يكون لكل شركة مقيدة بالبورصة لجنة مراجعة، لها مهام ومسئوليات منها الإفصاح والاتصال بالمسئولين عن الحوكمة، ومنهم بالطبع المساهمين والجهات الرقابية.

وعلي الرغم من ذلك فإنه لا يوجد إلزام بالإفصاح عن تقرير لجنة المراجعة لأصحاب المصالح. فهناك إلزام بأن يقوم رئيس لجنة المراجعة بإخطار البورصة والهيئة العامة للرقابة المالية بملخص التقرير وما يتضمنه من مقترحات وتوصيات ورد مجلس إدارة الشركة عليها، وذلك خلال أسبوعين من

تاريخ رد مجلس الإدارة. إلا أنه لا يوجد قيود علي حجم المعلومات المفصح عنها في التقرير نظرا لعدم وجود هيكل موحد للتقرير، لذلك يلاحظ من استقراء التقارير الفعلية للشركات المصرية عدم الاتساق في محتويات التقرير، وعدم الافصاح عن معلومات هامة من شأنها التأثير علي قرارات أصحاب المصالح.

وتخلص الباحثة مما سبق إلي أنه علي الرغم من وجود طلب رسمي من البورصة المصرية بالإفصاح عن تقرير لجنة المراجعة لأصحاب المصالح إلا أنه معظم الشركات ترسله للبورصة في صورة مختصرة غير نمطية، ولا تفصح عنه ضمن مرفقات القوائم المالية للشركة. وفي حالة الافصاح عنه فمعظم افصاحات الشركات المصرية غير متسقة وغير مكتملة الأركان، وبالتالي توجد حاجة لتوحيد الافصاح من خلال وجود افصاح قياسي عن تقرير لجنة المراجعة[8].

6-2 تحليل العلاقة بين الافصاح عن تقرير لجنة المراجعة وقرار الاستثمار بالأسهم واشتقاق الفرض الأول للبحث وفرعياته

لا تعطي التقارير المالية التقليدية لا تعطي صورة كاملة عن وضع الشركة، خاصة علي المدي الطويل، مما يفرض علي الشركة الافصاح عن المعلومات المالية وغير المالية كوسيلة لتلبية احتياجات مستخدمي المعلومات. فكلما زاد مستوي الافصاح عن المعلومات غير المالية، ترك ذلك انطباعا ايجابيا عن كفاءة وفعالية أداء الشركة لدي المتعاملين في سوق رأس المال، وهذا بدوره سيؤدي إلي ارتفاع القيمة السوقية للأسهم. (صالح ،2017)

فزيادة مستوي الافصاح الاختياري من شأنه أن يؤثر إيجابا علي قرار الاستثمار بأسهم الشركة. ويعرف قرار الاستثمار في الاسهم بأنه الاختيار بين شراء أو بيع أو الاحتفاظ بالأسهم، والمفاضلة بينها للوصول إلي الاستخدام الأمثل لرأس المال بهدف تحقيق الأرباح وتعظيم ثروة المستثمر.

وفي هذا الصدد تناولت بعض الدراسات (De Andres Suarez et al,2013; Kwakye et al,2018 حمادة، 2010 ؛ جرمان، 2017؛ صالح،2017؛ أبو زيد ، 2018 Reid et al, 2015 ; Gold et al,2018;) تأثير الافصاح عن تقرير لجنة المراجعة علي قرار الاستثمار.

---

[8] تم وضع تصور للإفصاح القياسي عن تقرير لجنة المراجعة من خلال إستقراء تقارير الافصاح لشركات اجنبية والدراسات السابقة وتجارب الدول الأخرى ، ويظهر ذلك في ملحق البحث الخاص بالحالات التجريبية الموزعة علي عينة البحث

فأشار حمادة (2010)[9] إلي وجود دور للجان المراجعة في الحد من الممارسات الابداعية للإدارة للقيام بالتلاعب في الارباح وتحسين جودة التقارير المالية والذي يؤدي إلي تعزيز ثقة المستثمرين في التقارير المالية. كما أشار De Andres Suarez et al.(2013) إلي أن استقلال لجان المراجعة من شأنه أن ينعكس في تحسين الرقابة المالية ، مما يؤثر علي قرار الاستثمار. كما أن زيادة عدد اجتماعات اللجنة تحسن من فعاليتها. كما توصلت دراسة جرمان (2017) إلي وجود دور للجان المراجعة في تحسين جودة المعلومات المالية من وجهة نظر الخبراء المحاسبين ومراقبي الحسابات في دولة الجزائر. كما أشارت دراسة أبو زيد (2018)[10] إلي وجود دور للجان المراجعة في زيادة فعالية معلومات القوائم المالية، وزيادة جودة التقارير المالية وزيادة ثقة المستثمرين بها.

وتوصل Gold et al. (2018) إلي وجود تأثير للإفصاح عن سلطة لجنة المراجعة في تعيين مراقب الحسابات علي قرار الاستثمار، من خلال تعزيز الفعالية المدركة لتدوير مراقب الحسابات، وذلك من خلال اجراء تجربة علي (118) مستثمر محترف. واشارت الدراسة إلي أن ادراك المستثمر لضعف لجنة المراجعة ينعكس علي زيادة ادراك المستثمر إلي زيادة قدرة إدارة الشركة في التأثير علي مراقب الحسابات بقبول التصرفات غير القانونية وزيادة احتمال الغش في القوائم المالية.

وعلي عكس نتيجة الدراسات السابقة توصلت دراسة Kwakye et al. (2018) إلي عدم ادراك المستثمرين لأهمية لجان المراجعة من خلال اجراء استقصاء علي عينة من المستثمرين في غانا.

وفي البيئة المصرية توصلت دراسة جابر (2010) إلي دور لجنة المراجعة في رفع كفاءة أنظمة الرقابة الداخلية وتحسين جودة التقارير المالية. وفي قطاع الأدوية في الشركات المصرية أشارت دراسة رياض (2011) إلي وجود تأثير لكل من استقلال لجنة المراجعة وحجمها والخبرة المالية لأعضائها في تحسين جودة التقارير المالية والحد من تعديل تقرير المراجعة الخارجية ، بينما لا يوجد تأثير لعدد اجتماعات اللجنة.

و أشارت دراسة أمين (2013) إلي وجود تأثير لوجود لجنة مراجعة بالشركات في قرار الاستثمار وجودة التقارير المالية. كما توصلت دراسة عبد الفتاح (2013) من خلال اجراء دراسة تطبيقية على الشركات المقيدة بالبورصة المصرية إلي أنه لا يتم الافصاح عن لجان المراجعة ضمن التقارير السنوية للشركات. كما يغلب علي تلك اللجان الطابع الشكلي، كما توصلت إلي وجود علاقة ايجابية

---

[9] وذلك من خلال استقصاء تم توزيعه علي مراقبي الحسابات وأعضاء لجنة المراجعة في الشركات المساهمة في سوريا.

[10] وذلك من خلال اجراء دراسة ميدانية علي القطاع المصرفي بالسودان من خلال استقصاء تم توزيعه علي العاملين بالبنوك السودانية

غير معنوية بين الخبرة المالية لأعضاء اللجنة وجودة التقارير المالية، والي وجود علاقة سلبية غير معنوية بين حجم لجنة المراجعة وجودة التقارير المالية، ولم يتمكن من اختبار أثر متغير عدد اجتماعات اللجنة نظرا لاستبعاده من التحليل الاحصائي لثباته بين الشركات فكل الشركات الممثلة للعينة اجتمعت (4) مرات في السنة.

كما توصلت دراسة صالح (2017) إلي وجود تأثير لدرجة الافصاح الفعلي عن تقرير لجنة المراجعة، بوضعه الحالي علي قيمة الشركة، ووجود تأثير إيجابي للمحتوي المعلوماتي للإفصاح القياسي عن تقرير لجنة المراجعة علي جودة قرار الاستثمار في أسهم الشركات المقيدة بالبورصة المصرية، وأن تأثير المحتوي المعلوماتي للإفصاح عن تقرير لجنة المراجعة علي جودة قرار الاستثمار يختلف باختلاف الخصائص الفنية لأعضاء لجنة المراجعة، ومستوي هذا الإفصاح.

وتخلص الباحثة من تحليل الدراسات السابقة، وتحليل عينة من التقارير المالية المنشورة للشركات غير المالية المقيدة بالبورصة المصرية، إلي أن هناك فجوة افصاح خاصة فيما يتعلق بالإفصاح غير المالي عن لجنة المراجعة. وأن تضييق هذه الفجوة من خلال اعداد ونشر هذه الشركات لتقرير لجنة المراجعة القياسي ضمن مرفقات القوائم المالية بوضعها الحالي من شأنه أن يوصل معلومات إضافية غير مالية في معظمها لأصحاب المصالح خاصة المستثمرين بالأسهم، والذي من المتوقع أن ينعكس علي قرار الاستثمار بالأسهم، رغم وجود جدل بشأن اتجاه هذا التأثير، ايجابا أم سلبا. وذلك بغض النظر عن السمات النوعية لمستلم تقرير لجنة المراجعة صاحب المصلحة متخذ القرار وتحديدا المستثمر المؤسسي (احترافه – تأهيله) وعليه يمكن اشتقاق الفرض الرئيسي الأول كما يلي:

H1 : يؤثر إفصاح الشركات المقيدة بالبورصة المصرية عن تقرير لجنة المراجعة علي قرار الاستثمار بالأسهم

وتعد القرارات الاستثمارية عملية متكررة من التفاعل بين المستثمر وبيئة الاستثمار وتتأثر هذه القرارات بالعديد من المتغيرات منها متغيرات تتعلق بالمستثمر ذاته ومتغيرات تتعلق ببيئة الاستثمار ، وتركز الدراسة الحالية علي المتغيرات المتعلقة بالمستثمر ذاته والتي من أهمها؛ احتراف وتأهيل المستثمر. وفي هذا الصدد أشارت دراسات (موسي،2018؛ كمشوش،2018؛ Shen et al, 2017) إلي وجود تأثير لخبرة المستثمر علي العلاقة بين التوكيد المهني علي الإفصاح عن تقارير رأس المال الفكري كما في دراسة كمشوش (2018) ، والتوكيد علي تقارير الأعمال المتكاملة كما في دراسة موسي (2018) والتوكيد علي تقارير المسئولية الاجتماعية كما في دراسة Shen et al.

(2017)علي قرار الاستثمار في الأسهم. وفي هذا الصدد أشارت دراسة التميمي و أخرون (2014) إلي أن المستثمر قليل الخبرة غير المحترف يتردد في الاعتراف بخسارته ويقوم ببيع الأسهم الرابحة ويحتفظ بالأسهم الخاسرة، لعدم رغبته في مواجهة الندم علي القرار الاستثماري الخاطئ وهو ما يسمي ب Disposition effect. كما أشارت دراسة Feng & Seasholes (2005) إلي أن خبرة واحتراف المستثمر تؤثر في ترشيد سلوكه في تعاملاته في سوق الأوراق المالية. وهذا ما دعي الكثير من المستثمرين الأفراد قليلي الخبرة إلي الاتجاه إلي الاعتماد علي الوسطاء لإدارة محافظ أوراقهم المالية ، وزاد دور المستثمر المؤسسي[11]، وانتشرت شركات السمسرة وزاد دورها في سوق الأوراق المالية. وهو ما دعي الباحثة إلي اختبار تأثير احتراف المستثمر علي العلاقة محل الدراسة من خلال صياغة الفرض الفرعي التالي:

H1a: يختلف تأثير إفصاح الشركات المقيدة بالبورصة المصرية عن تقرير لجنة المراجعة علي قرار الاستثمار بالأسهم باختلاف احتراف المستثمر من عدمه.

ونظرا لان قرار الاستثمار من القرارات المحفوفة بالمخاطر، وأن اتجاه المستثمر لتحمل تلك المخاطر يحتاج إلي وجود علم ومعرفة كافية تمكنه من الاتجاه للقرار الصائب، في ظل زيادة المخاطر وعدم تماثل المعلومات، وفي هذا الصدد أشارت دراسات (موسي،2018؛ كمشوش،2018؛ Shen et al. 2017) إلي وجود تأثير لتأهيل المستثمر علي العلاقة بين التوكيد المهني علي الافصاح عن تقارير رأس المال الفكري كما في دراسة كمشوش (2018) ، والتوكيد علي تقارير الأعمال المتكاملة كما في دراسة موسي (2018) علي قرار الاستثمار بالأسهم.

كما أشارت دراسة صالح (2017) إلي أهمية المعلومات المحاسبية عند اتخاذ المستثمر الفرد لقرار الاستثمار في الأسهم. فكلما زادت المعرفة المحاسبية كلما قل تأثير العوامل الأخرى علي قرارات المستثمر الفرد، فزيادة علم المستثمر تجعله يعتمد في قراره علي تحليل المعلومات أكثر من ميوله وتفضيلاته الشخصية التي تتأثر بدرجة تقبله للمخاطر. لذلك توجد حاجة لاختبار أثر التأهيل العلمي للمستثمر علي العلاقة السابقة، وهو ما دعي الباحثة لصياغة الفرض الفرعي التالي:

---

[11] المستثمر المؤسسي Institutional Investor هو المؤسسات المالية المتخصصة التي تقوم بإدارة المدخرات بشكل جماعي ،نيابة عن أصحابها من المستثمرين الأفراد بناء علي أهداف محددة ، وهي تحمل درجة مقبولة من المخاطر مقابل تعظيم الربح زيادة قيمة رأس المال، ومنها صندوق المعاشات وصناديق الاستثمار وشركات التأمين والبنوك والركات المتخصصة بالاستثمار في البورصة ويقوم بإدارتها مديرو الاستثمار(صالح، 2017)

ملائمة، بغرض دعم ثقة المستخدمين المستهدفين، بخلاف الطرف المسئول، عن محتوي الإفصاح مجال التكليف. و الهدف من خدمات التوكيد المهني هو الحصول علي توكيد معقول حول ما إذا كانت المعلومات الخاصة بمجال التكليف خالية من التحريفات الجوهرية وإبداء استنتاج بشأن نتائج وتقييم مجال التكليف الذي يعتبر مسئولية طرف أخر، من خلال تقرير مكتوب وفقا لمعايير قياس ملائمة، حيث يتم توصيل الاستنتاج إلي المستخدم المستهدف، بغرض تحسين جودة المعلومات وسياق إعدادها. (موسي،2018)

وفيما يتعلق بتعريف خدمة التوكيد المهني في المعايير الأخرى بخلاف المعيار الدولي ، فقد اتفق معيار التوكيد الاسترالي(ASAE No. 3000) مع نظيره الدولي(ISAE No.3000) في كل من المفهوم والهدف من التوكيد إلا أنه اختلف عنه في أمرين وهما ؛ أن المعيار استخدم مصطلح "ممارس التوكيد" " Assurance Practitioner" بدلا من الممارس Practitioner" بسبب التطبيق الواسع للمعيار من قبل مهنيين من تخصصات أخري بخلاف المراجعين الخارجيين، بالإضافة إلي الإشارة إلي المتطلبات الأخلاقية ذات الصلة عند القيام بتقديم خدمة التوكيد المهني. كما اتفق معيار التوكيد الكندي (CSAE No.3000) مع نظيره الدولي في كل من المفهوم، والهدف من التوكيد. إلا أنه يختلف عنه قليلا حيث تم تضييق نطاق عمله ليشمل تكليفات التصديق Attestation فقط وفصل التكليفات المباشرة Direct Engagements في معيار أخر وهو CSAE No. 3001[12]. (موسي ،2018)

أما معيار التصديق الأمريكي (SSAE No.18) فقد أشار إلي أن خدمات التصديق تتطلب من المراجع الخارجي إبداء استنتاج بشأن إمكانية الاعتماد علي تأكيدات (إفصاحات) الإدارة الخاصة بمجال التكليف، وذلك طبقا لمعايير القياس المناسبة، وأن يكون هذا الاستنتاج في شكل تقرير مكتوب يوجه إلي المستخدمين المستهدفين.

وللتوصيف المهني لخدمة التوكيد المهني علي تقرير لجنة المراجعة يتطلب الأمر تحديد مفهوم الخدمة، والهدف منها، القائم بها، موقع الخدمة في تشكيلة خدمات المراجع الخارجي ، كما يلي:

(ISAE No.3000)

عناصر الخدمة	توصيفها
مفهوم خدمة	خدمة تصديقية توكيدية ثلاثية الأطراف يهدف مقدمها إلي الحصول علي أدلة كافية

[12] معيار تكليفات التوكيد الكندي رقم Canadian Standards on Assurance Engagement (CSAE3001 3001 أصدره مجلس معايير المراجعة والتوكيد الكندي (AASB)، في عام 2015، لتوفير إرشادات بشأن تخطيط وأداء والتقرير عن التكليفات المباشرة، وأصبح ساريا اعتبارا من 30-6-2016. (AASB,2015b)

H1b : يختلف تأثير إفصاح الشركات المقيدة بالبورصة المصرية عن تقرير لجنة المراجعة علي قرار الاستثمار بالأسهم باختلاف مستوي تأهيل المستثمر.

كما أشار(Kalay,2015; Feng & Seasholes,2005)إلي أن توافر المعلومات وحده غير كافي لاتخاذ القرار بل يحتاج المستثمر لتحليل المعلومات من أجل الوصول إلي القرار الأمثل ، وهو ما يترتب عليه احتياج المستثمر أن يتمتع بالخبرة والتأهيل معا لكي يتمكن من اجراء ذلك التحليل. لذلك تتوقع الباحثة أن الجمع بين خبرة وتأهيل المستثمر الفرد من شأنه أن يؤثر علي العلاقة محل الدراسة، وهو ما دعي الباحثة لصياغة الفرض الفرعي التالي:

H1C : يختلف تأثير إفصاح الشركات المقيدة بالبورصة المصرية عن تقرير لجنة المراجعة علي قرار الإستثمار بالأسهم باختلاف احتراف المستثمر من عدمه ومستوي تأهيله معا.

6-3 مفهوم وأهمية ومردود التوكيد المهني علي الإفصاح عن تقرير لجنة المراجعة في سياق الافصاح غير المالي

التوكيد المهني علي الافصاح غير المالي عامة، والتوكيد المهني علي الافصاح عن تقرير لجنة المراجعة خاصة، عبارة عن خدمة مهنية غير تقليدية متكاملة. لها مفهومها واهميتها كما يلي:

6-2-1 التأصيل العلمي لمفهوم وأهمية التوكيد المهني بصفة عامة

بدأ ظهور مصطلح خدمات التوكيد المهني Assurance Services عام 1996 عندما نشرت لجنة (SCAS) تقريرها. وعرفت خدمات التوكيد المهني بأنها خدمات مهنية مستقلة لتحسين جودة وسياق المعلومات لخدمة أغراض متخذي القرارات.

وفي نفس السياق قامت لجنة ممارسات المراجعة الدولية (IAPC) التابعة للاتحاد الدولي للمحاسبين IFAC في عام 1997 بوضع إطار عام للخدمات المهنية التي ينبغي أن يقدمها المراجع الخارجي. وعرفت خدمة التوكيد المهني بأنها " خدمة مهنية تهدف إلي خدمة متخذي القرارات، وتقوم بتحسين الثقة في المعلومات التي تعتبر مسئولية طرف ثالث عن طريق تقييم تلك المعلومات وفقا لمعايير قياس مناسبة".

كما اتفقت الاصدارات الدولية (ISAE No.3402; ISAE No.3000) علي أن التوكيد المهني بصفة عامة هو خدمة مهنية يقوم فيها المراجع الخارجي بجمع الأدلة الكافية والملائمة، بغرض الوصول لاستنتاج عن مجال التكليف، كمحصلة لقياس وتقييم مجال التكليف وفقا لمعايير قياس

التوكيد علي تقرير لجنة المراجعة	وملائمة، لتقديم توكيد إيجابي معقول لتعزيز درجة الثقة للمستخدمين المستهدفين بخلاف المسئولين عن الحوكمة، بخصوص المعلومات الواردة في تقرير لجنة المراجعة.
الهدف من خدمة التوكيد علي تقرير لجنة المراجعة	ابداء استنتاج فني محايد بشأن تأكيدات الادارة حول المعلومات الواردة في تقرير لجنة المراجعة من خلال الحصول علي توكيد معقول وليس مطلق، بشأن ما إذا كانت المعلومات الواردة في تقرير لجنة المراجعة سليمة و خالية من التحريفات الجوهرية سواء الخطأ أو الغش، ، وذلك من خلال تقرير مكتوب ، وفقا لمعايير قياس ملائمة ومحددة، حيث يتم توصيل الاستنتاج إلي المستخدم المستهدف، وذلك بغرض تحسين جودة المعلومات وسياق إنتاجها.
القائم بخدمة التوكيد علي تقرير لجنة المراجعة	يمكن القيام بعملية التوكيد من خلال المراجع الخارجي أو من خلال شخص أخر، ومن الأفضل ألا يقوم المراجع الخارجي بمفرده بالتوكيد حيث يتطلب أداء هذه الخدمة تكوين فريق عمل يتكون من خبرات فنية ومهنية متعددة، نظرا لتعدد مجالات التوكيد التي سيتم ابداء الاستنتاج بشأنها. وقد حدد المعيار الدولي (ISAE 3000) مجموعة من الشروط في موفر التوكيد وهي الكفاءة والتأهيل المهني، الحياد والاستقلال، وبذل العناية المهنية اللازمة.
موقع الخدمة في تشكيلة خدمات المراجع الخارجي والقائم بها	تغيرت تشكيلة الخدمات التي يقدمها المراجع الخارجي من مجرد أداء خدمة المراجعة التقليدية ، إلي أداء خدمات التصديق غير التقليدية ، إلي أداء خدمات التوكيد المهني. كما تحول من التوكيد علي المعلومات السنوية التاريخية مثل القوائم المالية السنوية ، إلي التوكيد عن المعلومات غير المالية ، مثل تقرير لجنة المراجعة.
مجال ونطاق التوكيد علي تقرير لجنة المراجعة	يشمل مجال التوكيد عل تقرير لجنة المراجعة علي تأكيدات الادارة في هذا الشأن والتي تتمثل في المعلومات الواردة في تقرير لجنة المراجعة. ويشمل التقرير معلومات غير مالية توضح اعضاء اللجنة وخبراتهم واختصاصات لجنة المراجعة وعدد اجتماعاتها. وفيما يتعلق بنطاق خدمة التوكيد بصفة عامة يتحدد من خلال تنفيذ مجموعة من الاجراءات لجمع الأدلة اللازمة للوصول إلي استنتاج التوكيد مثل؛ تحديد مستوي الأهمية النسبية الكمي والنوعي ، وتقييم المخاطر علي مستوي مجال التوكيد ، وتقييم الرقابة الداخلية علي مجال التوكيد، وتقييم إمكانية الاعتماد عليها من قبل المراجع الخارجي، التحقق من مجال التوكيد، وتحديد الاجراءات الاضافية لجمع أدلة إضافية لتخفيض مخاطر التوكيد إلي مستوي مقبول. (موسي ,2018) وفيما يتعلق بإجراءات الحصول علي الأدلة بشأن تأكيدات الادارة الخاصة بالمعلومات الموجود في تقرير لجنة المراجعة، تم عرضها في ملحق رقم (2)

وفيما يتعلق **بتقرير التوكيد** وفقا لمعيار (IASE, 3000) فأنه يجب أن يشتمل تقرير التوكيد علي ما يلي: (كمشوش ،2018)

- عنوان يشير بوضوح أنه تقرير توكيد مهني مستقل، يحدد الأطراف الموجه لهم التقرير.
- تحديد ووصف المعلومات مجال التكليف، وتشمل الفترة المعد عنها التقرير واسم المنشأة ومجال التكليف وهو تقرير لجنة المراجعة، والاشارة إلي طبيعية المعلومات التي تم مراجعتها.
- تحديد معايير القياس المستخدمة حتي يمكن فهم الاساس الذي بني عليه مراقب الحسابات استنتاجه.
- عندما تكون معايير القياس المستخدمة في تقييم أو قياس مجال التكليف متاحة فقط لمستخدمين معينين أو ملائمة فقط لظرف محدد، فإنه يجب وجود نص يقصر استخدام تقرير التوكيد المهني علي هؤلاء المستخدمين المعنيين أو لذلك الغرض فقط.
- الإشارة إلي تحدد مسئولية الشركة عن إعداد تقرير لجنة المراجعة، والاشارة إلي أن دور موفر التوكيد هو أبداء رأي مستقل بشأن ذلك التقرير، والاشارة إلي أن مهمة التكليف تم أدائها بما يتفق مع المعايير الدولية لخدمة التوكيد المهني.
- عبارة تشير إلي أن المكتب الذي ينتمي إليه القائم بالتوكيد يطبق متطلبات الجودة رقم (1)، وأنه ملتزم بالاستقلال ومتطلبات أداب وسلوكيات المهنة.
- ملخص لنطاق عملية التوكيد، وطبيعة العمل الذي تم تأديته ، وسيساعد هذا الملخص المستخدمين المرتقبين علي فهم طبيعة التوكيد الذي يحمله تقرير التوكيد وطبيعة الاجراءات التي قام بها مراقب الحسابات.
- رأي مراقب الحسابات ، وذلك في شكل ملائم، وعندما يصدر مراقب الحسابات رأيا (استنتاجا) معدلا فيجب أن ينص التقرير بوضوح في قسم منفصل علي توضيح جميع الاسباب التي أدت لذلك.
- تاريخ تقرير التوكيد المهني، واسم مراقب الحسابات أو اسم منشأة المحاسبة والمراجعة.[13]

وتخلص الباحثة مما سبق إلي أن خدمة التوكيد المهني علي تقرير لجنة المراجعة تعتبر خدمة مهنية غير تقليدية متكاملة ظهرت لخدمة أصحاب المصالح في الشركات المساهمة من خلال إضفاء الثقة علي المعلومات غير التقليدية المفصح عنها، من خلال تقييم تلك المعلومات وفقا لمعايير قياس

[13] وتمشيا مع المتطلبات السابقة قامت الباحثة بوضع تصور لتقرير للتوكيد المهني علي إفصاح الشركة عن تقرير لجنة المراجعة تم استخدامه في اجراء التجربة. وذلك كما يظهر في ملحق البحث الخاص بالحالات التجريبية الموزعة علي عينة البحث.

مناسبة. وبالتالي فإن الهدف من خدمة التوكيد المهني علي تقرير لجنة المراجعة هو ابداء استنتاج فني بشأن تأكيدات الإدارة الواردة في تقرير لجنة المراجعة من خلال الحصول علي توكيد معقول وليس مطلق بشأن تلك المعلومات، وبذلك ينصب نطاق الخدمة علي الاجراءات اللازمة للتحقق من مدي صدق تأكيدات الإدارة، ذات الصلة، وأن تحقيق هذا الهدف سيتطلب إجراء مجموعة من الاختبارات الأساسية بعد تقييم مخاطر التحريفات الجوهرية. وبالتالي فان موفر التوكيد يحدد نطاق الخدمة في حدود حجم العينة التي يحددها، وينتهج مدخل التوكيد الإختباري، ويستهدف الحصول علي أدلة مقنعة، وليست قاطعة أو كاملة، ويبدي استنتاجا بمستوي توكيد معقول وليس مطلقا.

6-4 تحليل العلاقة بين التوكيد المهني علي الإفصاح عن تقرير لجنة المراجعة وقرار الاستثمار بالأسهم واشتقاق الفرض الثاني للبحث وفرعياته:

زاد اهتمام الشركات في الآونة الاخيرة بالإفصاح غير المالي لتعزيز مصداقية المعلومات المحاسبية، ولكي تتحقق النتائج المرجوة من ذلك الافصاح يجب أن يتم تعزيز مصداقيته من خلال توفير توكيد مهني عليه. وفي هذا الصدد أشار (Holt&Dezoort,2009;Salehi,2010) إلي أهمية توكيد مراقب الحسابات وقيمة هذا التوكيد بالنسبة للمستثمر. كما أشار تقرير KMPG (2017) من خلال اجراء استقصاء قام به إلي أن 45% من الشركات علي مستوى العالم ترغب في توفير توكيد مهني ، وفي الولايات المتحدة الامريكية 64% من الشركات ترغب في توفير توكيد مهني، وفي استراليا 40% من الشركات ترغب في توفير توكيد مهني.

وفي هذا الصدد تناولت العديد من الدراسات السابقة (Cohen,2015;Liao et al,2018;Reimsbach et al,2018 ;Moroney,2012; Kelton& Montague, 2018;Alshaer& Zaman,2017;Gold et al,2014;Salman,2016;Reid et Coram et al,2015;Shen et al,2017;Sierra et al,2013; Holt & DeZoort,2009; al,2009) المردود الإيجابي للتوكيد المهني علي الافصاح غير المالي بصفة عامة، وخلصت إلي أن هذا التوكيد يحد من المخاوف ودرجة عدم التأكد بزيادة مصداقية، وإمكانية الاعتماد علي المعلومات المفصح عنها، مما يشير إلي وجود تأثير للمحتوي المعلوماتي لتقرير التوكيد علي قرارات المستثمرين. فيعتمد المستثمرين علي تقرير التوكيد لتقييم مخاطر الاستثمار، والعائد المتوقع من استثماراتهم، وتقييم كفاءة الادارة في إدارة تحقيق العوائد النقدية، وذلك لتقييم مدي قدرة الشركة علي الاستمرار عند اتخاذ قرار الاستثمار في أسهم الشركة بالبيع أو الشراء أو الاحتفاظ

وفي هذا الصدد اختبرت دراسة Coram et al.(2009) تجريبيا في استراليا ما إذا كان التوكيد المهني علي الافصاح غير المالي يؤثر علي تقييم اصحاب المصالح لأسعار الأسهم. وتوصلت إلي وجود تأثير جوهري للإفصاح عن مؤشرات الأداء غير المالي علي أسعار الاسهم. كما أن تأثير التوكيد المهني علي الافصاح غير المالي علي اسعار الأسهم يكون إيجابيا فقط عندما تكون مؤشرات الأداء غير المالي إيجابية.

كما توصلت دراسة Moroney. (2012) لزيادة جودة الافصاح البيئى لدي الشركات التي تخضع تقاريرها للتوكيد المهني مقارنة بالشركات التي لم تخضع تقاريرها للتوكيد، كما أنه لا يوجد اختلاف معنوي في جودة الافصاح البيئي بين الشركات التي تكلف مراقبي حسابات للقيام بالتوكيد مقارنة بالشركات التي تكلف استشاريين من الصناعة، وذلك من خلال اجراء دراسة تطبيقية وتحليل محتوي لتقارير الافصاح البيئي والتوكيد عليها ل500 شركة استرالية.

وفي الصين قامت دراسة Liao et al.(2018) بإجراء دراسة تطبيقية علي 2045 مشاهدة سنوية للشركات، وأضافت أنه من العوامل التي تعزز من وجود توكيد مهني علي الافصاح غير المالي كبر حجم مجلس، ووجود سيدات في مجلس الادارة، واستقلال أعضاء المجلس. و توصل Gold. (2014) إلي أن التوكيد المهني يكسب الافصاح غير المالي مصداقية واعتمادية مما يقلل من المخاطر ويزيد من قيمة المعلومات، كما أنه يعطى اشارة إلي السوق نحو التزام مجلس الادارة بإدارة المخاطر.

وكما تناولت دراسة Sierra et al.(2013) العوامل التي تؤثر علي قرار الادارة بشأن التوكيد علي الافصاح غير المالي، وتوصلت إلي عدم وجود ارتباط بين كلا من نوع الصناعة وحجم مكتب مراجعة القوائم المالية علي قرار التوكيد، بينما يعتمد قرار التوكيد علي المؤشرات المالية للشركة، كما أن قرار التوكيد علي الاستدامة يزيد في قطاع النفط والطاقة والموارد الاساسية والخدمات المالية.

وفيما يتعلق بالمردود الايجابي للإفصاح عن التوكيد علي تقرير لجنة المراجعة ، ومن خلال دراسة تطبيقية في المملكة المتحدة توصلت دراسة Reid et al. (2015) إلي أن معلومات تقرير لجنة المراجعة والتوكيد عليه توفر معلومات مفيدة للمستثمرين. كما توصلت دراسة Salman. (2016) أن الافصاح عن تقرير التوكيد عن المسئولية الاجتماعية له مقدرة تقويمية إضافية Incremental Value Relevance، إلا أن جودة التوكيد تكون أقل حال كون موفر التوكيد مراقب حسابات مقارنة بحال كونه متخصص في الصناعة. وذلك من خلال اجراء دراسة تطبيقية وتحليل محتوي

تقارير الافصاح لعينة من الشركات في استراليا ونيوزيلندا. كما أضافت دراسة Alshaer& Zaman. (2017) أن وجود لجنة مراجعة في الشركة يزيد من احتمال وجود توكيد مهني علي تقارير الاستدامة، والاستعانة بمراقب حسابات من شركات المراجعة الكبرى لتوفير خدمة التوكيد، وذلك من خلال اجراء دراسة تطبيقية علي الشركات في المملكة المتحدة.

و من خلال اجراء تجربة علي طلبة دراسات عليا توصلت دراسة Shen et al. (2017) إلي وجود تأثير للتوكيد علي تقرير المسئولية الاجتماعية علي قرار الاستثمار في الصين، وان تلك العلاقة لا تتأثر باختلاف موفر التوكيد وطبيعة المعلومات المفصح عنها، وأن مراقب الحسابات يكون أفضل في أداء خدمة التوكيد المهني مقارنة بالمتخصص في الصناعة. كما توصلت دراسة(2018) Reimsbach et al. من خلال اجراء تجربة علي عينة من المستثمرين المحترفين، إلي وجود تأثير معنوي للتوكيد علي معلومات الاستدامة علي تقييم المستثمر لأداء الشركة. كما أن تأثير التوكيد يكون أقل في حالة التقرير المتكامل عنه في حالة تقرير الاستدامة المنفصل.

وفي البيئة المصرية تناولت العديد من الدراسات (موسي،2018؛ محمود،2018؛ كمشوش، 2018؛ دراز، 2017) المردود الايجابي للتوكيد المهني علي الافصاح غير المالي، فتوصلت دراسة دراز(2017) أثر التوكيد المهني علي الافصاح عن المسئولية الاجتماعية علي قرار الاستثمار في الأسهم، وتوصلت إلي أن التوكيد المهني علي إفصاح الشركات عن مسئوليتها الاجتماعية يمثل أهمية لمتخذي القرار بالاستثمار بالأسهم وان من أهم المتغيرات المؤثرة علي هذه العلاقة حجم مكتب المراجعة، ونوع الاستنتاج. كما توصلت دراسة كمشوش(2018) إلي أن التوكيد علي الافصاح عن رأس المال الفكري يحسن من ثقة المستثمرين واعتمادهم علي تلك القوائم لاتخاذ القرارات. كما تؤثر بدائل التوكيد علي أحكام المستثمرين.

وتوصلت دراسة موسي (2018) إلي وجود تأثير للتوكيد المهني علي تقارير الاعمال المتكاملة علي تقدير المستثمرين لأسهم الشركة، كما تناولت دراسة محمود (2018) أثر تقرير التوكيد علي استدامة الشركات علي قرار الاستثمار، وتوصلت إلي وجود منافع للتوكيد علي تقرير الاستدامة تمثلت في تأثيره بصورة ايجابية علي قرار الاستثمار في الأوراق المالية.

وتخلص الباحثة من تحليل الدراسات السابقة إلي أن هناك شبه اتفاق بينها علي أن التوكيد المهني علي الإفصاح غير المالي للشركات له قيمة مضافة من خلال إضفاء المصداقية (التمثيل الصادق) للمعلومات المفصح عنه، وذلك بغض النظر عن نوع موفر التوكيد (مراقب حسابات الشركة نفسه أو

مراقب حسابات أخر) أو نوع الاستنتاج المهني في تقرير التوكيد أو السمات النوعية لموفر التوكيد (خاصة الخبرة والتأهيل). كما يلاحظ أنه علي الرغم من وجود بعض الدراسات التطبيقية في الدول التي يتم الافصاح فيها عن تقرير التوكيد المهني عن الافصاح غير المالي، إلا أن أغلبها يميل إلي اتباع منهجية التجريب وخاصة في البيئة المصرية، كما يلاحظ أنه علي الرغم من اهتمام العديد من الدراسات المصرية بمردود التوكيد المهني علي قرارات المستثمرين إلا أنه –في حدود علم الباحثة –لا توجد دراسات تناولت أثر التوكيد المهني علي تقرير لجنة المراجعة علي قرار الاستثمار وهو ما دعي الباحثة إلي اشتقاق الفرض التالي(غير متبنيه لاتجاه معين للعلاقة) :

H2: يؤثر التوكيد المهني علي إفصاح الشركات المقيدة بالبورصة المصرية عن تقرير لجنة المراجعة علي قرار الاستثمار بالأسهم.

ومن المتوقع أن اختلاف نوع الاستنتاج من شأنه أن يؤثر علي العلاقة بين التوكيد المهني علي تقرير لجنة المراجعة وقرار الاستثمار. وفي هذا الصدد أشارت دارسة كمشوش (2018) إلي أن بدائل الرأي بتقرير التوكيد تؤثر علي أحكام المستثمرين، حيث أدي التقرير غير المعدل إلي زيادة تقديرات العينة لأسعار الأسهم مما أثر ايجابا علي قرار الاستثمار. كما أدي تقرير التوكيد باستنتاج متحفظ إلي أثر معنوي سلبي علي قرارات المستثمرين وتقيمهم لأسعار الأسهم، كما أشار Pei &Hamill. (2013) إلي أن التقرير برأي معدل يكون له محتوي معلوماتي أكبر من التقرير برأي غير معدل. كما توصلت دراسات (Tahinakis& Samarinas,2016; Azadi& Vaziri, 2017; Anvarkhatibi et al,2012; Pakdaman ,2018) إلي وجود تأثير لنوع الاستنتاج علي تقدير المستثمر لعوائد الأسهم، فأشارت إلي أن الاستنتاج غير المعدل للمراجع الخارجي له تأثير ايجابي علي تقديرات المستثمر لسعر السهم وعوائد الأسهم، بينما الاستنتاج المعدل له تأثير عكسي علي رغبة المستثمرين في الاستثمار في أسهم الشركة.

وعلي عكس نتائج الدراسات السابقة أشارت دراسات (Moradi, et al., 2011; Salman, 2016) أنه لا يوجد تأثير معنوي لنوع الاستنتاج الذي يصدره مراقب الحسابات علي تقديرات المستثمرين لأسعار السهم. ونظرا لاختلاف نتائج الدراسات السابقة ورغبة من الباحثة في تحديد أثر نوع الاستنتاج تم صياغة الفرض التالي تمهيدا لاختباره:

H2a: يختلف تأثير التوكيد المهني علي إفصاح الشركات المقيدة بالبورصة المصرية عن تقرير لجنة المراجعة علي قرار الاستثمار بالأسهم باختلاف بدائل الاستنتاج (استنتاج معدل\ استنتاج غير معدل).

أشار Gold et al. (2014) إلي أن اختلاف مراقب الحسابات موفر التوكيد يؤثر علي قرار الإستثمار. وأشارت دراسة Peters & Romi. (2014) إلي أن موفر خدمة التوكيد المهني يمكن أن يكون أحد مراقبي الحسابات أو المراجعين الداخليين أو الاستشاريين في الصناعة، كما أشارت إلي أن مراقب الحسابات يكون أكثر استقلالاً والتزاماً بالمعايير المهنية ومتطلبات السلوك المهني وبالتالي يوفر جودة توكيد مرتفعة ولكن التكلفة تكون مرتفعة. بينما المراجع الداخلي يمثل بديلاً لتوفير التوكيد أقل تكلفة. أما استشاري الصناعة يكون أكثر خبرة في عمل الشركة ولكن لا يلتزم بالمعايير والمتطلبات المهنية وقد لا يتمتع بالاستقلال الكافي في أغلب الأحوال. **مما سبق تخلص الباحثة** إلي أن مراقب الحسابات يعتبر البديل الأفضل من بين البدائل السابقة لتوفير خدمة التوكيد المهني؟ ولكن هل يقوم بخدمة التوكيد المهني نفس مراقب حسابات الشركة أو مراقب حسابات أخر بخلاف مراقب حسابات الشركة؟

ونظرا لوجود دور للجنة المراجعة في تعيين مراقب حسابات الشركة فقد أشارت تقرير European Commission (2014) إلي أن لجنة المراجعة تشارك بشكل كبير في اختيار مكتب المراجعة. كما أشار Sox(2002) إلي أنه يجب أن تتاح للجنة المراجعة سلطة اختيار مراقب الحسابات والاشراف علي اعداد القوائم المالية ومراجعتها لحماية مصالح حملة الأسهم. وفي هولندا علي الرغم من أن تعيين مراقب الحسابات يتم من خلال تصويت المساهمين في الجمعية العامة للمساهمين إلا أن ميثاق حوكمة الشركات الهولندي (2008) أشار إلي أنه علي لجنة المراجعة توضيح النصح لمجلس الادارة فيما يتعلق بتعيين مراقب الحسابات.

وتخلص الباحثة مما سبق إلي وجود دور للجنة المراجعة في تعيين مراقب حسابات الشركة، لذلك ترى الباحثة أن كون مراقب الحسابات موفر التوكيد علي تقرير لجنة المراجعة مراجع أخر بخلاف مراقب حسابات الشركة من شأنه تحقيق استقلاله مما يؤثر علي العلاقة بين التوكيد المهني علي تقرير لجنة المراجعة للشركات المقيدة بالبورصة المصرية و قرار الاستثمار بالأسهم، ولاختبار تلك العلاقة تم اشتقاق الفرض التالي:

H2b: يختلف تأثير التوكيد المهني علي إفصاح الشركات المقيدة بالبورصة المصرية عن تقرير لجنة المراجعة علي قرار الاستثمار بالأسهم باختلاف علاقة موفر التوكيد بالشركة(نفس مراقب حسابات الشركة /مراقب حسابات أخر) .

6-5 منهجية البحث

تستهدف هذه الجزئية من البحث اختبار فروض البحث تجريبياً[14]. وفي سبيل تحقيق هذا الهدف تتناول الباحثة كلا من؛ هدف الدراسة التجريبية، مجتمع وعينة الدراسة، توصيف وقياس متغيرات الدراسة، نموذج البحث، أدوات وإجراءات الدراسة التجريبية، التصميم التجريبي المستخدم، والمعالجات والمقارنات التجريبية ، وذلك علي النحو التالي:

6-5-1 هدف الدراسة

تستهدف الدراسة التجريبية اختبار العلاقة التأثيرية بين الإفصاح عن كلا من الافصاح تقرير لجنة المراجعة، وتقرير التوكيد المهني عليه علي قرار الاستثمار في اسهم الشركات المقيدة بالبورصة المصرية، بالإضافة إلي اختبار تأثير المتغيرات المعدلة[15] علي العلاقتين الرئيسيتين محل الدراسة.

6-5-2 مجتمع وعينة الدراسة

يتكون مجتمع الدراسة من أصحاب المصالح؛ تم اختيار عينة منه تتضمن المستثمرين المؤسسيين ويمثلهم مديرو إدارة أمناء الاستثمار ببعض البنوك التجارية ومعاونيهم روعي عند اختيارهم أن يكونوا متفاوتي التأهيل والخبرة، حيث تم سحب عينة منهم تتكون من 41 مفردة. ويوضح الجدول التالي عدد الحالات التجريبية الموزعة علي عينة الدراسة وعدد ونسبة الردود الصادقة التي خضعت للتحليل الاحصائي.

---

[14] تناسب التجارب الميدانية كطريقة للبحث العلمي طبيعة البحث الحالي، حيث يستهدف البحث دراسة علاقة سببية بين متغيرات مستقلة ، وتابعة ، وبصفة خاصة تأثير الافصاح عن تقرير لجنة المراجعة والتوكيد عليه علي قرار الاستثمار في الاسهم ، فالتجارب تعتبر منهجا قويا يمكن الباحثين من الاستدلال علي العلاقات السببية ، كما تمكن التجارب من توضيح التأثيرات الفعلية لأنواع مختلفة من المعلومات علي عملية اتخاذ القرارات، وبما يسمح بتقديم دليل مفيد لتطوير المعرفة الحالية(موسي، 2018)

[15] يمكن تعريف المتغيرات المعدلة بأنها المتغيرات التي تؤثر علي اتجاه و/أو قوة العلاقة بين المتغيرات المستقلة والتابعة ، كما تختلف المتغيرات المعدلة عن المتغيرات الرقابية حيث تؤثر المتغيرات الرقابية علي المتغير التابع مباشرة (موسي ، 2018)

جدول (1) : بيان بالردود علي الحالات التجريبية الموزعة والمستلمة

عدد الحالات التجريبية الموزعة	عدد الحالات التجريبية المستلمة	نسبة الردود إلي اجمالي الحالات الموزعة	عدد الحالات التجريبية الصادقة [16]	نسبة الردود الصادقة إلي المستلمة
130	41	%31	41	%100

3-5-6 توصيف وقياس متغيرات الدراسة

تم توصيف المتغيرات وقياسها علي النحو التالي:-

المتغير	نوعه	توصيفه	قياسه
قرار الاستثمار	متغير تابع	القرارات الاستثمارية هي عملية متكررة من التفاعلات بين المستثمر والبيئة الاستثمارية، يقصد به ذلك القرار الذي يقوم علي الاختيار بين شراء أو بيع أو الاحتفاظ بالأسهم ، والمفاضلة بين هذه البدائل. وفقا لمعيار العائد علي الاستثمار. (Feng& Seasholes,2005)	هل يتوقع ثبات أو نقص أو زيادة سعر السهم للفترة القادمة. وسيتم اخذ سعر السهم الذي حدده المستثمر كمقياس لقرار الاستثمار. Coram et al, (2009;Kelton& Montague,2018)
الإفصاح عن تقرير لجنة المراجعة	متغير مستقل	توصيل معلومات لأصحاب المصالح من خلال مرفقات القوائم المالية تتضمن كل بنود الافصاح الالزامي و الاختياري الخاصة بلجنة المراجعة التي اتفقت عليها الاصدارات المحاسبية والفنية و الدراسات السابقة وتجارب بعض الشركات الاجنبية ذات الصلة	من خلال مقارنة امداد مفردات العينة بنموذج الافصاح عن تقرير لجنة المراجعة القياسي مرفقا بالقوائم المالية وايضاحاتها المتممة مقارنة بالقوائم المالية بدون تقرير الافصاح عن لجنة المراجعة.(صالح،2017)
التوكيد المهني علي تقرير لجنة المراجعة	متغير مستقل	عملية منظمة لتجميع وتقييم الأدلة الخاصة بتأكيدات الإدارة بشأن لجنة المراجعة بما يمكن مراقب الحسابات موفر خدمة التوكيد من ابداء استنتاج فني محايد بشأن مصداقية هذه التأكيدات استنادا لمعايير القياس السارية، وتوصيل استنتاجه الايجابي للمستخدم المستهدف .	من خلال امداد مفردات العينة بنموذج تقرير التوكيد المهني علي الافصاح عن تقرير لجنة المراجعة مرفقا بالقوائم المالية وايضاحاتها المتممة وتقرير الافصاح عن لجنة المراجعة مقارنة بالقوائم المالية السابقة بدون تقرير التوكيد.(موسي،2018)
نوع الاستنتاج	معدل	يقصد به بدائل الرأي الفني الذي يصدره موفر التوكيد بشأن تقرير لجنة المراجعة ، وقد تم الاقتصار علي كون الاستنتاج معدلا أو غير معدل.(موسي، 2018Kelton& Montague,2018,)	من خلال مقارنة امداد مفردات العينة مرة بتقرير توكيد باستنتاج معدل ومرة باستنتاج غير معدل Coram et al, 2009; Kelton& Montague,2018)
كون موفر	معدل	موفر التوكيد هو الشخص القائم بعملية التوكيد ويجب	من خلال امداد مفردات العينة مرة بمعلومات كون

[16] تضمنت الحالات التجريبية سؤالا يختبر العلاقة محل الدراسة والصدق في أن واحد حيث تم سؤال مفردات العينة عما إذا كان لديهم استعدادا أو ينصحون بالاستثمار في أسهم الشركة. وبالتالي إذا لم يتنبأ بزيادة في سعر السهم للعام القادم مقارنة بالعام السابق يستبعد رده لعدم صدقه.

التوكيد هو نفسه مراقب حسابات الشركة		أن يكون لديه القائم بعملية التوكيد مجموعة من الخبرات تتجاوز الخبرات التقليدية لمراجعة القوائم المالية (كعموش،2018)	مراقب الحسابات هو نفسه مراقب حسابات الشركة ، ومرة كون مراقب الحسابات شخص أخر بخلاف مراقب حسابات الشركة (Shen et al,2017)
احتراف المستثمر	معدل	يقصد به درجة دراية ومعرفة المستثمر المالية ، وقدرته علي التحليل المالي واتخاذ قرار الاستثمار. (Gold et al,2018)	كمتغير وهمي يأخذ القيمة 1 اذا كانت الخبرة أقل من 5 سنوات ، ويأخذ القيمة 2 اذا كانت الخبرة من 5 الي 10 سنوات ، ويأخذ القيمة 3 اذا الخبرة أكثر من 10 سنوات.
تأهيل المستثمر	معدل	يقصد به المؤهلات التي حصل عليها المستثمر، والتي تؤهله لأداء عمله (Gold et al,2018)	كمتغير وهمي يأخذ القيمة 1 حال اقتصار المؤهل علي درجة البكالوريوس او دبلوم الدراسات العليا ، ويأخذ القيمة 2 حال حصوله علي درجة الماجستير او أحد الشهادات المهنية ، ويأخذ القيمة 3 حال حصوله علي درجة الدكتوراه أو أكثر من شهادة مهنية.

6-5-4 نموذج البحث

يمكن التعبير عن نموذج البحث من خلال الشكل التالي:

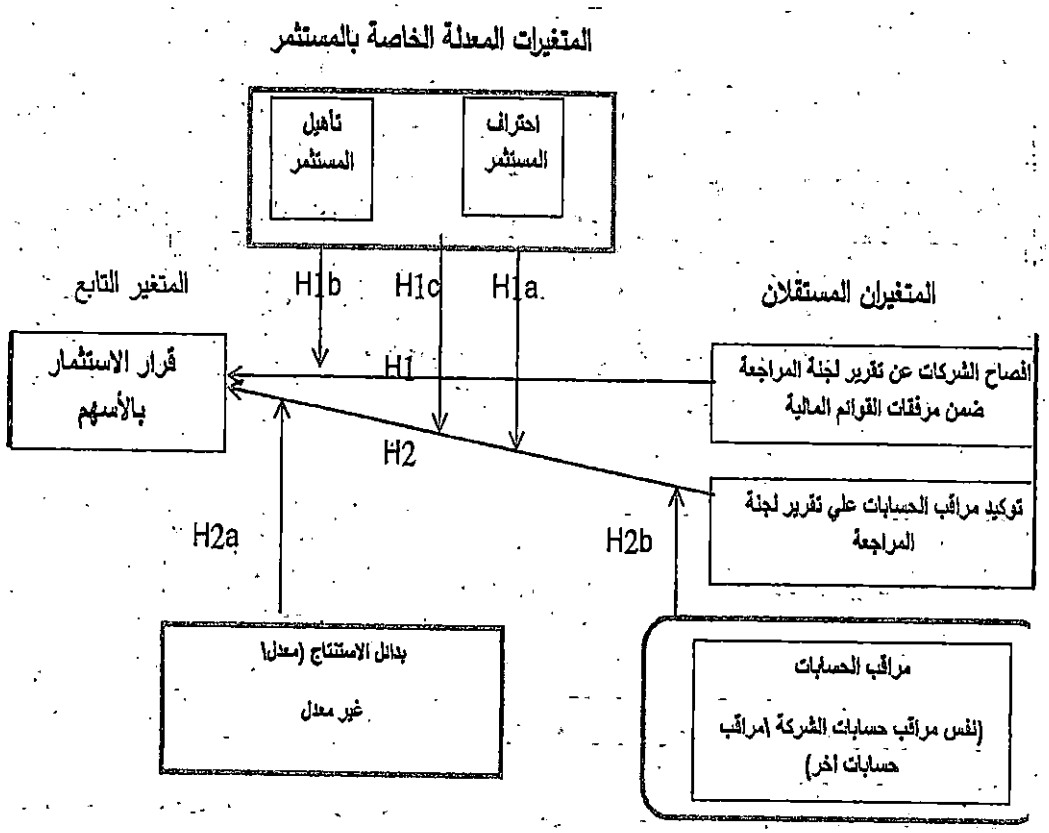

6-5-5 أدوات وإجراءات الدراسة التجريبية

بشأن أدوات الدراسة فقد اشتملت علي؛ تصميم الحالات الافتراضية (ملحق رقم 1) وعرضها علي مفردات العينة، و القوائم المالية المنشورة المستخدمة في اعداد هذه الحالات، نماذج افصاح قياسية عن تقرير لجنة المراجعة وتقرير نمطي للتوكيد عليه لبعض الشركات الاجنبية، المقابلات الشخصية مع بعض افراد العينة، واستخدام البريد الالكتروني لإرسال بعض الحالات التجريبية لأفراد العينة. واستخدام البرنامج الاحصائي SPSS لإجراء الاختبارات الاحصائية اللازمة لاختبار فروض البحث. **وبشأن إجراءات الدراسة** فبعد تحديد العلاقة المراد اختبارها تم صياغة نموذج قياسي موثق علميا للإفصاح عن لجنة المراجعة، ثم تم استقراء الدراسات السابقة والمعايير المهنية للتوكيد لإعداد نموذج قياسي موثق للتوكيد المهني علي الافصاح عن تقرير لجنة المراجعة، كما تم اضافة شرح لبعض المصطلحات الفنية التي قد يصعب علي بعض مفردات العينة ادراك المقصود بها، ثم تم تحديد المتغيرات المعدلة الأكثر تأثيرا علي العلاقات محل الدراسة وفقا للدراسات السابقة وتم حصرها في ؛ (مستوي خبرة المستثمر وتأهيله) علي العلاقة الاولي، و (كون موفر التوكيد هو نفسه مراقب حسابات الشركة و نوع الاستنتاج) علي العلاقة الثانية. وتم اعداد حالات تجريبية لإجراء المعالجات التجريبية تمهيدا لعمل المقارنات بينها لأغراض اختبار فروض الدراسة. وبعد الانتهاء من اعداد الحالات التجريبية تم توزيعها علي العينة (من خلال المقابلات الشخصية أو البريد الالكتروني) للحصول علي المشاهدات في صورة قرار الاستثمار لكل معالجة، واجراء الاختبارات الاحصائية اللازمة لاختبار فروض البحث.

6-5-6 التصميم التجريبي والمعالجات التجريبية

اعتمدت الباحثة علي التصميم التجريبي التالي:

السمات النوعية للمستثمر / بدائل الافصاح عن تقرير لجنة المراجعة وسمات موفر التوكيد عليه		مدي احتراف المستثمر من عدمه		مستوي تأهيل المستثمر	
		مستثمر محترف	مستثمر غير محترف	مستثمر مؤهل	مستثمر غير مؤهل
قوائم مالية بدون تقرير لجنة مراجعة		سعر السهم (1)	سعر السهم (2)	سعر السهم (3)	سعر السهم (4)
قوائم مالية مرفق بها تقرير لجنة مراجعة قياسي		سعر السهم (5)	سعر السهم (6)	سعر السهم (7)	سعر السهم (8)
تقرير توكيد	موفر التوكيد هو نفسه مراقب حسابات الشركة ذو خبرة ومؤهل	سعر السهم (9)	سعر السهم (10)	سعر السهم (11)	سعر السهم (12)

قوائم مالية مرفق بها تقرير لجنة مراجعة وتقرير توكيد مهني قياسي عليه	باستنتاج غير معدل أعده	موفر التوكيد هو مراقب حسابات بخلاف مراقب حسابات الشركة ذو خبرة ومؤهل	سعر السهم (13)	سعر السهم (14)	سعر السهم (15)	سعر السهم (16)
	تقرير توكيد باستنتاج معدل أعده	موفر التوكيد هو نفسه مراقب حسابات الشركة ذو خبرة ومؤهل	سعر السهم (17)	سعر السهم (18)	سعر السهم (19)	سعر السهم (20)
		موفر التوكيد هو مراقب حسابات بخلاف مراقب حسابات الشركة ذو خبرة ومؤهل	سعر السهم (21)	سعر السهم (22)	سعر السهم (23)	سعر السهم (24)

ولاختبار الفرض الأول وفرعياته تم الاعتماد علي تصميم تجريبي 2×2×2 (لاختبار أثر متغيرين معدلين (خبرة المستثمر واحترافه) مقابل بديلين للإفصاح(قوائم مالية بدون تقرير لجنة مراجعة مقابل قوائم مالية مرفق بها تقرير لجنة مراجعة)[17]، ولاختبار الفرض الثاني تم تصميم تجريبي 2×2 ×2×2 (لاختبار أثر متغيرين معدلين (كون موفر التوكيد هو نفسه مراقب حسابات الشركة ونوع الاستنتاج) مقابل بديلين للإفصاح (قوائم مالية مرفق بها تقرير لجنة مراجعة وتقرير توكيد مهني عليه باستنتاج غير معدل ، مقابل قوائم مالية مرفق بها تقرير لجنة مراجعة وتقرير توكيد مهني عليه باستنتاج معدل).[18]

ويشمل التصميم التجريبي السابق 24 معالجة تجريبية علي النحو التالي :

- **المعالجة رقم (1)**: قوائم مالية فقط **بدون** تقرير لجنة مراجعة / مستثمر محترف/ تنبؤ بسعر السهم
- **المعالجة رقم (2)**: قوائم مالية فقط **بدون** تقرير لجنة مراجعة / مستثمر غير محترف/ تنبؤ بسعر السهم
- **المعالجة رقم (3)**: قوائم مالية فقط **بدون** تقرير لجنة مراجعة / مستثمر مؤهل/ تنبؤ بسعر السهم
- **المعالجة رقم (4)**: قوائم مالية فقط **بدون** تقرير لجنة مراجعة / مستثمر غير مؤهل/ تنبؤ بسعر السهم
- **المعالجة رقم (5)**: قوائم مالية **مرفق بها** تقرير لجنة مراجعة / مستثمر محترف/ تنبؤ بسعر السهم
- **المعالجة رقم (6)**: قوائم مالية **مرفق بها** تقرير لجنة مراجعة / مستثمر غير محترف/ تنبؤ بسعر السهم
- **المعالجة رقم (7)**: قوائم مالية **مرفق بها** تقرير لجنة مراجعة / مستثمر مؤهل / تنبؤ بسعر السهم
- **المعالجة رقم (8)**: قوائم مالية **مرفق بها** تقرير لجنة مراجعة / مستثمر غير مؤهل / تنبؤ بسعر السهم.

---

[17] انتج هذا التصميم المعالجات الثمانية الأولي

[18] انتج هذا التصميم المعالجات (من المعالجة رقم 9 إلي المعالجة رقم 24)

- **المعالجة رقم (9):** قوائم مالية مرفق بها تقرير لجنة مراجعة وتقرير توكيد عليه **باستنتاج غير معدل أعده مراقب حسابات الشركة** /مستثمر محترف / تنبؤ بسعر السهم
- **المعالجة رقم (10):** قوائم مالية مرفق بها تقرير لجنة مراجعة وتقرير توكيد عليه **باستنتاج غير معدل أعده مراقب حسابات الشركة** /مستثمر غير محترف/ تنبؤ بسعر السهم
- **المعالجة رقم (11):** قوائم مالية مرفق بها تقرير لجنة مراجعة وتقرير توكيد عليه **باستنتاج غير معدل أعده مراقب حسابات الشركة** /مستثمر مؤهل / تنبؤ بسعر السهم
- **المعالجة رقم (12):** قوائم مالية مرفق بها تقرير لجنة مراجعة وتقرير توكيد عليه **باستنتاج غير معدل أعده مراقب حسابات الشركة** /مستثمر غير مؤهل/ تنبؤ بسعر السهم
- **المعالجة رقم (13):** قوائم مالية مرفق بها تقرير لجنة مراجعة وتقرير توكيد عليه **باستنتاج غير معدل أعده مراقب حسابات الشركة أخر بخلاف مراقب حسابات الشركة** /مستثمر محترف / تنبؤ بسعر السهم
- **المعالجة رقم (14):** قوائم مالية مرفق بها تقرير لجنة مراجعة وتقرير توكيد عليه **باستنتاج غير معدل أعده مراقب حسابات الشركة أخر بخلاف مراقب حسابات الشركة** /مستثمر غير محترف/ تنبؤ بسعر السهم
- **المعالجة رقم (15):** قوائم مالية مرفق بها تقرير لجنة مراجعة وتقرير توكيد عليه **باستنتاج غير معدل أعده مراقب حسابات الشركة أخر بخلاف مراقب حسابات الشركة** /مستثمر مؤهل/ تنبؤ بسعر السهم
- **المعالجة رقم (16):** قوائم مالية مرفق بها تقرير لجنة مراجعة وتقرير توكيد عليه **باستنتاج غير معدل أعده مراقب حسابات الشركة أخر بخلاف مراقب حسابات الشركة** /مستثمر غير مؤهل/ تنبؤ بسعر السهم
- **المعالجة رقم (17):** قوائم مالية مرفق بها تقرير لجنة مراجعة وتقرير توكيد عليه **باستنتاج معدل أعده مراقب حسابات الشركة** /مستثمر محترف/ تنبؤ بسعر السهم
- **المعالجة رقم (18):** قوائم مالية مرفق بها تقرير لجنة مراجعة وتقرير توكيد عليه **باستنتاج معدل أعده مراقب حسابات الشركة** /مستثمر غير محترف/ تنبؤ بسعر السهم
- **المعالجة رقم (19):** قوائم مالية مرفق بها تقرير لجنة مراجعة وتقرير توكيد عليه **باستنتاج معدل أعده مراقب حسابات الشركة** /مستثمر مؤهل/ تنبؤ بسعر السهم

- **المعالجة رقم (20):** قوائم مالية مرفق بها تقرير لجنة مراجعة وتقرير توكيد عليه **باستنتاج معدل أعده مراقب حسابات الشركة** /مستثمر غير مؤهل/ تنبؤ بسعر السهم.
- **المعالجة رقم (21):** قوائم مالية مرفق بها تقرير لجنة مراجعة وتقرير توكيد عليه **باستنتاج معدل أعده مراقب حسابات بخلاف مراقب حسابات الشركة** /مستثمر محترف / تنبؤ بسعر السهم
- **المعالجة رقم (22):** قوائم مالية مرفق بها تقرير لجنة مراجعة وتقرير توكيد عليه **باستنتاج معدل أعده مراقب حسابات بخلاف مراقب حسابات الشركة** /مستثمر غير محترف/ تنبؤ بسعر السهم
- **المعالجة رقم (23):** قوائم مالية مرفق بها تقرير لجنة مراجعة وتقرير توكيد عليه **باستنتاج معدل أعده مراقب حسابات بخلاف مراقب حسابات الشركة** /مستثمر مؤهل / تنبؤ بسعر السهم
- **المعالجة رقم (24):** قوائم مالية مرفق بها تقرير لجنة مراجعة وتقرير توكيد عليه **باستنتاج معدل أعده** مراقب حسابات بخلاف مراقب حسابات الشركة /مستثمر غير مؤهل / تنبؤ بسعر السهم

ولاختبار فروض الدراسة : تم اجراء المقارنات التالية بين المعالجات :

- المقارنة الأولي: (1+2+3+4)×(5+6+7+8) وذلك لقياس أثر الإفصاح عن تقرير لجنة المراجعة علي قرار الاستثمار بالأسهم بغض النظر عن احتراف المستثمر ومستوي تأهيله ، **ومن ثم اختبار الفرض الرئيسي (H1)**
- المقارنة الثانية :{(1)×(5)} ×{(2)×(6)} وذلك لقياس أثر احتراف المستثمر من عدمه علي العلاقة بين الافصاح عن تقرير لجنة المراجعة و قرار الاستثمار بالأسهم ، **ومن ثم اختبار الفرض الفرعي (H1 a)**
- المقارنة الثالثة:{ (3)×(7)} ×{(4)×(8)} وذلك لقياس أثر مستوي تأهيل المستثمر علي العلاقة بين الافصاح عن تقرير لجنة المراجعة و قرار الاستثمار بالأسهم ، **ومن ثم اختبار الفرض الفرعي (H1b).**
- المقارنة الرابعة:{ (1+3) ×(5+7)} ×{(2+4)(6+8)} وذلك لقياس أثر احتراف و تأهيل المستثمر معا علي العلاقة بين الافصاح عن تقرير لجنة المراجعة و قرار الاستثمار بالأسهم ، **ومن ثم اختبار الفرض الفرعي (H1 c).**
- المقارنة الخامسة : (5+6+7+8)×(9 ⟵ 24) وذلك لقياس أثر توكيد مراقب الحسابات علي تقرير لجنة المراجعة علي قرار الاستثمار بالأسهم، بغض النظر عن موفر التوكيد ونوع الاستنتاج ، **ومن ثم اختبار الفرض الرئيسي الثاني (H2).**
- المقارنة السادسة : {(5+6+7+8)× (9 ⟵ 16) } ×{(5+6+7+8)× (17 ⟵ 24)}

وذلك لقياس أثر تعديل استنتاج مراقب الحسابات علي العلاقة بين توكيده علي تقرير لجنة المراجعة و قرار الاستثمار. **ومن ثم اختبار الفرض الفرعي H2a.**

- **المقارنة السابعة:** {(5+6+7+8) ×(9⟵ 12+ 17 ⟵ 20) }×{(5+6+7+8) ×(13 ⟵ 16+21 ⟵ 24)} وذلك لقياس أثر اعداد تقرير التوكيد المهني بمعرفة مراقب حسابات أخر بخلاف مراقب حسابات الشركة علي العلاقة بين التوكيد علي تقرير لجنة المراجعة و قرار الاستثمار بالأسهم، مقارنة بكونه هو نفسه مراقب حسابات الشركة ، **ومن ثم اختبار الفرض H2b.** ولأغراض اختبار تأثير مستوي احتراف وتأهيل المستثمرين علي العلاقة محل الدراسة روعي تقسيم عينة المستثمرين المحترفين إلي مجموعتين مؤهلين وغير مؤهلين، كما تم تقسيم عينة المستثمرين إلي مجموعتين محترفين وغير محترفين.

6-6 نتيجة اختبار فروض البحث

تستهدف هذه الجزئية تحليل نتائج الدراسة التجريبية، واختبار فروض البحث. وفي سبيل تحقيق هذا الهدف ستعرض الباحثة لكل من؛ الاختبارات الاحصائية المستخدمة لتحليل نتائج الدراسة، ونتائج اختبار فروض البحث تجريبيا، وذلك علي النحو التالي:

6-6-1 الاختبارات الاحصائية المستخدمة لتحليل نتائج الدراسة التجريبية

اعتمدت الباحثة علي برنامج مايكروسوفت اكسل لتفريغ الردود علي الحالات التجريبية ثم تم اجراء الاختبارات الاحصائية باستخدام برنامج التحليل الاحصائي IBM SPSS 20 ، كما استخدمت الباحثة الاختبارات الأحصائية التالية:

أ- التحليل العاملي **factor analysis**[19]

يقدم التحليل العاملي مؤشرا لكفاية حجم العينة Kaiser – Meyer– Olkin، حيث يعتبر حجم العينة مقبولا اذا زادت قيمة

اختبار KMO عن 0.5. ويمكن تلخيص نتائج هذا الاختبار في الجدول التالي:

[19] هو اسلوب احصائي يستخدم في دراسة الظواهر بهدف ارجاعها إلي العوامل المؤثرة فيها، ويهدف هذا التحليل إلي تلخيص المتغيرات في عدد أقل من العوامل الرئيسية ، التي يمكن أن تفسر الظاهرة كما يهدف إلي ابراز مجموعة من العناصر الكامنة التي يصعب الكشف عنها ، والتي يمكن أن يكون لها دور في تفسير العلاقات بين عدد كبير من المتغيرات. كما يهدف للوصول إلي مجموعة جديدة من المتغيرات وبعدد أقل لتحل جزئيا ، أو كليا ، محل المجموعة الأصلية من المتغيرات. (موسي ،2018)

	عينة المستثمرين في التحليل الاساسي	عينة الأكاديميين في التحليل الاضافي
معامل KMO	0.692	0.748
p.value	0.000	0.000

يتضح من النتائج السابقة أن قيمة معامل KMO للعينتين بلغ 0.748 و 0.692 لعينتي الاكاديميين والمهنيين علي التوالي (أي تجاوز 50%) . وقيمة p.value أقل من 1% ، وهذا يدل علي ملائمة وكفاية حجم العينة لاختبار العلاقة بين المتغيرات.

ب- اختبار كرونباخ ألفا Cronbach`s Alpha

يقيس هذا الاختبار مدي ثبات اجابات أفراد العينة علي الاسئلة المقدمة لهم، واختبار مدي الموثوقية في استجابات مفردات العينة علي هذه الأسئلة ، ومدي صلاحية بيانات الدراسة للتحليل الاحصائي لمعرفة مدي امكانية تعميم النتائج، التي تم الحصول عليها من العينة، علي مجتمع الدراسة. ويأخذ هذا المعامل قيما تتراوح بين الصفر والواحد الصحيح: واذا كانت البيانات لها ثبات فإن هذا المعامل يكون مساويا للواحد الصحيح، وإذا كان هذا المعامل مساويا للصفر فهذا يعني عدم ثبات البيانات (عزام ،2006). وتظهر نتيجة تشغيل هذا الاختبار في الجدول التالي:

قيم معامل كرونباخ ألفا		
	عينة المستثمرين(التحليل الأساسي)	عينة الأكاديميين(التحليل الإضافي)
قيم معامل كرونباخ الفا	67.8	90.5
عدد الردود الصادقة	41	55

يتضح من نتائج الاختبار أن قيمة معامل Cronbach`s Alpha تجاوز نسبة 50% بالنسبة للعينتين، حيث بلغ 67.8% ، 90.5% لعينتي المستثمرين والأكاديميين علي التوالي، مما يعني أن أداة القياس (الحالات التجريبية والاسئلة المرفقة) تتمتع بدرجة عالية من الثبات، ومن ثم إمكانية الاعتماد علي ردود المشاركين في التجربة.

ج- اختبار الاعتدالية Test of Normality:

تم استخدام اختبار الاعتدالية لتحديد نوع توزيع المجتمع ، الذي سحبت منه عينة الدراسة ، ومن أجل تحديد ما إذا كان سيتم استخدام الاختبارات المعلمية Parametric tests أو الاختبارات اللامعلمية Non parametric tests ، ولتحديد ذلك تم اجراء اختبار كلوموجروف –سميرنوف

Kolomgrov–Smirrnov، واختبار Shapiro– Wilk لمعرفة ما إذا كان التوزيع الاحتمالي للمجتمع الذي سحبت منه العينة يتبع التوزيع الطبيعي أم لا. ويمكن صياغة الفرض الاحصائي لهذا الاختبار كما يلي:

فرض العدم H0: بيانات العينة مسحوبة من مجتمع له توزيع معتدل .

الفرض البديل H1: بيانات العينة مسحوبة من مجتمع ليس له توزيع معتدل .

وتظهر نتيجة هذا الاختبار بالنسبة لعينة الاكاديميين كما في الجدول التالي:

Tests of Normality

	Kolmogorov–Smirnov[a]			Shapiro–Wilk		
	Statistic	df	Sig.	Statistic	df	Sig.
case1	.199	55	.000	.905	55	.000
case2	.166	55	.001	.922	55	.002
case4	.165	55	.001	.874	55	.000
case3	.158	55	.001	.858	55	.000
case5	.120	55	.046	.892	55	.000
case6	.142	55	.008	.927	55	.002
case7	.157	55	.002	.841	55	.000
case8	.135	55	.014	.893	55	.000
case9	.138	55	.011	.938	55	.007
case10	.155	55	.002	.877	55	.000

كما تظهر بالنسبة لعينة المستثمرين كما يلي:

Tests of Normality

	Kolmogorov–Smirnov[a]			Shapiro–Wilk		
	Statistic	df	Sig.	Statistic	df	Sig.
case1	.267	41	.000	.849	41	.000
case2	.237	41	.000	.891	41	.001
case3	.198	41	.000	.903	41	.002
case4	.241	41	.000	.783	41	.000
case5	.245	41	.000	.799	41	.000

case6	.224	41	.000	.798	41	.000
case7	.353	41	.000	.831	41	.000
case8	.352	41	.000	.815	41	.000
case9	.347	41	.000	.816	41	.000
case10	.334	41	.000	.847	41	.000

أوضحت النتائج أن **قيمة P-Value أقل من مستوي المعنوية (5%)** لكل الحالات التجريبية بالنسبة لعينتي الدراسة، مما يعني **رفض فرض العدم، وقبول الفرض البديل.** وبناء علي ذلك تم الاعتماد علي الاختبارات اللامعلمية لاختبار فروض البحث .

6-6-2 نتائج اختبار فروض البحث (التحليل الأساسي)

تحقيقا لهدف البحث ، ولاختبار فروضه ، تم الاعتماد علي اختبار Wilcoxon Signed Ranks Test [20]. وتم احتساب قيمة P-Value حيث يتم قبول فرض العدم إذا كانت قيمة P-Value أكبر من أو تساوي 5%. في حين يتم قبول الفرض البديل إذا كانت قيمة P-Value أقل من 5%[21]. ويمكن عرض نتيجة اختبار فرضي الدراسة كل علي حده ، علي النحو التالي:

6-6-2-1 نتيجة اختبار الفرض الأول وفرعياته

استهدف الفرض الأول اختبار ما إذا كان إفصاح الشركات عن تقرير لجنة المراجعة يؤثر علي قرار الاستثمار بالأسهم. ولاختبار هذا الفرض تم استخدام اختبار Wilcoxon Signed Ranks Test ، وتم إعادة صياغة الفرض الأول كفرض عدم H0 ، وذلك علي النحو التالي:

H0: لا يؤثر إفصاح الشركات المقيدة بالبورصة المصرية عن تقرير لجنة المراجعة علي قرار الاستثمار بالأسهم

Hypothesis Test Summary

	Null Hypothesis	Test	Sig.	Decision
1	The median of differences between case1 and case2 equals 0.	Related-Samples Wilcoxon Signed Rank Test	.031	Reject the null hypothesis.

Asymptotic significances are displayed. The significance level is .05.

[20] اختبار Wilcoxon Signed Ranks Test يعتبر أحد الاختبارات اللامعلمية الذي يستخدم في حال البيانات التي لا تتبع التوزيع الطبيعي ، و يستخدم في حالة وجود عينة واحدة او عينتين غير مستقلتين ، ويتم في هذا الاختبار حساب الوسيط المتوقع Expected Median لكل معالجة.

[21] وتم تطبيق نفس القاعدة علي كافة فروض البحث الرئيسية والفرعية.

يتضح من نتائج التحليل الاحصائي في الجدول السابق أن قيمة P-value لهذا الاختبار (0.031) أقل من مستوي المعنوية 5%، **مما يعني رفض فرض العدم وقبول الفرض البديل H1** القائل بوجود تأثير لإفصاح الشركات المقيدة بالبورصة المصرية عن تقرير لجنة المراجعة علي قرار الاستثمار بالأسهم. وتتفق هذه النتيجة مع ما توصلت إليه نتائج دراسات (أبو زيد ، Reid 2018 et al, 2015 ; Gold et al,2018;) التي أشارت لوجود تأثير للإفصاح عن تقرير لجنة المراجعة علي قرار الاستثمار.

- **وتري الباحثة** أنه علي الرغم من وجود تأثير للإفصاح عن تقرير لجنة المراجعة علي قرار الاستثمار، إلا أن إفصاح معظم الشركات المصرية يركز علي أسماء أعضاء اللجنة وعدد اجتماعاتها، ويوجد قصور في الإفصاح عن مهام لجنة المراجعة والتي أظهرت النتائج أن تلك المعلومات يمكن أن تؤثر إيجابا علي قرار المستثمر بالاستثمار في أسهم الشركة. لذلك تهيب الباحثة علي الجهات الإشراقية والرقابية المصرية بتدعيم الافصاح القياسي للشركات عن تقرير لجنة المراجعة من خلال الزام قواعد القيد والشطب للشركات المقيدة بها.

أ- نتيجة اختبار الفرض الفرعي (H1a)

استهدف الفرض الفرعي (H1a) اختبار ما إذا كان احتراف المستثمر يؤثر علي العلاقة بين إفصاح الشركات المقيدة بالبورصة المصرية عن تقرير لجنة المراجعة و قرار الاستثمار بالأسهم. وتم استخدام اختبار Friedman test[22] للمقارنة بين الثلاث مجموعات[23].

Hypothesis Test Summary

	Null Hypothesis	Test	Sig.	Decision
1	The distributions of me1, me2 and me3 are the same.	Related-Samples Friedman's Two-Way Analysis of Variance by Ranks	.097	Retain the null hypothesis.

Asymptotic significances are displayed. The significance level is .05.

[22] اختبار فريد مان هو أحد الاختبارات اللامعلمية التي تستخدم لمعرفة ما إذا كان هناك فروق معنوية بين أكثر من مجموعتين مستقلتين (مرتبطتين) من المجموعات التجريبية . (محمود، 2018)

[23] لاختبار هذا الفرض تم تقسيم ردود العينة إلي ثلاث مجموعات؛ المجموعة الأولي ردود الأفراد الذين كانت خبراتهم أقل من 5 سنوات، والمجموعة الثانية الذين كانت خبرتهم من 5 الي 10 سنوات، والمجموعة الثالثة الذين كانت خبراتهم أكثر من 10 سنوات.

ويتضح من نتيجة الاختبار الإحصائي في الجدول السابق أن قيمة P-value (0.097) أي أكبر من 5% لكلا العينتين. **مما يعني قبول فرض العدم ورفض الفرض البديل**(H1a) أي أنه لا يوجد تأثير لاحتراف المستثمر علي العلاقة بين إفصاح الشركات المقيدة بالبورصة المصرية عن تقرير لجنة المراجعة و قرار الاستثمار بالأسهم.

ب-نتيجة اختبار الفرض الفرعي (H1b)

استهدف الفرض الفرعي (H1b) اختبار ما إذا كان تأهيل المستثمر يؤثر علي العلاقة بين إفصاح الشركات المقيدة بالبورصة المصرية عن تقرير لجنة المراجعة و قرار الاستثمار بالأسهم. وتم استخدام اختبار Friedman test للمقارنة بين الثلاث مجموعات[24] .

Hypothesis Test Summary

	Null Hypothesis	Test	Sig.	Decision
1	The distributions of mt1, mt2, mt3 and mt4 are the same.	Related-Samples Friedman's Two-Way Analysis of Variance by Ranks	1.000	Retain the null hypothesis.

Asymptotic significances are displayed. The significance level is .05.

ويتضح من نتيجة الاختبار في الجدول السابق أن قيمة P-value (1.000) أكبر من 5%. **مما يعني قبول فرض العدم ورفض الفرض البديل(H1b)** ، أي أنه لا يوجد تأثير لتأهيل المستثمر علي العلاقة بين إفصاح الشركات المقيدة بالبورصة المصرية عن تقرير لجنة المراجعة و قرار الاستثمار بالأسهم.

وتختلف النتيجة السابقة مع ما توصلت إليه دراسات (التميمي و أخرون ،2014؛ Feng & 2005 Kalay,2015) ، والتي أشارت إلي أن توافر المعلومات وحده غير كافي لإتخاذ القرار بل يحتاج المستثمر لتحليل المعلومات من أجل الوصول إلي القرار الأمثل، وهو ما يترتب عليه احتياج المستثمر أن يتمتع بالخبرة والتأهيل لكي يتمكن من اجراء ذلك التحليل.

ج- نتيجة اختبار الفرض الفرعي (H1c)

---

[24] لاختبار هذا الفرض تم تقسيم ردود العينة إلي ثلاث مجموعات ، المجموعة الأولي للحالات حال اقتصار المؤهل علي درجة البكالوريوس او الدبلوم، والمجموعة الثانية للحالات حال حصوله علي درجة الماجستير او أحد الشهادات المهنية، والمجموعة الثالثة حال حصوله علي درجة الدكتوراه أو أكثر من شهادة مهنية

استهدف الفرض الفرعي H1c اختبار ما إذا كان يوجد تأثير لكلا من احتراف المستثمر و تأهيله علي العلاقة بين إفصاح الشركات المقيدة بالبورصة المصرية عن تقرير لجنة المراجعة و قرار الاستثمار بالأسهم. وتم استخدام اختبار Friedman test للمقارنة بين الثلاث مجموعات[25].

Hypothesis Test Summary

	Null Hypothesis	Test	Sig.	Decision
1	The distributions of mt1, mt2 and mt3 are the same.	Related-Samples Friedman's Two-Way Analysis of Variance by Ranks	.882	Retain the null hypothesis.

Asymptotic significances are displayed. The significance level is .05.

ويتضح من نتيجة الاختبار الاحصائي في الجدول السابق أن قيمة P-value (0.882) أكبر من 5%. **مما يعني قبول فرض العدم ورفض الفرض البديل**(H1c) أي أنه لا يوجد تأثير لكلا من احتراف وتأهيل المستثمر علي العلاقة بين إفصاح الشركات المقيدة بالبورصة المصرية عن تقرير لجنة المراجعة علي قرار الاستثمار بالأسهم.

وتختلف النتيجة السابقة مع ما توصلت إليه دراسات (التميمي و أخرون ،2014؛ Feng & 2005 Kalay,2015) ، والتي أشارت إلي وجود تأثير لكل من خبرة وتأهيل المستثمر علي أحكامهم. وتري الباحثة أن هذه النتيجة منطقية نظرا لأن متغيرات الخبرة والتأهيل لم يكن لهم تأثير علي العلاقة كما يظهر من نتيجة اختبار الفرضين السابقين، ويمكن إرجاع هذه النتيجة إلي عدم وعي المستثمر المصري وعدم اهتمامه أصلاً بالإفصاح غير المالي نظرا لتعوده علي الاعتماد علي بيانات القوائم المالية فقط في اتخاذ قراراه.

وتري الباحثة أنه علي الرغم من أهمية خبرة وتأهيل المستثمر ودورها في ترشيد قراره الاستثماري، إلا أنه يمكن ارجاع النتيجة السابقة إلي حاجة المستثمر في البيئة المصرية إلي افصاح قياسي عن تقرير لجنة المراجعة بغض النظر عن مستوي خبرته أو احترافه، وتختلف النتيجة السابقة مع نتيجة دراسة التميمي وأخرون (2014) التي أشارت إلي أن المستثمر قليل الخبرة غير المحترف يتردد في الاعتراف بخسارته ويقوم ببيع الأسهم الرابحة ويحتفظ بالأسهم الخاسرة لعدم رغبته في مواجهة الندم

---

[25] ولاختبار هذا الفرض تم تقسيم ردود العينة إلي ثلاث مجموعات ، المجموعة الأولي للحالات حال اقتصار المؤهل علي درجة البكالوريوس او الدبلوم والخبرة أقل من 5 سنوات ، والمجموعة الثانية للحالات حال حصوله علي درجة الماجستير او أحد الشهادات المهنية و الخبرة من 5 الي 10 سنوات ، والمجموعة الثالثة حال حصوله علي درجة الدكتوراه أو أكثر من شهادة مهنية والخبرة أكثر من 10 سنوات.

علي القرار الاستثماري الخاطئ، كما تختلف مع نتائج دراسة Feng & Seasholes (2005) التي أشارت إلي أن خبرة واحتراف المستثمر تؤثر في ترشيد سلوكه في تعاملاته في سوق الأوراق المالية.

6-6-2-3 نتيجة اختبار الفرض الثاني وفرعياته

استهدف الفرض الثاني للبحث (H2) اختبار ما إذا كان التوكيد المهني علي إفصاح الشركات عن تقرير لجنة المراجعة يؤثر علي قرار الاستثمار بالأسهم. ولاختبار هذا الفرض تم استخدام اختبار Wilcoxon Signed Ranks Test ، وتم إعادة صياغة الفرض الثاني كفرض عدم H0 ،علي النحو التالي:

H0: لا يؤثر التوكيد المهني علي تقرير لجنة المراجعة للشركات المقيدة بالبورصة المصرية علي قرار الاستثمار بالأسهم.

Hypothesis Test Summary

	Null Hypothesis	Test	Sig.	Decision
1	The median of differences between case2 and case3 equals 0.	Related-Samples Wilcoxon Signed Rank Test	.026	Reject the null hypothesis.

Asymptotic significances are displayed. The significance level is .05.

ويتضح من التحليل الاحصائي في الجدول السابق أن قيمة P-value لهذا الاختبار أن قيمة P-value (0.026) أقل من مستوي المعنوية 5%، **مما يعني رفض فرض العدم وقبول الفرض البديل.** أي أنه يوجد تأثير للتوكيد المهني علي إفصاح الشركات المقيدة بالبورصة المصرية عن تقرير لجنة المراجعة علي قرار الاستثمار بالأسهم.

وتتفق هذه النتيجة مع ما توصلت إليه نتائج دراسات (Cohen,2015;Liao et al,2018;Reimsbach et al,2018 ;Moroney,2012;Alshaer& Zaman,2017;Gold (Coram et al,2009 et al,2014;Salman,2016;Reid et al,2015;Shen et al,2017 التي أشارت إلي وجود مردود إيجابي للتوكيد المهني علي الافصاح غير المالي بصفة عامة علي قرارات المستثمرين. فيعتمد المستثمرين علي تقرير التوكيد لتقييم مخاطر الاستثمار، والعائد المتوقع من استثماراتهم، وتقييم كفاءة الادارة في إدارة تحقيق العوائد النقدية، وذلك لتقييم مدي قدرة الشركة علي الاستمرار عند اتخاذ قرار الاستثمار في أسهم الشركة بالبيع أو الشراء أو الاحتفاظ.

وتري الباحثة أنه علي الرغم من عدم وعي المستثمر في سوق الأوراق المصرية إلا أنه يحتاج لمصدر أمان للتحقق من مصداقية المعلومات غير المالية المفصح عنها، والتي تعتبر معلومات جديدة لم يكن يفصح عنها من قبل، مما يشير إلي أهمية التوكيد المهني علي افصاح الشركات عن تقرير لجنة المراجعة علي قرارات المستثمرين.

أ- نتيجة اختبار الفرض الفرعي (H2a)

استهدف الفرض الفرعي (H2a) اختبار ما إذا كان يوجد تأثير لنوع الاستنتاج علي العلاقة بين التوكيد المهني علي إفصاح الشركات عن تقرير لجنة المراجعة و قرار الاستثمار بالأسهم، ولاختبار هذا الفرض تم استخدام اختبار Wilcoxon Signed Ranks Test للمقارنة بين الحالات في حالة الاستنتاج المعدل والحالات في حالة الاستنتاج غير المعدل، وتم إعادة صياغة الفرض H2d كفرض عدم H0 ، وذلك علي النحو التالي:

H0: لا يختلف تأثير التوكيد المهني علي تقرير لجنة المراجعة للشركات المقيدة بالبورصة المصرية علي قرار الاستثمار بالأسهم باختلاف بدائل الاستنتاج(استنتاج معدل/استنتاج غير معدل)

Hypothesis Test Summary

	Null Hypothesis	Test	Sig.	Decision
1	The median of differences between case3 and case7 equals 0.	Related-Samples Wilcoxon Signed Rank Test	.014	Reject the null hypothesis.

Asymptotic significances are displayed. The significance level is .05.

ويتضح من التحليل الاحصائي في الجدول السابق أن قيمة P-value لهذا الاختبار (0.014) أقل من مستوي المعنوية 5%، **مما يعني رفض فرض العدم وقبول الفرض البديل(H2a)**. أي أنه يوجد تأثير لنوع الاستنتاج علي العلاقة بين التوكيد المهني علي إفصاح الشركات عن تقرير لجنة المراجعة و قرار الاستثمار بالأسهم لكلا العينتين. وبذلك يتم قبول الفرض H2a. وتتفق هذه النتيجة مع ما توصلت إليه نتائج دراسة كمشوش (2018) التي أشارت إلي أن بدائل الرأي بتقرير التوكيد تؤثر علي أحكام المستثمرين، و دراسات (Tahinakis& Samarinas,2016; Azadi& Vaziri, 2017; Pakdaman ,2018, 2013 Pei &Hamill; إلي وجود تأثير لنوع الاستنتاج علي تقدير المستثمر لعوائد الأسهم. كما تختلف مع نتيجة دراسات (Moradi, et al., 2011; Salman,

(2016 التي أشارت إلي أنه لا يوجد تأثير معنوي لنوع الاستنتاج الذي يصدره مراقب الحسابات علي تقديرات المستثمرين لأسعار السهم.

ب- نتيجة اختبار الفرض الفرعي H2b

استهدف الفرض الفرعي (H2b) اختبار ما إذا كان يوجد تأثير لكون مراقب الحسابات موفر التوكيد هو نفسه مراقب حسابات الشركة علي إفصاح الشركات عن تقرير لجنة المراجعة و قرار الاستثمار بالأسهم، ولاختبار هذا الفرض تم استخدام اختبار Wilcoxon Signed Ranks Test للمقارنة بين الحالات في حالة كون موفر التوكيد هو نفسه مراقب حسابات الشركة والحالات التي يكون فيها موفر التوكيد زميل أخر بخلاف مراقب حسابات الشركة، وتم إعادة صياغة الفرض H2b كفرض عدم H0 ، وذلك علي النحو التالي:

H0: لا يختلف تأثير التوكيد المهني علي تقرير لجنة المراجعة للشركات المقيدة بالبورصة المصرية علي قرار الاستثمار بالأسهم باختلاف علاقة موفر التوكيد بالشركة(نفس مراقب حسابات الشركة امراقب حسابات أخر) .

Hypothesis Test Summary

	Null Hypothesis	Test	Sig.	Decision
1	The median of differences between m37 and m610 equals 0.	Related-Samples Wilcoxon Signed Rank Test	.178	Retain the null hypothesis.

Asymptotic significances are displayed. The significance level is .05.

ويتضح من التحليل الاحصائي في الجدول السابق أن قيمة P-value لهذا الاختبار (0. 178) أكبر من مستوي المعنوية 5%، مما يعني **قبول فرض العدم ورفض الفرض البديل(H2b)**. أي أنه لا يوجد تأثير لكون موفر التوكيد هو نفسه مراقب حسابات الشركة علي العلاقة بين التوكيد المهني علي إفصاح الشركات عن تقرير لجنة المراجعة و قرار الاستثمار بالأسهم .

وتختلف هذه النتيجة مع ما توصلت إليه نتائج دراسة Peters & Romi (2014) التي أشارت إلي تأثير اختلاف موفر خدمة التوكيد المهني علي قرارات المستثمر. **وتختلف الباحثة** مع النتيجة السابقة وذلك لان لجنة المراجعة تعتبر حلقة وصل بين مجلس الادارة ومراقب الحسابات. ومن مهامها في هذا الشأن؛ ترشيح مراقب الحسابات، ومناقشة أتعابه وخطاب تكليفه، والنظر في خطة المراجعة.

لذلك تري الباحثة أن كون موفر التوكيد مراقب حسابات أخر بخلاف مراقب حسابات الشركة من شأنه أن يحقق استقلاله ويزيد من جودة خدمة التوكيد .

6-7 التحليل الاضافي

أشارت بعض الدراسات لوجود تأثير لخبرة[26] موفر التوكيد علي موثوقية تقرير التوكيد وانعكاسه الإيجابي علي قرار الاستثمار. وفي هذا الصدد توصلت دراسة Peters & Romi. (2014) إلي أن موفر التوكيد بخلاف مراقب الحسابات من الاستشاريين في صناعة الشركة يكون أكثر خبرة في التوكيد المهني من موفر التوكيد من مراقبي الحسابات. كما أشارت إلي عدم وجود تأثير لخبرة مراقب الحسابات موفر خدمة التوكيد علي العلاقة بين وجود لجنة بيئية في الشركة والتوكيد علي تقارير الاستدامة. كما أشارت دراسة علي (2017) إلي أن الخبرة تؤدي إلي تطوير قدرة مراقب الحسابات علي تشغيل المعلومات، وتساعده علي اجراء المقارنات المنطقية بين البدائل المختلفة، وفهم والتفاعل مع بيئة المراجعة، وتجعل مراقبي الحسابات أكثر قدرة علي الحصول علي الأدلة الكافية والملاءمة، كما أنهم يستغرقون وقتا أقل في تفسير أحكامهم المهنية. **تخلص الباحثة** مما سبق إلي أنه علي الرغم من أهمية توافر الخبرة في موفر خدمة التوكيد إلا أنه هناك جدل في تأثيرها ، وهو ما تسعي الباحثة إلي اختبار تأثيره علي العلاقة بين التوكيد المهني علي تقرير لجنة المراجعة للشركات المقيدة بالبورصة المصرية وقرار الاستثمار بالأسهم من خلال صياغة الفرض التالي لاختباره تجريبيا:

H3a: يختلف تأثير التوكيد المهني علي إفصاح الشركات المقيدة بالبورصة المصرية عن تقرير لجنة المراجعة علي قرار الاستثمار بالأسهم باختلاف مستوي خبرة موفر التوكيد.

كما اتفقت العديد من الجهات المهنية علي أهمية تأهيل[27] مراقب الحسابات وتعليمه المستمر. فأشارت معايير المراجعة المتعارف عليها GAAS الصادرة عن AICPA إلي ضرورة التأهيل

---

[26] **خبرة موفر التوكيد** هي المخزون المعرفي العملي لمراقب الحسابات الناتج عن ممارسته للعمل المهني في مجال المراجعة الخارجية تحديدا كنموذج تقليدي للتوكيد المهني، وتم قياسها من خلال امداد مفردات العينة مرة بمعلومات كون مراقب الحسابات لديه خبرة تزيد عن 15 سنة، ومرة في حالة كون مراقب الحسابات لديه خبرة تقل عن 15 سنة.

[27] **تأهيل مراقب الحسابات موفر التوكيد** يقصد به التعليم والتطوير الذي يعمل علي تنمية ومتابعة الكفاءة المهنية التي تمكن المحاسبين المهنيين من الاستمرار في عملهم بكفاءة. (علي،2017) ، وتم قياسه من خلال امداد مفردات العينة مرة بمعلومات كون مراقب الحسابات زميل لأحد الجمعيات المهنية، ومرة كون مراقب الحسابات لا توجد لدية زمالة لأحد الجمعيات المهنية.

العلمي والعملي لمراقب الحسابات، كما اهتم معيار الرقابة علي جودة المراجعة رقم (1) (ISQC 1) بالتعليم والتنمية المهنية لمراقب الحسابات. كما أصدر مجلس معايير التعليم المحاسبي الدولي(IAESB,2017) عدة معايير تهتم بتأهيل وتعليم المحاسب المهني. وفي هذا الصدد أشارت دراسة علي (2017) إلي أن تأهيل مراقب الحسابات يمكنه من تطوير خبراته العملية ومعرفته العلمية، وزيادة قدرته علي ممارسة الشك المهني، واستخدام أساليب التفكير التي تساعد علي أداء الاجراءات التحليلية بفاعلية، والفهم الكافي لأخطاء القوائم المالية، والقدرة علي تجميع الأدلة التي تفسر هذه الأخطاء، بما ينعكس ايجاباً علي كفاءته المهنية والمحافظة عليها، ومن ثم تحسين جودة أحكامه المهنية. ونظرا لان خدمة التوكيد المهني تحتاج لتوافر قدر من التأهيل العلمي والعملي لمراقب الحسابات موفر خدمة التوكيد فمن المتوقع أن يؤثر تأهيل مراقب الحسابات موفر خدمة التوكيد علي العلاقة السابقة ، وهو ما دعي الباحثة لصياغة الفرض التالي لاختباره احصائيا:

H3b: يختلف تأثير التوكيد المهني علي إفصاح الشركات المقيدة بالبورصة المصرية عن تقرير لجنة المراجعة علي قرار الاستثمار بالأسهم باختلاف مستوي تأهيل موفر التوكيد .

ونظرا لان خدمة التوكيد المهني تحتاج لتوافر قدر من التأهيل العلمي والعملي لمراقب الحسابات موفر خدمة التوكيد فمن المتوقع أن الجمع بين خبرة تأهيل مراقب الحسابات موفر خدمة التوكيد من شأنها أن تؤثر علي العلاقة السابقة ، وهو ما دعي الباحثة لصياغة الفرض التالي لاختباره احصائيا:

H3: يختلف تأثير التوكيد المهني علي افصاح الشركات المقيدة بالبورصة المصرية عن تقرير لجنة المراجعة علي قرار الاستثمار بالأسهم باختلاف خبرة وتأهيل موفر التوكيد.

ولاختبار الفروض السابقة تم تعديل التصميم التجريبي لإدخال المتغيرات السابقة كما تم اجراء المقارنات بين المعالجات كما سبق وتم اختبار الفروض السابقة كما يلي:

أ- لاختبار ما إذا كان يوجد تأثير لخبرة مراقب الحسابات موفر التوكيد علي العلاقة بين التوكيد المهني علي إفصاح الشركات عن تقرير لجنة المراجعة و قرار الاستثمار بالأسهم تم استخدام اختبار Wilcoxon Signed Ranks Test للمقارنة بين ردود الأفراد التي تزيد خبرة مراقب الحسابات عن 15 سنة والحالات التي تقل خبرة مراقب الحسابات عن 15 سنة، **وتم إعادة صياغة الفرض H3a في التحليل الاضافي كفرض عدم H0** ، وذلك علي النحو التالي:

H0: لا يختلف تأثير التوكيد المهني علي تقرير لجنة المراجعة للشركات المقيدة بالبورصة المصرية علي قرار الاستثمار بالأسهم باختلاف خبرة موفر التوكيد.

Hypothesis Test Summary

	Null Hypothesis	Test	Sig.	Decision
1	The median of differences between m37 and m48 equals 0.	Related-Samples Wilcoxon Signed Rank Test	.344	Retain the null hypothesis.

Asymptotic significances are displayed. The significance level is .05.

ويتضح من نتائج التحليل الاحصائي في الجدول السابق أن قيمة P-value لهذا الاختبار (0.334) أكبر من مستوي المعنوية 5%، **مما يعني قبول فرض العدم ورفض الفرض البديل) (H3a.** أي أنه لا يوجد تأثير لخبرة مراقب الحسابات موفر التوكيد علي العلاقة بين التوكيد المهني علي إفصاح الشركات عن تقرير لجنة المراجعة و قرار الاستثمار بالأسهم. وبذلك يتم رفض الفرض الاول في التحليل الاضافي. **وتتفق النتيجة السابقة** مع ما أشارت إليه دراسة (Peters & Romi 2014) من عدم وجود تأثير لخبرة مراقب الحسابات موفر خدمة التوكيد علي العلاقة بين وجود لجنة بيئية في الشركة والتوكيد علي تقارير الاستدامة.

ب- لاختبار ما إذا كان تأهيل مراقب الحسابات موفر التوكيد يؤثر علي العلاقة بين التوكيد المهني علي إفصاح الشركات عن تقرير لجنة المراجعة و قرار الاستثمار بالأسهم، تم إعادة **صياغة الفرض الثاني في التحليل الاضافي كفرض عدم** H0 ، وذلك علي النحو التالي:

H0: لا يختلف تأثير التوكيد المهني علي تقرير لجنة المراجعة للشركات المقيدة بالبورصة المصرية علي قرار الاستثمار بالأسهم باختلاف مستوي تأهيل موفر التوكيد.

Hypothesis Test Summary

	Null Hypothesis	Test	Sig.	Decision
1	The median of differences between m37 and m59 equals 0.	Related-Samples Wilcoxon Signed Rank Test	.768	Retain the null hypothesis.

Asymptotic significances are displayed. The significance level is .05.

ويتضح من التحليل الاحصائي في الجدول السابق أن قيمة P-value (0.768) أكبر من مستوي المعنوية 5%، **مما يعني قبول فرض العدم ورفض الفرض البديل(H3b)** أي أنه لا يوجد

تأثير لتأهيل مراقب الحسابات موفر التوكيد علي العلاقة بين التوكيد المهني علي إفصاح الشركات عن تقرير لجنة المراجعة و قرار الاستثمار بالأسهم بالنسبة لعينة الاكاديميين. وتختلف النتيجة السابقة مع ما توصلت إليه دراسة علي (2017) . **وتختلف الباحثة** مع ما توصلت إليه نتيجة اختبار عينة الاكاديميين نظرا أن خدمة التوكيد المهني تحتاج لتوافر قدر من التأهيل العلمي والعملي لمراقب الحسابات موفر خدمة التوكيد لذلك فمن المنطقي أن يؤثر تأهيل مراقب الحسابات موفر خدمة التوكيد علي العلاقة السابقة.

ج- ولاختبار ما إذا كان يوجد تأثير لكلا من خبرة و تأهيل مراقب الحسابات موفر التوكيد معا علي العلاقة بين التوكيد المهني علي إفصاح الشركات عن تقرير لجنة المراجعة و قرار الاستثمار بالأسهم. **تم إعادة صياغة الفرض H3 كفرض عدم H0** ، وذلك علي النحو التالي:

H0: لا يختلف تأثير التوكيد المهني علي تقرير لجنة المراجعة للشركات المقيدة بالبورصة المصرية علي قرار الاستثمار بالأسهم باختلاف خبرة و مستوي تأهيل موفر التوكيد معا

Hypothesis Test Summary

	Null Hypothesis	Test	Sig.	Decision
1	The median of differences between m37 and m4859 equals 0.	Related-Samples Wilcoxon Signed Rank Test	.576	Retain the null hypothesis.

Asymptotic significances are displayed. The significance level is .05.

يتضح من التحليل الاحصائي في الجدول السابق أن قيمة P-value لهذا الاختبار (0.576) أكبر من مستوي المعنوية 5%، **مما يعني رفض فرض العدم وقبول الفرض البديل(H3) لعينة الاكاديميين.** أي أنه لا يوجد تأثير لكلا من خبرة ومستوي تأهيل مراقب الحسابات موفر التوكيد علي العلاقة بين التوكيد المهني علي إفصاح الشركات عن تقرير لجنة المراجعة و قرار الاستثمار بالأسهم . **وتختلف هذه النتيجة** مع ما توصلت إليه نتائج دراسات أشارت دراسات (علي ،2017؛ Peters & Romi ,2014) التي أشارت إلي أن خبرة وتأهيل مراقب الحسابات من شأنها أن تعزز من جودة خدمة التوكيد المهني، وهو ما تتفق معه الباحثة.

8-6 تحليل الحساسية

قامت الباحثة بإجراء تحليل الحساسية من خلال تغيير عينة الدراسة[28] للتأكد من متانة النتائج. وقد تم اختيار عينة من الأكاديميين، وتحديداً المدرسين والمدرسين المساعدين بقسم المحاسبة كلية التجارة[29]، روعي عند اختيارهم أن يكونوا متفاوتي التأهيل والخبرة ، حيث تم سحب عينة منهم تتكون من 55 مفردة[30]. وتم إعادة اختبار كل فروض البحث، وكما يتضح من نتائج اختبار الفروض لعينة الاكاديميين في ملاحق البحث، يمكن توضيح الفرق بين النتائج للعينتين من خلال الجدول التالى:

الفرض	التحليل الاساسي		تحليل الحساسية	
	P-value	النتيجة	P-value	النتيجة
H1	0.031	قبول الفرض	0.001	قبول الفرض
H1a	0.097	رفض الفرض	0.549	رفض الفرض
H1b	1.000	رفض الفرض	0.086	رفض الفرض
H1c	0.882	رفض الفرض	0.717	رفض الفرض
H2	0.026	قبول الفرض	0.00	قبول الفرض
H2a	0.014	قبول الفرض	0.00	قبول الفرض
H2b	0. 178	رفض الفرض	0. 252	رفض الفرض

مما سبق يتضح اتفاق كلا العينتين في جميع نتائج اختبار الفروض مما يشير إلي اتساق ومتانة تلك النتائج وذلك عند تغيير عينة البحث في الاختبار الأساسي.

كما قامت الباحثة بإعادة اختبار فروض التحليل الاضافي علي عينة الاكاديميين وظهرت الاختلافات بين نتائج العينتين من خلال الجدول التالي:

الفرض	التحليل الاضافي		تحليل الحساسية	
	P-value	النتيجة	P-value	النتيجة
H1	0.334	رفض الفرض	0.00	قبول الفرض

[28] قياسا علي دراسة Grewal et al.(2018) التي قامت بتغيير عينة الدراسة واستبعاد الشركات التي تقع في الولايات المتحدة الامريكية للتأكد من متانة النتائج.

[29] قياسا علي ، موسي(2018)

[30] قياسا علي (Gold et al(2018

H2	0.768	رفض الفرض	0.05	قبول الفرض
H3	0.576	رفض الفرض	0.02	قبول الفرض

يتضح من النتيجة السابقة اختلاف نتائج اختبار الفروض في التحليل الإضافي بين العينتين، فيري المستثمرون عدم وجود تأثير لخبرة وتأهيل موفر خدمة التوكيد علي العلاقة السابقة، بينما يري الاكاديميون وجود تأثير معنوي لخبرة وتأهيل موفر خدمة التوكيد علي العلاقة السابقة. وترى الباحثة إلي أنه يمكن إرجاع النتيجة السابقة إلي عدم رشد المستثمر في سوق الاوراق المالية المصري.

6-9 نتائج البحث والتوصيات ومجالات البحث المقترحة

يستهدف البحث في هذا الجزء عرض أهم النتائج التي توصل إليها البحث بشقيه النظري والتجريبي، والاجابة علي أسئلته، بالإضافة إلي اقتراح بعض التوصيات ومجالات البحث كما يلي:

6-7-1 نتائج البحث

استهدف البحث دراسة واختبار أثر اختلاف موفر التوكيد وسماته النوعية ونوع استنتاجه علي العلاقة بين توكيد مراقب الحسابات علي الإفصاح عن تقرير لجنة المراجعة علي جودة قرار الاستثمار في أسهم الشركات المقيدة بالبورصة المصرية من خلال اجراء دراسة تجريبية. و أظهرت النتائج وجود تأثير معنوي لإفصاح الشركات المقيدة بالبورصة المصرية عن تقرير لجنة المراجعة علي قرار الإستثمار، إلا أنه لا يوجد تأثير لاحتراف المستثمر و مستوي تأهيله علي هذه العلاقة، وذلك بالنسبة لعينة المستثمرين في التحليل الاساسي ولعينة الاكاديميين في تحليل الحساسية. كما أنه يوجد تأثير للتوكيد المهني علي إفصاح الشركات المقيدة بالبورصة المصرية عن تقرير لجنة المراجعة علي قرار الاستثمار بالأسهم، كما يوجد تأثير لخبرة وتأهيل موفر التوكيد علي العلاقة السابقة بالنسبة لعينة الاكاديميين (في تحليل الحساسية)، ولا يوجد هذا التأثير بالنسبة لعينة المستثمرين. كما أنه يوجد تأثير لنوع الاستنتاج علي العلاقة السابقة بالنسبة لكلا العينتين. كما أنه لا يوجد تأثير لكون موفر التوكيد هو نفسه مراقب حسابات الشركة علي العلاقة السابقة.

6-7-2 توصيات البحث

في ضوء ما انتهي إليه البحث من نتائج في شقيه النظري والتطبيقي، **توصي الباحثة** بما يلي:

1- **ضرورة** وجود معيار يلزم الشركات بتفعيل لجان المراجعة و الافصاح القياسي عن تقرير لجنة المراجعة ضمن التقرير السنوي للشركة.

2- **ضرورة** تشجيع الشركات علي الاستعانة بمراقب حسابات يقوم بإجراء توكيد مهني علي تقارير لجنة المراجعة.

3- **ضرورة** وجود تدريب كافي لمراقبي الحسابات علي خدمات التوكيد المهني وكيفية تأديتها من خلال فرق عمل.

4- **ضرورة** اجراء المزيد من البحوث المحاسبية في مجال المردود الإيجابي للتوكيد المهني علي تقرير لجنة المراجعة.

5- **كما توصي** أقسام المحاسبة بالجامعات المصرية إدراج موضوع التوكيد المهني ضمن موضوعات المؤتمرات التخصصية المحاسبية، **كما يجب** أن يتم تدريسه لطلاب الدراسات العليا.

6-7-3 مجالات البحوث المقترحة

تعتقد الباحثة بأن المجالات التالية تحتاج إلي مزيد من البحوث المستقبلية:

1- أثر الافصاح القياسي عن تقرير لجنة المراجعة والتوكيد عليه علي قرار منح الائتمان- دراسة تجريبية.

2- المردود الايجابي للتوكيد المهني علي الافصاح غير المالي علي قيمة الشركة من منظور أصحاب المصالح- دراسة تجريبية بتحليل المحتوي.

3- مدي أفضلية التوكيد المهني علي افصاح الشركات عن تقرير لجنة المراجعة بشكل منفصل أو من خلال تقارير الأعمال المتكاملة- دراسة تجريبية.

4- محددات الافصاح غير المالي في الشركات المصرية- دراسة تطبيقية بتحليل المحتوي.

مراجع البحث:

أولا: المراجع العربية

- ابراهيم، وائل محمد سعد ابراهيم.2014.**أثر خصائص لجان المراجعة علي مستوي الافصاح المحاسبي عن رأس المال الفكري–دراسة تطبيقية في بيئة الأعمال المصرية**– رسالة ماجستير غير منشورة–كلية التجارة – جامعة كفر الشيخ.
- أبو زيد، أبو ذر مسند محمد.2018. لجان المراجعة ودورها في زيادة فعالية معلومات القوائم المالية (دراسة حالة: بنك النيل التجاري وبنك أم درمان الوطني). **مجلة العلوم الادارية – جامعة افريقيا العالمية.2:** 115-146.
- أحمد، سامح محمد رضا رياض. 2011 . دور لجان المراجعة كأحد دعائم الحوكمة في تحسين جودة التقارير المالية. **المجلة الأردنية في إدارة الأعمال** –الجامعة الإردنية –عمادة البحث العلمي.7(1):62-88.
- أمين ، عبير بيومي محمود محمد.2013. دور لجنة المراجعة كأحد آليات حوكمة الشركات في تحسين جودة القرار الاستثماري بسوق الاوراق المالية. **المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة** –كلية التجارة – جامعة عين شمس.4: 36-52.
- التميمي، يعقوب عبد الله عبد العزيز؛ المقصيد، محمود محمد؛ الفيلي، هاني عبد الأمير.2014. العوامل المؤثرة علي قرارات المستثمر الفرد وسلوكه الاستثماري، دراسة علي سوق الكويت للأوراق المالية–مجلة البحوث المالية والتجارية، كلية التجارة–جامعة بورسعيد،2 :44-69.
- جابر، عبد الرحمن جابر.2010.**تطوير دور لجان المراجعة في رفع كفاءة أنظمة الرقابة الداخلية بغرض تحسين جودة التقارير المالية بالتطبيق علي بيئة الأعمال المصرية**. رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية التجارة –جامعة القاهرة.
- جرمان، أيمن.2017. **دور لجان المراجعة في تحسين جودة المعلومات المالية– دراسة استطلاعية لعينة من المهنيين**. رسالة ماجستير غير منشورة– كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية –جامعة العربي بن مهيدي– ام البواقي– الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.
- حمادة، رشا. 2010. دور لجان المراجعة في الحد من ممارسة المحاسبة الإبداعية(دراسة ميدانية). **مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية.26(2):87-118.**
- خليل ، عبدالرحمن عادل، 2013. **دور لجان المراجعة في الحد من ممارسات إدارة الأرباح وأثره في جودة التقارير المالية** – رسالة دكتوراه غير منشورة – جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا.
- دراز، مي خليل.2014. **أثر توكيد مراقب الحسابات عمى إفصاح الشركات المقيدة بالبورصة عن مسئوليتها الاجتماعية عمى قرار الاستثمار في الأسهم– دراسة تجريبية**"، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة، جامعة دمنهور

- **دليل عمل لجان المراجعة**، مركز المديرين المصري، وزارة الاستثمار، أغسطس، 2008
- الذيبات ، خالد محمد حمدان؛ أبو الهيجاء، محمد مشرف.2014. **أثر خصائص لجنة التدقيق علي جودة التقارير المالية للبنوك الاردنية: دراسة ميدانية**- رسالة ماجستير -كلية الاقتصاد والعلوم الادارية -جامعة جرش- الاردن.
- صالح، أحمد السيد إبراهيم.2017.**أثر المحتوي المعلوماتي للإفصاح عن تقرير لجنة المراجعة علي جودة قرار الاستثمار في أسهم الشركات المقيدة بالبورصة – دراسة تطبيقية**، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية التجارة، جامعة الاسكندرية
- عبد الحكيم، مجدي مليجي ؛ ملو العين، علاء محمد. 2014.أثر خصائص لجنة المراجعة علي نوع الرأي بتقرير مراقب الحسابات: دراسة تطبيقية علي البيئة السعودية. **المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة – جامعة عين شمس.** 1: 645-711.
- عبد الفتاح، سعيد توفيق أحمد.2013. **علاقة خصائص لجان المراجعة بجودة التقارير المالية**- دراسة اختبارية. رسالة ماجستير غير منشورة – كلية التجارة- جامعة الزقازيق.
- عبد الله، انتصار حسين علي عبد الله.2016.**لجان المراجعة في ظل حوكمة الشركات وأثرها علي جودة التقارير المالية**. بحث مقدم لنيل درجة الدكتوراه في المحاسبة-كلية الدراسات العليا والبحث العلمي – جامعة الرباط الوطني.
- عبد المجيد.2016. دور لجان المراجعة في تدعيم جودة القياس والافصاح المحاسبي البيئي في المصارف السودانية. **مجلة الدراسات العليا-جامعة النيلين**.6(21):25-50.
- عزام، عبد المرضي حامد .2006. الاستدلال الاحصائي ، مدخل إلي اتخاذ القرار والتنبؤ، قسم الاحصاء والرياضة والتأمين ، كلية التجارة، جامعة الاسكندرية.
- غريب، عادل ممدوح.2013.تحليل مدي إدراك المراجعين لفاعلية لجان المراجعة في حوكمة الشركات. **المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية** -كلية التجارة وإدارة الاعمال – جامعة حلوان. 4(2):22-42.
- كمشوش، شريف علي خميس إبراهيم.2018.أثر توكيد مراقب الحسابات علي الافصاح عن رأس المال الفكري علي أحكام المستثمرين-دراسة تجريبية. **مجلة الاسكندرية للبحوث المحاسبية**.2(2):1-98.
- محمود، سحر عبد السميع.2018.أثر التوكيد المهني لمراقب الحسابات علي تقرير إستدامة الشركات علي قرارات الاستثمار في الأوراق المالية: دراسة تجريبية في البيئة المصرية. **مجلة البحوث المحاسبية-جامعة طنطا**- كلية التجارة – قسم المحاسبة.1:2-39.
- مركز المشروعات الدولية الخاصة 2005(م).**دليل قواعد ومعايير حوكمة الشركات في جمهورية مصر العربية**.القاهرة، جمهورية مصر العربية.
- موسي، سعاد زغلول عبده.2018.أثر توكيد المراجع الخارجي علي تقارير الأعمال المتكاملة علي قراري الاستثمار ومنح الائتمان- دراسة تجريبية. ، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية التجارة، جامعة الاسكندرية
- الهيئة العامة لسوق المال المصرية، القرار رقم (30) بتاريخ 2002/6/18: **قواعد قيد واستمرار قيد وشطب الأوراق المالية ببورصتي الأوراق المالية بالقاهرة والإسكندرية**، **Available at: www.cma.gov.eg**.

- الهيئة العامة للرقابة المالية،2016،الدليل المصري لحوكمة الشركات، قرار مجلس إدارة الهيئة رقم(84) لسنة 2016، متاح علي موقع http:// www.asa.gov.eg
- الهيئة العامة للرقابة المالية،2018،قواعد قيد وشطب الأوراق المالية بالبورصة المصرية، قرار مجلس الإدارة رقم (82) لسنة 2018، متاح علي موقع http://www.egx.com.eg
- علي، هبة الله محمود خليل علي.2017. أثر التزام مراقبي الحسابات بمتطلبات توثيق المراجعة علي سلامة أحكامه المهنية وخمك فاحص الرقابة علي جودة التكليف-دراسة تجريبية، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية التجارة، جامعة الاسكندرية

ثانيا: المراجع الأجنبية

- ACCA **The Association of Chartered Certified Accountants**,2013.What do investors expect from non-financial reporting?
- AccountAbility, 2008a, **AA1000 Asurance Standard**, Avaliable at http:// www.accountability.org.
- Accountancy Europe, 2017," How To Respond To Assurance Needs on Non-Financial Information", **Avliable at http://www.accountancyeurope.eu.**
- Agoglia, C.P., Doupnik, T.S. and Tsakumis, G.T., 2011. Principles-based versus rules-based accounting standards: The influence of standard precision and audit committee strength on financial reporting decisions. **The accounting review**, 86(3), pp.747-767.
- Al-Shaer, H. and Zaman, M., 2018. Credibility of sustainability reports: The contribution of audit committees. **Business Strategy and the Environment**, 27(7), pp.973-986.
- American Institute of Certified Public Accountant (AICPA), 1997, **Special Committee on Assurance Services SCAS**, (Elliott Report), **Available at http://www.aicpa.org**.
- _____ (AICPA), 2016, **Statement on Standards for Attestaion Engagements**, SSAE No.18, available at http://www.aicpa.org.
- Anvarkhatibi, S., Safashur, M. & Mohammadi, J. (2012) "The effect of auditors opinions on shares prices and returns in Tehran stock exchange", **Research Journal of Management Science**, vol. 1(1): 23-27
- Arens. A, R J. Elder, and M S. Beasley, 2014, **Auditing and Assurance Services: An Integrated Approach**, 15/E: Prentice Hall; by Pearson Education, Inc., Upper Saddle River, New Jersey, USA.
- Auditing and Assurance Standards Board (AASB), 2010, **Framework for Assurance Engagements**, available at http:// www.auasb.gov.au.

- _____ (AASB), 2015a, **Attestation Engagements Other than Audits or Reviews of Historical Financial Information**, CSAE No.3000, available at http:// www. auasb.gov.au.
- _____ (AASB), 2015b; **Direct Engagements**, CSAE No.3001, available at http:// www. auasb.gov.au.
- Australian Government: Auditing and Assurance Standards Board (AUASB), 2014a, **Framework for Assurance Engagements**, available at http://www. Auasb.gov.au.
- _____(AUASB),2014b, **Assurance Engagements Other than Audits or Reviews of Historical Financial Information**, Australian Standards on Assurance Engagements (ASAE No.3000), Available at htt://www.auasb.gov.au.
- Azadi, K.and Vaziri, A., 2017. The Impact of Audit Reports on Financial Information Content. **International Journal of Economics and Financial Issues**, 7(3), :304-308.
- Bolton, B. 2012, Audit committee performance: ownership vs. independence – Did SOX get it wrong?. **Accounting & Finance**, 54:. 83-112. doi:10.1111/j.1467-629X.2012.00504.x
- Bruynseels, L. and E. Cardinaels. 2014. The audit committee: Management watchdog or personal friend of the CEO? **The Accounting Review** :113-145.
- Chan, K.C. and Li, J., 2008. Audit committee and firm value: evidence on outside top executives as expert-independent directors. **Corporate Governance: An International Review**, 16(1), pp.16-31.
- Chen, S. and Komal, B., 2018. Audit committee financial expertise and earnings quality: A meta-analysis. **Journal of Business Research**, 84, pp.253-270.
- Cohen, J., U. Hoitash. G. Krishnamoorthy, and A. Wright. 2014. The effect of audit committee industry expertise on monitoring the financial reporting process. The Accounting Review: 243-273.
- Cohen, J.R. and Simnett, R., 2015. CSR and assurance services: A research agenda. Auditing: **A Journal of Practice & Theory**, 34(1), pp.59-74.
- Cohen, J.R., Gaynor, L.M., Krishnamoorthy, G.A.N.E.S.H. and Wright, A.R.N.I.E., 2017. The effects of audit committee ties and industry expertise on investor judgments.
- Cohen, J.R., Hoitash, U., Krishnamoorthy, G. and Wright, A.M., 2013. The effect of audit committee industry expertise on monitoring the financial reporting process. **The Accounting Review**, 89(1), pp.243-273.
- Coram, P.J., Monroe, G.S. and Woodliff, D.R., 2009. The value of assurance on voluntary nonfinancial disclosure: An experimental evaluation. Auditing: **A Journal of Practice & Theory**, 28(1), pp.137-151.

- de Andrés Suárez, J., García, E.C., Méndez, C.F. and Gutiérrez, C.R., 2013. The effectiveness of the audit committee in Spain: implications of its existence on the auditor's opinion. **SERIEs**, 4(3), pp.333–352.
- Ernst & Young, 2016, "Enhancing audit committee transparency, available at:**http://www.ey.com.**
- Farber, D.B., Huang, S.X. and Mauldin, E., 2018. Audit committee accounting expertise, analyst following, and market liquidity. **Journal of Accounting, Auditing & Finance**, 33(2), pp.174–199.
- Feng, L. and Seasholes, M.S., 2005. Do investor sophistication and trading experience eliminate behavioral biases in financial markets?. **Review of Finance**, 9(3), pp.305–351.
- García-Sánchez, I.M., Frias-Aceituno, J.V. and Garcia-Rubio, R., 2012. Determining factors of audit committee attributes: Evidence from Spain. **International Journal of Auditing**, 16(2), pp.184–213.
- Ghafran, C. and O'Sullivan, N., 2013. The governance role of audit committees: reviewing a decade of evidence. **International Journal of Management Reviews**, 15(4), pp.381–407.
- Ghosh, A., Marra, A. and Moon, D., 2010. Corporate boards, audit committees, and earnings management: pre-and post-SOX evidence. **Journal of Business Finance & Accounting**, 37(9-10), pp.1145–1176.
- Gold, A., Klynsmit, P., Wallage, P. and Wright, A., 2014. The impact of auditor selection regime and audit committee autonomy on investment decisions. ***Available at SSRN, 2484415.***
- Gold, A., Klynsmit, P., Wallage, P. and Wright, A.M., 2017. The Impact of the Auditor Selection Process and Audit Committee Appointment Power on Investment Recommendations. *Auditing: A Journal of Practice & Theory*, *37*(1), pp.69–87.
- Green,W.and, Balatbat,M.2013. Special issue on assurance of non–financial information, **Managerial Auditing Journal**, 28 (1)
- Holt, T. P., & DeZoort, T. (2009) "The effects of internal audit report disclosure on investor confidence and investment decisions", **International Journal of Auditing**, vol. 13(1): 61–77.
- International Audit& Assurance Standard Bord (IAASB), 2009, **Audit Documentation**, ISA No.230, Available at http://www.ifac.org/ auditing– assurance.
- _____(IAASB),2013a,**International Framework for Assurance Services**, Avaliable at http://www.iaasb.org/ auditing– assurance.

- _____ (IAASB), 2013b, **Revised Assurance Engagement Other Than Audits or Reviews of Historical Information**, ISAE 3000, Available at http://www.ifac.org/ auditing- assurance.
- Kalay, A. 2015. Investor sophistication and disclosure clienteles. **Review of Accounting Studies**, 20(2), 976-1011
- Karajeh, A.I. and Ibrahim, M.Y.B., 2017. Impact of Audit Committee on the Association Between Financial Reporting Quality and Shareholder Value. **International Journal of Economics and Financial Issues**, 7(3), pp.14-19.
- Keinath, A.K. and Walo, J.C., 2008. Audit committee responsibilities disclosed since Sarbanes-Oxley. **The CPA Journal**, 78(6), p.32.
- Kelton, A.S. and Montague, N.R., 2018. The unintended consequences of uncertainty disclosures made by auditors and managers on nonprofessional investor judgments. **Accounting, Organizations and Society**, 65, pp.44-55.
- Kwakye, T.O., Owusu, G.M.Y. and Bekoe, R.A., 2018. Audit committee roles, responsibilities and characteristics in Ghana: the perception of 'agency stakeholders'. **International Journal of Corporate Governance**, 9(1), pp.73-90.
- Liao, L., Lin, T.P. and Zhang, Y., 2018. Corporate board and corporate social responsibility assurance: Evidence from China. **Journal of Business Ethics**, 150(1), pp.211-225.
- Lin, J., et al., 2006.The Effect of Audit Committee Performance on Earnings Quality", **Managerial Auditing Journal**, 21(9).
- Luohe, Labelle, R.Piot, C. Thornton, B. 2008. Board Monitoring Audit Committee Effectiveness, and Financial Reporting Quality: Review and Synthesis of Empirical Evidence. July, **Available at http//:ssrn.com/abstract=1159453**.
- Martinez, M. and Fuentes, C. 2007. The Impact of Audit Committee Characteristics on the Enhancement of the Quality of Financial Reporting: An Empirical Study in the Spanish Context. **Corporate Governance**,.15(6).
- Miller, J.R. and Smith, L.M., 2002. The effects of the level of assurance, accounting firm, capital structure, and bank size on bank lending decisions. **Journal of accounting, auditing & finance**, 17(1), pp.51-71.
- Moradi, M., Salehi, M., Rigi, M. and Moeinizade, M., 2011. The effect of qualified audit report on share prices and returns: Evidence of Iran. **African Journal of Business Management**, 5(8), pp.3354-3360.
- Moroney, R., Windsor, C. and Aw, Y.T., 2012. Evidence of assurance enhancing the quality of voluntary environmental disclosures: an empirical analysis. **Accounting &**

Finance, 52(3), pp.903-939.

- Pakdaman, H., 2018. Auditor's Opinion and Market Reaction of Companies Listed on the Tehran Stock Exchange (TSE). **Revista Publicando**, 5(14 (2)), pp.101-118.
- Pei, D. and Hamill, P.A., 2013. Do modified audit opinions for Shanghai listed firms convey heterogeneous information?. **Journal of International Accounting, Auditing and Taxation**, 22(1), pp.1-11.
- Peters, G. F., & Romi, A. M. (2014). The association between sustainability governance characteristics and the assurance of corporate sustainability reports. Auditing: A **Journal of Practice & Theory**, 34(1), 163-198.
- PwC, 2013, "The Audit Committee Report: An opportunity to enhance communication with stakeholders", **www.pwc.com**.
- Reid, L. C., and J. V. Carcello. 2017. Investor reaction to the prospect of mandatory audit firm rotation. **The Accounting Review** 92 (1): 183-211.
- Reid, L.C., Carcello, J.V., Li, C. and Neal, T.L., 2015. **Are Auditor and Audit Committee Report Changes Useful to Investors. Evidence from the United Kingdom**, Doctoral Dissertations University of Tennessee, Knoxville.
- Reimsbach, D., Hahn, R. and Gürtürk, A., 2018. Integrated reporting and assurance of sustainability information: An experimental study on professional investors' information processing. **European Accounting Review**, 27(3), pp.559-581.
- Salehi, M., 2010. Evaluating effectiveness of external auditors' report: Empirical evidence from Iran. **Pakistan Journal of Commerce and Social Sciences (PJCSS)**, 4(1), :69-83.
- Salman, M., 2016. The Value Relevance of Corporate Social Responsibility (CSR) Assurance (**Doctoral dissertation, Auckland University of Technology**).
- Schneider, A., 2018. Financial expertise on audit committees of loan applicants: a research note to test the effects on lending decisions. **Accounting and Business Research**, 48(2:.225-235.
- Shen, H., Wu, H. and Chand, P., 2017. The impact of corporate social responsibility assurance on investor decisions: Chinese evidence. International, **Journal of Auditing**, 21(3), pp.271-287.
- Soliman, M.M. and Ragab, A.A., 2014. Audit committee effectiveness, audit quality and earnings management: an empirical study of the listed companies in Egypt. **Research Journal of Finance and Accounting**, 5(2), pp.155-166.
- Tahinakis, P. and Samarinas, M., 2016. The incremental information content of audit opinion. **Journal of Applied Accounting Research**, 17(2), pp.139-169.

- **The audit committee response to investor activisms** sue 17: May 2013 **In Sights for European Audit Committees**
- Zgarni, A., Fedhila, H. and El Gaied, M., 2018. Audit Committee and Discretionary Loan Loss Provisions in Tunisian Commercial Banks. International. **Journal of Economics and Financial Issues**, 8(2), pp.85-93.

ملاحق البحث

ملحق البحث (1)

الحالات التجريبية

جامعة دمنهور

كلية التجارة

قسم المحاسبة

السيد الاستاذ الفاضل / .....

تحية طيبة وبعد،،،،،

تقوم الباحثة بإعداد بحث في مجال العلاقة بين توكيد مراقب الحسابات علي افصاح الشركات المقيدة بالبورصة المصرية عن تقرير لجنة المراجعة و جودة قرار الاستثمار في أسهم هذه الشركات. وتمثل الحالات المرفقة أحد أهم أدوات البحث لإجراء الدراسة التجريبية

والباحثة إذ تشكركم مسبقا علي حسن تعاونكم معها لترجو التكرم بقراءة الحالات التالية ، والاجابة علي كافة الاسئلة المرافقة لها ، وسوف تحظي إجاباتكم بالسرية الكاملة ، كما أنها سوف تستخدم فقط لأغراض البحث العلمي .

وتفضلوا سيادتكم بقبول فائق الاحترام،،،،

الباحثة / د . أسماء أحمد الصيرفي

مدرس المحاسبة والمراجعة

كلية التجارة- جامعة دمنهور

01222774296

asmaelserafy@gmail.com

أولاً البيانات الشخصية

1- الاسم (اختياري):.....
2- الوظيفة الحالية:.....
3- جهة العمل :
- بنك (.....) إدارة (قسم) (.....)
- شركة تداول أوراق مالية( )
- إدارة صندوق استثمار ( )
- أخري( )

4- أعلي مؤهل علمي حصلتم سيادتكم عليه:
بكالوريوس ( ) : في_____
دبلوم/دراسات عليا( ): في_____، وفي _____، وفي_____
ماجستير مهني : ( ) : في_____
ماجستير أكاديمي: ( ) : في_____
دكتوراه مهنية ( ) : في_____
دكتوراه أكاديمية ( ) : في_____

5- الشهادات المهنية التي حصلتم سيادتكم عليها:

أ- ☐ A ب- CMA ☐ CFA ☐ ج- ☐ د- أ ☐

6- عدد سنوات الخبرة في العمل :
- أقل من 5 سنوات ( )
- من 5 سنوات إلي أقل من 10 سنوات ( )
- من 10 سنوات إلي أقل من 15 سنة ( )
- من 15 سنة فأكثر( )

ثانياً: المصطلحات الفنية ذات الصلة بموضوع البحث :

- **الافصاح عن تقرير لجنة المراجعة وموقعه من التقرير المالي:** يعتبر الإفصاح عن تقرير لجنة المراجعة إفصاحا غير مالي ، يتضمن ابعاداً كمية (مثل ؛ عدد الأعضاء – عدد مرات الاجتماعات) وأبعاداً نوعية (مثل ؛ الخبرة المالية لأعضائه –مهامها –مسئولياتها). ويشمل بعض الإفصاحات الإجبارية (مثل عدد الأعضاء وأسمائهم) ، والبعض الاخر اختياري (مثل اسس تقييم مراقب الحسابات). ويجب أن يتم الافصاح عن تقرير لجنة المراجعة ضمن التقرير السنوي للشركة، بجانب تقرير مجلس والقوائم المالية وإيضاحاتها المتممة.
- **توكيد مراقب الحسابات علي الافصاح عن تقرير لجنة المراجعة :** هو خدمة مهنية يقوم فيها مراقب حسابات بجمع الأدلة الكافية والملائمة بغرض الوصول لاستنتاج فيما يتعلق بإفصاح الشركة عن تقرير لجنة المراجعة بشكل منفصل عن التقرير المالي السنوي للشركة، لتحديد مدي تمشيه مع إطار اعداده.
- **بدائل الإستنتاج:** يعتمد حكم مراقب الحسابات (موفر التوكيد) علي تقرير لجنة المراجعة، فيما يتعلق بنوع الاستنتاج ، علي وجود تحريفات بتقرير لجنة المراجعة من جهة ، ومدي جوهريتها وشيوعها ، وايضا علي قدرته علي جمع أدلة الاثبات الكافية والملائمة بشأن افصاح الادارة في تقرير لجنة المراجعة ، ومدي جوهرية وشيوع القيود المفروضة عليه في هذا الشأن من جهة أخري.
- **موفر خدمة التوكيد المهني:** يمكن أداء خدمة التوكيد المهني من خلال مراقب الحسابات الذي يقوم بمراجعة القوائم المالية السنوية للشركة، أو من خلال مراقب حسابات أخر ، أو من خلال أي شخص متخصص في مجال تقرير الإفصاح مجال التوكيد.

ثالثاً: الحالات التجريبية

الحالة التجريبية (1)

الشركة (ص) شركة مساهمة مصرية خاصة مقيدة بالبورصة ، خاضعة للقانون 159 لسنة 1981، تعمل في مجال الانشاءات ، أعدت ونشرت القوائم المالية عن السنة المنتهية في 31-12-2017 وراجعها مراقب الحسابات الأستاذ \ سعد السعيد المرخص له بمراجعة الشركات المقيدة بالبورصة ، علما بأنه يراجع حسابات الشركات المساهمة منذ أكثر من 15 سنة وعضو جمعية المحاسبين والمراجعين المصرية ، ومكتب السعد للمحاسبة والمراجعة شريك مع مكتب - KPMG الدولي. وقد أبدي رأيا نظيفا علي هذه القوائم ملتزما في ذلك بمعايير المراجعة المصرية ، وقواعد وآداب سلوك المهنة ، وفيما يلي البيانات الخاصة بالشركة:

- **القوائم المالية المختصرة عن السنة المنتهية في 31/ 2017/12 :**

1- **قائمة المركز المالي في 31/ 2017/12:**

بيان	2017	2016
الأصول		
اجمالي الأصول غير المتداولة	75839270	53450141
اجمالي الأصول المتداولة	762354019	633207841
اجمالي الاصول	838193289	686657982
الالتزامات		
اجمالي الالتزامات المتداولة	198498923	94193355
اجمالي الالتزامات غير المتداولة	60140123	73118104
اجمالي الالتزامات	79989946	167311459
حقوق الملكية		
رأس المال المصدر والمدفوع	46875000	46875000
احتياطيات	16123821	14321117
أرباح مرحلة	5663320	369424
صافي الربح	40210710	35999417
اجمالي حقوق الملكية	579554243	519346523
اجمالي الالتزامات وحقوق الملكية	659544189	686657982

2- **قائمة الدخل المختصرة عن السنة المنتهية في 31/ 2017/12**

بيان	2017	2016
صافي المبيعات	**38985589**	**27513871**
تكلفة المبيعات	**11599514**	**8601729**
مجمل الربح	**27386075**	**18912142**
يضاف : ايرادات اخري	**2164707**	**2955727**
يخصم : مصروفات اخري	**13939059**	**11927107**
صافي الربح قبل الضريبة	**50325439**	**44789199**
يخصم : الضريبة	**(10120037)**	**(8787486)**
صافي الربح بعد الضريبة	40210710	35999417

3- **قائمة التدفقات النقدية المختصرة عن السنة المنتهية في 31/ 2017/12:**

بيان	2017	2016
صافي التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل	59824904	52910639
صافي التدفقات النقدية من أنشطة الاستثمار	12075166	2978366
صافي التدفقات النقدية من أنشطة التمويل	(1488384)	(1298055)
صافي التغير في النقدية	13008253	(13069022)
رصيد النقدية أول الفترة	837269	13845522
رصيد النقدية آخر الفترة	13845522	776500

- الايضاحات المتممة للقوائم المالية :-

- اسس اعداد القوائم المالية : تم اعداد القوائم المالية من خلال مجلس ادارة الشركة ، ووفقا لمعايير المحاسبة المصرية وفي ضوء القوانين واللوائح المصرية ذات الصلة.
- بالنسبة لأسس القياس: تم اعداد القوائم المالية علي أساس فرض الاستمرارية وطبقا لمبدأ التكلفة التاريخية فيما عدا بند الاستثمارات المالية المتاحة للبيع والاستثمارات بغرض المتاجرة فقد تم تقييمها بالقيمة العادلة .
- بالنسبة للتقديرات المحاسبية والافتراضات الرئيسية: يتم استخدام تقديرات معقولة كأساس لإعداد القوائم المالية وفقا لمعايير المحاسبة المصرية. وتعتمد تقديرات الادارة علي خبراتها التاريخية ويتم مراجعتها .
- بالنسبة لفروق العملة: يتم ترجمة أرصدة الأصول والالتزامات ذات الطبيعة النقدية بالعملات الاجنبية وفقا لأسعار الصرف السائدة وتدرج فروق العملة الناتجة عن الترجمة بقائمة الدخل.
- بالنسبة للمخزون :يقاس المخزون علي أساس التكلفة أو صافي القيمة البيعية أيهما أقل ، وتستخدم طريقة الوارد أولا صادر أولا في تحديد تكلفة المخزون.
- يتم اعداد قائمة التدفقات النقدية وفقا للطريقة غير المباشرة.
- تم قياس الاصول الثابتة بالتكلفة التاريخية وتم حساب الاهلاك بطريقة القسط الثابت.
- رأس المال المرخص به 50 مليون جنيه مصري ، رأس المال المصدر والمدفوع 22500000 جنيه موزعا علي 2250000 سهم القيمة الاسمية للسهم 10 جنيه وجميع الاسهم اسمية مدفوعة بالكامل.
- تم تشكيل لجنة المراجعة وفقا لكلا من المادة (7) من قواعد القيد والشطب بالبورصة وفقا لأخر تعديل 2018 ، ودليل حوكمة الشركات لعام 2011 ، ودليل عمل لجان المراجعة لعام 2008. وكان تشكيل اللجنة كما يلي:
  - الاستاذ/ مسعد سعيد رئيس اللجنة –عضو مجلس الإدارة – غير تنفيذي-خبرة 20 سنة مراجعة داخلية.
  - الاستاذ/ سعد الدين علي عضو اللجنة – عضو مجلس الإدارة – غير تنفيذي –خبرة محاسبية 15 سنة .
  - الاستاذ/ محمد السعيد عضو اللجنة – عضو مجلس الإدارة – غير تنفيذي –خبرة قانونية 18 سنة .
  - الاستاذ/ مسعود السيد عضو اللجنة – عضو مجلس الإدارة – غير تنفيذي –خبرة مالية 23 سنة .

  وقد قامت لجنة المراجعة بالاجتماع 4 مرات خلال السنة بمعدل اجتماع واحد كل 3 شهور.
- تم إعداد ونشر تقرير مجلس الإدارة متمشيا مع قانون 159 لسنة 1981، بتاريخ6/ 3/2018.

- تم مراجعة القوائم المالية للشركة وظهر تقرير المراجع الخارجي للشركة برأي نظيف علي القوائم المالية وإيضاحاتها المتممة علي النحو التالي:

تقرير مراقب الحسابات

إلي السادة مساهمي الشركة ص

تقرير عن القوائم المالية

راجعنا القوائم المالية المرفقة للشركة ص شركة مساهمة مصرية خاضعة لأحكام القانون رقم (159) لسنة 1981 وتعديلاته ، والمتمثلة في قائمة المركز المالي في 31/12/ 2017 ، وكذا قوائم الدخل والتدفق النقدي والتغير في حقوق الملكية والدخل الشامل عن السنة المنتهية في ذلك التاريخ ، وملخص للسياسات المحاسبية الهامة والايضاحات.

مسئولية الادارة عن القوائم المالية

هذه القوائم مسئولية إدارة الشركة ، فالإدارة مسئولة عن إعداد وعرض القوائم المالية عرضا عادلا وواضحا وفقا لمعايير المحاسبة المصرية وفي ضوء القوانين المصرية السارية ، وتتضمن مسئولية الادارة تصميم وتنفيذ والحفاظ علي رقابة داخلية ذات صلة بإعداد وعرض قوائم مالية عرضا عادلا وواضحا وخاليا من أي تحريفات هامة ومؤثرة سواء ناتجة عن الغش أو الخطأ ، كما تتضمن هذه المسئولية اختيار السياسات المحاسبية الملائمة وتطبيقها وعمل التقديرات المحاسبية الملائمة للظروف

مسئولية مراقب الحسابات

تنحصر مسئوليتنا في ابداء الرأي علي هذه القوائم المالية في ضوء مراجعتنا لها. وقد تمت مراجعتنا وفقا لمعايير المراجعة المصرية وفي ضوء احكام القوانين واللوائح المصرية السارية . وتتطلب هذه المعايير تخطيط وأداء المراجعة للحصول علي تأكد معقول بان بأن القوائم المالية خالية من أي أخطاء هامة ومؤثرة .

وتتضمن أعمال المراجعة أداء اجراءات للحصول علي أدلة مراجعة بشأن القيم والافصاحات في القوائم المالية. وتعتمد الاجراءات التي تم اختيارها علي الحكم الشخصي للمراقب ويشمل تقييم مخاطر التحريف الهام والمؤثر في القوائم المالية سواء الناتج عن الغش أو الخطأ ، ولتقييم هذه المخاطر يضع المراقب في اعتباره الرقابة الداخلية ذات الصلة بقيام الشركة بإعداد القوائم المالية والعرض العادل والواضح لها وذلك لتصميم اجراءات مراجعة مناسبة للظروف ، ولكن ليس بغرض ابداء رأي عن كفاءة الرقابة الداخلية في المنشأة. وتشمل عملية المراجعة أيضا تقييم مدي ملائمة السياسات المحاسبية والتقديرات المحاسبية الهامة التي اعدت بمعرفة الادارة وكذا سلامة العرض الذي قدمت به القوائم المالية.

والذا نري أن أدلة المراجعة التي قمنا بالحصول عليها كافية ومناسبة وتعد اساسا مناسبا لإبداء رأينا علي القوائم المالية.

الرأي

ومن رأينا أن القوائم المالية المشار إليها أعلاه تعبر بعدالة ووضوح ، في جميع جوانبها الهامة، عن المركز المالي للشركة ص في 31 ديسمبر

2017 ، وعن أدائها المالي وتدفقاتها النقدية عن السنة المنتهية في ذلك التاريخ وذلك طبقا لمعايير المحاسبة المصرية وفي ضوء القوانين واللوائح المصرية ذات الصلة .

تقرير عن المتطلبات القانونية والتنظيمية الأخرى

تمسك الشركة حسابات مالية منتظمة تتضمن كل ما نص عليه القانون ونظام الشركة علي وجوب اثباته فيها وقد وجدت القوائم المالية متفقة مع ما هو وارد بتلك الحسابات. كما أن البيانات المالية الواردة بتقرير مجلس الادارة معدة وفقا لمتطلبات القانون رقم 159 لسنة 1981 ولائحته التنفيذية متفقة مع ما هو وارد بدفاتر الشركة وذلك في الحدود التي تثبت بها مثل تلك البيانات بالدفاتر.

القاهرة في :3 مارس 2018
مكتب السعد للمحاسبة والمراجعة
مراقب الحسابات / سعد السعيد

- في ضوء قراءتك للقوائم المالية للشركة وايضاحاتها المتممة ، يرجي التكرم بالإجابة علي الأسئلة التالية:

1- هل توافق علي أنك سوف تستثمر أو تنصح بالاستثمار في أسهم هذه الشركة؟

أوافق تماما	أوافق بدرجة كبيرة	محايد	لا أوافق إلي حد ما	لا أوافق بالمرة

2- إذا علمت أن سعر اقفال سهم الشركة في نهاية 2016 ، 2017 كان 4.5 و 6.4 جنيه علي التوالي، فإنك تتوقع أن :

- سعر السهم نهاية 2018:

يثبت عند 6.4 جنيه	يزيد ليصبح :.....جنيه	يقل ليصبح:.....جنيه

3- هل توافق علي أنك في حاجة إلي افصاح غير مالي (بجانب القوائم المالية للشركة) يوفر لك معلومات تفيدك عند اتخاذ قرار الاستثمار في أسهم هذه الشركة؟

أوافق تماما	أوافق بدرجة كبيرة	محايد	لا أوافق إلي حد ما	لا أوافق بالمرة

الحالة التجريبية (2)

افترض في الحالة السابقة : أن الشركة أفصحت عن تقرير لجنة المراجعة في تقرير ورقي مستقل مرفق بالقوائم المالية لسنة 2017، كما نشرته علي موقعها علي الانترنت ولم يتم تكليف مراقب حسابات الشركة بالتوكيد علي هذا التقرير، لذا لم يقدم تقريره في هذا الشأن ، وظهر تقرير لجنة المراجعة الخاص بالشركة كالتالي:

تقرير لجنة المراجعة للشركة (ص) المقيدة بالبورصة عن السنة المنتهية في 31 / 2017/12

القاهرة في 2018/1/6

السيد الاستاذ / رئيس هيئة الرقابة المالية

السيد الاستاذ / مدير عام إدارة الافصاح – ببورصتي القاهرة والاسكندرية

تحية طيبة وبعد،،،،

نتشرف بأن نرسل لسيادتكم تقرير لجنة المراجعة بناء علي جلستها المنعقدة في 1/3 / 2018 ، والذي تم عرضه علي مجلس إدارة الشركة بذات التاريخ ، وذلك عن السنة المالية المنتهية في 31 / 2017/12 .

شاكرين حسن تعاونكم – وتفضلوا بقبول فائق الاحترام

1- تشكيل لجنة المراجعة :

- الاستاذ/ مسعد سعيد رئيس اللجنة –عضو مجلس الإدارة – غير تنفيذي-خبرة 20 سنة مراجعة داخلية.
- الاستاذ/ سعد الدين علي عضو اللجنة – عضو مجلس الإدارة – غير تنفيذي –خبرة محاسبية 15 سنة .
- الاستاذ/ محمد السعيد عضو اللجنة – عضو مجلس الإدارة – غير تنفيذي –خبرة قانونية 18 سنة .
- الاستاذ/ مسعود السيد عضو اللجنة – عضو مجلس الإدارة – غير تنفيذي –خبرة مالية 23 سنة .

وقد عقدت لجنة المراجعة 4 اجتماعات خلال السنة بمعدل اجتماع واحد كل 3 شهور.

2- تتمثل أهداف لجنة المراجعة فيما يلي:

- مساعدة الادارة في إعداد ومراجعة القوائم المالية السنوية ، وحماية الاصول ، والتحقق من جودة التقارير المالية والحد من حالات الغش والتصرفات غير القانونية ، ومن ثم زيادة ثقة ومصداقية التقارير المالية.
- دعم استقلال كل من مراقب الحسابات والمراجع الداخلي.

3- قامت اللجنة خلال السنة بالمهام التالية

- بشأن القوائم المالية : راعت مدي ملاءمة السياسات المحاسبية ، وتحققت من افتراض الاستمرارية ، واتخذت الخطوات المناسبة لضمان اعداد القوائم المالية وفقا لاطار اعدادها.
- بشأن التقارير المتكاملة : أوصت اللجنة بتبني مدخل التقرير السنوي المتكامل للموافقة عليه من قبل مجلس الادارة؛ مع مراعاة إتساق المعلومات الواردة فيه مع المعلومات الواردة في القوائم المالية السنوية.
- بشأن مراقب الحسابات : تحققت اللجنة من استقلاله ، وشاركت اللجنة في تعيينه ووافقت علي أتعاب المراجعة وشروط الارتباط. كما حددت اللجنة طبيعة الخدمات الأخرى بخلاف المراجعة المسموح لمراقب الحسابات بأدائها ، كما وافقت اللجنة علي خطة المراجعة وتابعت تقارير مراقب الحسابات ومدي استجابة الادارة له، وتأثيرها علي القوائم المالية والرقابة المالية الداخلية. كما تلقت اللجنة من مراقب الحسابات بيانا بنتيجة عملية مراجعة القوائم المالية ، وتأكدت اللجنة من استقلال مراقب الحسابات، مع مراعاة قيمة اتعاب المراجعة من الخدمات الأخرى كنسبة من الاتعاب الاجمالية ، كما تأكدت اللجنة من أن مراقب الحسابات ومنشأته معتمدين.
- بشأن المراجعة الداخلية : تم مراجعة عقد المراجعة الداخلية والتأكد من استقلالها ، كما تم مراجعة خطة المراجعة الداخلية ، ومراجعة تقاريرها الربع سنوية وكذا التقارير الفورية لمجلس الإدارة حال وجودها، لتقييم أداء وتأهيل وظيفة المراجعة الداخلية للوصول للمستوي المرضي.

- بشأن الرقابة الداخلية والالتزام : تم التحقق من كفاية هيكل الرقابة الداخلية وفاعلية تنفيذه، وتم تقديم توصيات لتطويره إلي مجلس الادارة بما يحقق اهداف الشركة وحماية المساهمين وأصحاب المصالح.
- بشأن مسئولية اللجنة عن أعمال الحوكمة : أولت اللجنة بمسئوليتها عن أعمال حوكمة الشركات ، وراعت في ذلك أن وفائها بهذه المسئولية لا يلغي مسئولية مجلس إدارة الشركة واللجان الأخرى المنبثقة عنه عن الحوكمة .
- بشأن مسئولية اللجنة عن حوكمة الخطر : أسند مجلس الادارة الاشراف علي وظيفة إدارة الخطر إلي لجنة الخطر. وتكون مذكرة لجنة الخطر متاحة للجنة المراجعة حتي تساعدها في الوفاء بأدوارها الاشرافية فيما يتعلق بمخاطر التقرير المالي الناتج عن اجراءات الرقابة الداخلية والغش ، وقامت اللجنة بتقييم خبرة وتخصص المدير المالي ، وخبرة أعضاء الادارة العليا المسئولين عن الوظيفة المالية.
- توصيات لجنة المراجعة :

تمثلت توصيات لجنة المراجعة فيما يلي:-----(تختلف باختلاف كل شركة)، مع الاشارة إلي أنه تم مناقشة تلك التوصيات مع الادارة التنفيذية للشركة و أنه تم مراعاتها.

الاسم : سعد الدين علي	الاسم: محمد السعيد	الاسم : مسعد سعيد
الوظيفة : عضو اللجنة	الوظيفة : عضو اللجنة	الوظيفة : رئيس لجنة المراجعة
التوقيع : ------	التوقيع ------	التوقيع ------

التاريخ : 6/1/ 2018

في ضوء قراءتك للقوائم المالية للشركة وايضاحاتها المتممة وتقرير لجنة المراجعة عن سنة 2017 ، يرجي التكرم بالإجابة علي الأسئلة التالية:

1- هل توافق علي أنك سوف تستثمر أو تنصح بالاستثمار في أسهم هذه الشركة؟

أوافق تماما	أوافق بدرجة كبيرة	محايد	لا أوافق إلي حد ما	لا أوافق بالمرة

2- إذا علمت أن سعر اقفال سهم الشركة في نهاية 2016 ، 2017 كان 4.5 و 6.4 جنيه علي التوالي، فإنك تتوقع أن :

- سعر السهم نهاية 2018:

يثبت عند 6.4 جنية	يزيد ليصبح :.....جنيه	يقل ليصبح:.....جنيه

3- هل توافق علي أن تقرير لجنة المراجعة يجب أن يتم التوكيد عليه بمعرفة مراقب الحسابات حتي يوفر لك معلومات موثوق فيها ويمكن الاعتماد عليها ، تفيدك عند اتخاذ قرار الاستثمار في أسهم هذه الشركة أو النصح به؟

أوافق تماما	أوافق بدرجة كبيرة	محايد	لا أوافق إلي حد ما	لا أوافق بالمرة

الحالة التجريبية (2)

افترض في (الحالة التجريبية (2) ، أنه تم تكليف نفس مراقب حسابات الشركة بالتوكيد المهني علي تقرير لجنة المراجعة للشركة بشكل منفصل عن مراجعة القوائم المالية، وفقا للمعايير المهنية للخدمات التصديقية ولخدمات التوكيد المهني، بهدف عمل توكيد إيجابي، مع العلم بأن مراقب الحسابات لديه خبرة تزيد عن 15 سنة ، وزميل لأحد الجمعيات المهنية . وقد أبدي مراقب الحسابات استثناجا غير معدلا في تقريره الخاص بالتوكيد المهني علي تقرير لجنة المراجعة . وفيما يلي تقرير مراقب الحسابات المستقل في هذا الشأن :

تقرير مراقب الحسابات المستقل عن أعمال التوكيد المهني علي إفصاح شركة (ص) عن لجنة المراجعة

إلي السادة / مساهمي شركة (ص)

المقدمة

لقد تم تكليفنا من قبل الجمعية العامة لمساهمي شركة (ص) لأداء التوكيد المهني المستقل علي افصاح الشركة بتقرير لجنة المراجعة عن السنة المنتهية في 31/ 12/ 2017 . والمرفق ضمن التقرير السنوي للشركة ، والمتاح علي موقع الشركة علي الانترنت www.sss.com . وقد تم اعداد هذا التقرير وفقا للشروط المحددة في العقد مع الشركة.

الاستقلال ورقابة الجودة

لقد التزمنا باستقلالنا والمتطلبات الاخلاقية وفقا لميثاق اخلاقيات المهنة، والذي يقوم علي أساس مبادئ النزاهة والموضوعية والكفاءة المهنية وبذل العناية الكافية والسرية والمهنية. كما قام المكتب بالالتزام بالمعيار الدولي لرقابة الجودة ISQC1 .وبناء علي ذلك احتفظنا بنظام شامل لرقابة الجودة بما في ذلك وضع سياسات واجراءات موثقة فيما يتعلق بالالتزام بالمتطلبات الاخلاقية والمعايير المهنية والقوانين المعمول بها.

لقد قمنا بأداء التكليف من خلال فريق عمل مكتمل التخصصات والخبرات في مجال الإفصاح غير المالي عامة والافصاح في تقرير لجنة المراجعة بصفة خاصة. من أجل توفير توكيد ايجابي معقول بشأن كل من عناصر تأكيدات الادارة بتقرير لجنة المراجعة.

مسئولية الإدارة :

تعد إدارة الشركة هي المسئولة عن إعداد وعرض تلك المعلومات ، بما يتمشى مع متطلبات قواعد القيد والشطب للشركات المقيدة بالبورصة المصرية ، والقوانين اللوائح والقرارات السيادية ذات الصلة.

مسئولية مراقب الحسابات:

تنحصر مسئوليتنا في توفير توكيد معقول عن هذه المعلومات وفقا لمراجعتنا لها وبناء علي المعيار المستخدم في تقييم هذه المعلومات . ولقد نفذنا هذا التكليف علي المعلومات المفصح عنها في تقرير لجنة المراجعة لعام 2017 ولم نتعرض للمعلومات المفصح عنها في الفترات السابقة ، كما اننا لا نهتم بالمعلومات المستقبلية والاهداف المتوقعة.

تم تخطيط وأداء هذا التكليف وفقا لمعيار التأكد المهني المصري(3000) ، وتعديلات المعيار الدولي المناظر له، والالتزام بأخلاقيات وسلوكيات المهنة لعمل توكيد ايجابي معقول ، بشأن الإفصاح في تقرير لجنة المراجعة للشركة . وللوصول لهذا الاستنتاج ، قمنا بإجراء مقابلات مع الإدارة العليا للشركة والتنفيذيين بها المسئولين عن اعداد تقرير لجنة المراجعة ، لفهم الوضع الحالي لنشاط لجنة المراجعة في الشركة ، وكذلك إجراء مقارنة بأفضل

الممارسات للقضايا الهامة والأراء التي يغطيها تقرير لجنة المراجعة ، ولاختبار مدي تغطية هذه الأمور في التقرير ، كما قمنا بتقييم مدي ملاءمة ومعقولية بنود الافصاح بتقرير لجنة المراجعة وفقا لقواعد القيد والشطب المصرية والقوانين واللوائح وقرارات الجهات الإشرافية ذات الصلة. كما قمنا بفحص المستندات المؤيدة للإفصاح في تقرير لجنة المراجعة سواء كانت من داخل أو خارج الشركة . كما قمنا بتحديد مجالات التقرير ذات المخاطر المرتفعة ، وايضا أخذنا في الاعتبار مدي ملاءمة الرقابة الداخلية ذات الصلة بالتقرير ، وحرصنا علي حضور اجتماع واحد علي الأقل من اجتماعات لجنة المراجعة. وأجرينا الاستفسارات والمناقشات اللازمة مع المسئولين عن اعداد تقرير لجنة المراجعة وفيما يتعلق بالأهمية النسبية ، فإن الشركة أفصحت عن كافة المعلومات الهامة المتعلقة بنشاط لجنة المراجعة التي يحتاجها أصحاب المصلحة . وبالنسبة للاستجابة فإن تقرير لجنة المراجعة قد استجاب للاهتمامات الجوهرية لكافة أصحاب المصالح. أخيرا فقد قمنا بعمل الاجراءات التحليلية اللازمة وتقييم سلامة العرض والافصاح عن تقرير لجنة المراجعة. ونعتقد أن الأدلة التي قمنا بتجميعها كافية وملاءمة لأغراض ابداء استنتاجا علي الإفصاح عن تقرير لجنة المراجعة للشركة.

تقييد استخدام هذا التقرير :

اعد هذا التقرير للمستخدمين المستهدفين بهدف مساعدتهم علي تحديد ما إذا كانت الشركة قد التزمت بمعايير القياس السارية . لحن مسئولين عن أي اعتماد علي هذا التقرير ، أو ما يرتبط به من معلومات ، من جانب أي شخص أخر بخلاف المستخدمين المستهدفين أو لأي أغراض أخري غير تلك التي تم إعداده من أجلها .

أوجه القصور الملازمة :

بسبب أوجه القصور الملازمة لأي هيكل رقابة داخلية فمن الممكن حدوث وعدم اكتشاف تحريفات أو مخالفات في المعلومات الخاصة بتقرير لجنة المراجعة ، وبالتالي لا يستهدف تكليفنا اكتشاف جميع نقاط الضعف في هياكل الرقابة الداخلية علي عملية إعداد وتقديم المعلومات ، كذلك لم يتم أداء التكليف علي نحو مستمر طوال الفترة ، كذلك تم أداء الاجراءات علي أساس اختباري ، فضلا عن عدم خضوع المعلومات غير المالية حتما لعدم التأكد من التقديرات.

الاستنتاج:

" ومن رأينا أن المعلومات الواردة في تقرير لجنة المراجعة لشركة (ص) ، تم عرضها بعدالة، في جميع جوانبها الهامة ، بما يتمشى مع متطلبات إعدادها وعرضها ، خاصة متطلبات قواعد القيد والشطب للشركات المقيدة بالبورصة المصرية ، والقوانين واللوائح والقرارات السيادية المصرية ذات الصلة ودستور أخلاقيات وسلوك المهنة المصري".

القاهرة في :6 مارس 2018

مكتب السعد للمحاسبة والمراجعة

مراقب الحسابات / سعد السعيد

في ضوء قراءتك لتقرير لجنة المراجعة عن سنة 2017 وتقرير التوكيد المهني عليه:

1- هل توافق علي أن التوكيد علي تقرير لجنة المراجعة المرفق يوفر لك معلومات غير مالية موثوق فيها ، ويمكنك الاعتماد عليها عند اتخاذ القرار بالاستثمار في أسهم الشركة:

أوافق تماما	أوافق بدرجة كبيرة	محايد	لا أوافق إلي حد ما	لا أوافق بالمرة

2- إذا علمت أن سعر اقفال سهم الشركة في نهاية 2016 ، 2017 كان 4.5 و 6.4 جنيه علي التوالي، فإنك تتوقع أن :

- سعر السهم نهاية 2018:

يثبت عند 6.4 جنيه	يزيد ليصبح :.....جنيه	يقل ليصبح:.....جنيه

الحالة الثانية (4)

افترض في الحالة رقم (3) أن مكتب مراقب الحسابات الاستاذ / سعد السعيد ، الذي راجع حسابات الشركة وقام بالتوكيد المهني علي تقرير لجنة المراجعة المنشور ، لديه خبرة تقل عن 15 سنة في مراجعة الشركات المقيدة بالبورصة ، في هذه الحالة :

1- هل توافق علي أن التوكيد علي تقرير لجنة المراجعة المرفق يوفر لك معلومات غير مالية موثوق فيها ، ويمكنك الاعتماد عليها عند اتخاذك لقرار الاستثمار بأسهم الشركة:

أوافق تماما	أوافق بدرجة كبيرة	محايد	لا أوافق إلي حد ما	لا أوافق بالمرة

2-إذا علمت أن سعر اقفال سهم الشركة في نهاية 2016 ، 2017 كان 4.5 و 6.4 جنيه علي التوالي، فإنك تتوقع أن :

- سعر السهم نهاية 2018:

يثبت عند 6.4 جنيه	يزيد ليصبح :.....جنيه	يقل ليصبح:.....جنيه

الحالة الثالثة (5)

افترض في الحالة رقم (3) أن مراقب الحسابات الاستاذ / سعد السعيد ، الذي راجع حسابات الشركة وقام بالتوكيد المهني علي تقرير لجنة المراجعة المنشور ، لديه خبرة 15 سنة في مراجعة الشركات المساهمة ، ولكن لا يوجد لديه زمالة لأحد الجمعيات المهنية ، في هذه الحالة:

1- هل توافق علي أن التوكيد علي تقرير لجنة المراجعة المرفق يوفر لك معلومات غير مالية موثوق فيها ، ويمكنك الاعتماد عليها عند اتخاذك لقرار الاستثمار بأسهم الشركة:

أوافق تماما	أوافق بدرجة كبيرة	محايد	لا أوافق إلي حد ما	لا أوافق بالمرة

2- إذا علمت أن سعر اقفال سهم الشركة في نهاية 2016 ، 2017 كان 4.5 و 6.4 جنيه علي التوالي، فإنك تتوقع أن سعر السهم نهاية 2018:

يثبت عند 6.4 جنيه	يزيد ليصبح :.....جنيه	يقل ليصبح:.....جنيه

الحالة التوضيحية (6)

افترض في الحالة رقم (3) أن تقرير مراقب الحسابات صادر عن مراقب حسابات آخر بخلاف مراقب الحسابات القائم بمراجعة التقارير المالية السنوية للشركة ، الاستاذ / هاني فواز ، مع العلم أنه لديه خبرة في مجال المراجعة تزيد عن 15 سنة و يوجد لديه زمالة لأحد الجمعيات المهنية ، في هذه الحالة :

1- هل توافق علي أن التوكيد علي تقرير لجنة المراجعة المرفق يوفر لك معلومات غير مالية موثوق فيها ، ويمكنك الاعتماد عليها عند اتخاذك لقرار الاستثمار بأسهم الشركة:

أوافق تماما	أوافق بدرجة كبيرة	محايد	لا أوافق إلي حد ما	لا أوافق بالمرة

2- إذا علمت أن سعر أقفال سهم الشركة في نهاية 2016 ، 2017 كان 4.5 و 6.4 جنيه علي التوالي، فإنك تتوقع أن :

- سعر السهم نهاية 2018:

يثبت عند 6.4 جنيه	يزيد ليصبح :.....جنيه	يقل ليصبح:.....جنيه

الحالة التوضيحية (7)

افترض أن مراقب حسابات الشركة قام بالتوكيد المهني علي تقرير لجنة المراجعة للشركة بشكل منفصل عن مراجعة القوائم المالية، هو نفسه مراقب حسابات الشركة وقام بأداء تلك المهمة وفقا للمعايير المهنية للخدمات التصديقية ولخدمات التوكيد المهني، بهدف عمل توكيد ايجابي، مع العلم بأن مراقب الحسابات لديه خبرة تزيد عن 15 سنوات ، وزميل لأحد الجمعيات المهنية. وقد أبدي مراقب الحسابات استنتاجا معدلا (متحفظا) في تقريره الخاص بالتوكيد المهني على تقرير لجنة المراجعة. وفيما يلي تقرير مراقب الحسابات المستقل في هذا الشأن:

تقرير مراقب الحسابات المستقل عن أعمال التوكيد المهني علي إفصاح شركة (ص) عن لجنة المراجعة

إلي السادة / مساهمي شركة (ص)

المقدمة: كما هي في التقرير غير المعدل

الاستقلال ورقابة الجودة: كما هي في التقرير غير المعدل

مسئولية الإدارة : كما هي في التقرير غير المعدل

مسئولية مراقب الحسابات: كما هي في التقرير غير المعدل

تقييد استخدام هذا التقرير : كما هي في التقرير غير المعدل

أوجه القصور الملازمة : كما هي في التقرير غير المعدل

أسباب تعديل الرأي

"لم يتضمن تقرير لجنة المراجعة إفصاحا تفصيليا عن إجراءات تعيين أعضاء اللجنة وفقا لقواعد القيد والشطب والمصرية ، كما لم يتضمن افصاحا تفصيليا عن مهام لجنة المراجعة فيما يتعلق بالتحقق من كفاية هيكل الرقابة الداخلية وفاعلية تنفيذه، مما يعد خروجا عن متطلبات الافصاح وفقا لقواعد القيد والشطب".

الاستنتاج:

"و من رأينا ، وفيما عدا ما أشرنا إليه في الفقرة السابقة ، فإن تقرير لجنة المراجعة عن السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2017 تم عرضها بعدالة، في جميع جوانبها الهامة ، بما يتمشى مع متطلبات إعدادها وعرضها ، خاصة متطلبات قواعد القيد والشطب للشركات المقيدة بالبورصة المصرية ، والقوانين واللوائح والقرارات السيادية المصرية ذات الصلة ودستور أخلاقيات وسلوك المهنة المصري".

القاهرة في :3 مارس 2018

مكتب السعد للمحاسبة والمراجعة

مراقب الحسابات / سعد السعيد

في ضوء قراءتك لتقرير لجنة المراجعة عن سنة 2017 وتقرير التوكيد المهني عليه:

1- هل توافق علي أن التوكيد علي تقرير لجنة المراجعة المرفق يوفر لك معلومات غير مالية موثوق فيها ، ويمكنك الاعتماد عليها عند اتخاذك لقرار الاستثمار بأسهم الشركة:

أوافق تماما	أوافق بدرجة كبيرة	محايد	لا أوافق إلي حد ما	لا أوافق بالمرة

2- إذا علمت أن سعر أقفال سهم الشركة في نهاية 2016 ، 2017 كان 4.5 و 6.4 جنيه علي التوالي، فإنك تتوقع أن سعر السهم نهاية 2018:

يثبت عند 6.4 جنيه	يزيد ليصبح :.....جنيه	يقل ليصبح:.....جنيه

الحالة التوضيحية (8)

افترض في الحالة رقم (7) أن مكتب مراقب الحسابات الاستاذ / سعد السعيد ، الذي راجع حسابات الشركة وقام بالتوكيد المهني علي تقرير لجنة المراجعة المنشور ، لديه خبرة تقل عن 15 سنة في مراجعة الشركات المقيدة بالبورصة ، في هذه الحالة :

1- هل توافق علي أن التوكيد علي تقرير لجنة المراجعة المرفق يوفر لك معلومات غير مالية موثوق فيها ، ويمكنك الاعتماد عليها عند اتخاذك لقرار الاستثمار بأسهم الشركة:

أوافق تماما	أوافق بدرجة كبيرة	محايد	لا أوافق إلي حد ما	لا أوافق بالمرة

2- إذا علمت أن سعر أقفال سهم الشركة في نهاية 2016 ، 2017 كان 4.5 و 6.4 جنيه علي التوالي، فإنك تتوقع أن سعر السهم نهاية 2018:

يثبت عند 6.4 جنيه	يزيد ليصبح :.....جنيه	يقل ليصبح:.....جنيه

الحالة التجريبية (9)

افترض في الحالة رقم (7) أن مراقب الحسابات الاستاذ / سعد السعيد ، الذي راجع حسابات الشركة وقام بالتوكيد المهني علي تقرير لجنة المراجعة المنشور ، لا يوجد لديه زمالة لأحد الجمعيات المهنية ، في هذه الحالة:

1- هل توافق علي أن التوكيد علي تقرير لجنة المراجعة المرفق يوفر لك معلومات غير مالية موثوق فيها ، ويمكنك الاعتماد عليها عند اتخاذك لقرار الاستثمار بأسهم الشركة:

أوافق تماما	أوافق بدرجة كبيرة	محايد	لا أوافق إلي حد ما	لا أوافق بالمرة

2- إذا علمت أن سعر اقفال سهم الشركة في نهاية 2016 ، 2017 كان 4.5 و 6.4 جنيه علي التوالي، فإنك تتوقع أن سعر السهم نهاية 2018:

يثبت عند 6.4 جنيه	يزيد ليصبح :.....جنيه	يقل ليصبح:.....جنيه

الحالة التجريبية (10)

افترض في الحالة رقم (7) أن تقرير مراقب الحسابات صادر عن مراقب حسابات أخر بخلاف مراقب الحسابات القائم بمراجعة زمالة لأحد الجمعيات المهنية ، في هذه الحالة :

1- هل توافق علي أن التوكيد علي تقرير لجنة المراجعة المرفق يوفر لك معلومات غير مالية موثوق فيها ، ويمكنك الاعتماد عليها عند اتخاذك لقرار الاستثمار بأسهم الشركة:

أوافق تماما	أوافق بدرجة كبيرة	محايد	لا أوافق إلي حد ما	لا أوافق بالمرة

2- إذا علمت أن سعر اقفال سهم الشركة في نهاية 2016 ، 2017 كان 4.5 و 6.4 جنيه علي التوالي، فإنك تتوقع أن سعر السهم نهاية 2018:

يثبت عند 6.4 جنيه	يزيد ليصبح :.....جنيه	يقل ليصبح:.....جنيه

ملحق رقم(2)

- **نطاق التوكيد المهني علي تقرير لجنة المراجعة واجراءات الحصول علي الأدلة بشأن تأكيدات الادارة الموجود في تقرير لجنة المراجعة: اعتمدت الباحثة في إعداد هذا الجدول علي (Arens et al, 2014)**

تأكيدات الادارة	الدليل	اجراءات الحصول عليه
(الوجود والحدوث) الافصاح عن تقرير لجنة المراجعة	- وجود تقرير لجنة مراجعة معتمد ومنشور يفصح عن ممارسات لجنة المراجعة	- فحص تقرير لجنة المراجعة المقدم للبورصة للتأكد من أنه هو نفسة المطلوب التوكيد عليه
	- التشكيل الرسمي للجان وممارسات عملها الفعلي.	- طلب بيان من المسئولين عن الحوكمة من قرار تشكيل لجنة المراجعة
	-محاضر اجتماعات اللجنة	- الاطلاع وفحص محاضر اجتماعات لجنة المراجعة
	- الادلة الشفهية	- مقابلة بعض اعضاء لجنة المراجعة للتأكد من المعلومات الواردة في تقرير لجنة المراجعة
	- الاجراءات التحليلية	اجراء مقارنة لعدد اعضاء لجنة المراجعة السنة الحالية و السنوات السابقة اجراء مقارنة لعدد اجتماعات لجنة المراجعة مقارنة بالسنوات السابقة
	التوثيق	الحصول علي مستندات تؤكد المعلومات الواردة في تقرير لجنة المراجعة مثل محاضر الجلسات
(الإكتمال) جميع اعمال لجنة المراجعة تم تسجيلها في التقرير	-إقرار مكتوب من رئيس لجنة المراجعة باكتمال المعلومات الواردة في التقرير	تتبع المستندات المؤيدة لمعلومات تقرير لجنة المراجعة وصولا لتفاصيل الانشطة الواردة في التقرير مقابلة مراقب حسابات الشركة والتأكد من قيام لجنة المراجعة بمهامها فيما يتعلق باستقلاله
	-الإجراءات التحليلية	مقارنة محتوي تقرير لجنة المراجعة لهذا العام ، وأخر ثلاث اعوام للتحقق من مدي اكتماله واتساقه
	-شهادات ومصادقات من البورصة و الهيئة العامة	للتحقق من إلتزام الشركة بتقديم تقرير عن لجنة المراجعة للبورصة والهيئة العامة للرقابة المالية وذلك

	للرقابة المالية	خلال اسبوعين من رد مجلس الادارة عليه.
(الدقة) كافة اعمال لجنة المراجعة تم تسجيلها في التقرير علي نحو صحيح	-سلامة الإفصاح عن اختصاصات لجنة المراجعة	مطابقة الاختصاصات المفصح عنها في تقرير لجنة المراجعة مع الاختصاصات التي يجب القيام بها وفقا للمادة (37) من قواعد القيد والشطب الصادرة عن هيئة الرقابة المالية للشركات.
مراعاة ما تقضي به قواعد القيد والشطب بصورة سليمة عند تشكيل مجلس الادارة وتحديد اختصاصاته	-التشكيل المعتمد للجنة المراجعة	طلب صورة من المسئولين عن الحوكمة بالشركة من تشكيل لجنة المراجعة المعتمد
	-الاستفسار	الاستفسار بصورة مباشرة من أعضاء لجنة المراجعة
استيفاء لجنة المراجعة الحد الأدنى من الاجتماعات	-الاستفسار	الاستفسار بصورة مباشرة من أعضاء لجنة المراجعة عن اجتماعات اللجنة
	-محاضر اجتماعات لجنة المراجعة	طلب بيان من المسئولين عن الحوكمة بالشركة من محاضر اجتماعات لجنة المراجعة
	-الملاحظة	ملاحظة وحضور بعض اجتماعات لجنة المراجعة
(فترة الافصاح) تمت اجتماعات لجنة المراجعة في المواعيد المقررة	-محاضر اجتماعات لجنة المراجعة	طلب وفحص صورة من محاضر اجتماعات لجنة المراجعة الاستفسار مباشرة من رئيس لجنة المراجعة

ملحق (3)

نتائج الاختبار الاحصائي لفروض البحث في تحليل الحساسية

- نتيجة إختبار الفرض الاول

Hypothesis Test Summary

	Null Hypothesis	Test	Sig.	Decision
1	The median of differences between case1 and case2 equals 0.	Related-Samples Wilcoxon Signed Rank Test	.001	Reject the null hypothesis.

Asymptotic significances are displayed. The significance level is .05.

- نتيجة خبرة وتأهيل معاً أكاديمي

Hypothesis Test Summary

	Null Hypothesis	Test	Sig.	Decision
1	The distributions of ET1, ET2 and ET3 are the same.	Related-Samples Friedman's Two-Way Analysis of Variance by Ranks	.717	Retain the null hypothesis.

Asymptotic significances are displayed. The significance level is .05.

- نتيجة اختبار الفرض الثاني

Hypothesis Test Summary

	Null Hypothesis	Test	Sig.	Decision
1	The median of differences between case2 and case3 equals 0.	Related-Samples Wilcoxon Signed Rank Test	.000	Reject the null hypothesis.

Asymptotic significances are displayed. The significance level is .05.

- نتيجة اختبار الفرض الثاني الفرعي 12

Hypothesis Test Summary

	Null Hypothesis	Test	Sig.	Decision
1	The median of differences between m37 and m48 equals 0.	Related-Samples Wilcoxon Signed Rank Test	.002	Reject the null hypothesis.

Asymptotic significances are displayed. The significance level is .05.

- نتيجة الفرض الثاني الفرعي 2ب

Hypothesis Test Summary

	Null Hypothesis	Test	Sig.	Decision
1	The median of differences between m37 and m59 equals 0.	Related-Samples Wilcoxon Signed Rank Test	.005	Reject the null hypothesis.

Asymptotic significances are displayed. The significance level is .05.

- نتيجة اختبار الفرض الفرعي 2 ج الخبرة والتأهيل معا

Hypothesis Test Summary

	Null Hypothesis	Test	Sig.	Decision
1	The median of differences between m37 and m4859 equals 0.	Related-Samples Wilcoxon Signed Rank Test	.002	Reject the null hypothesis.

Asymptotic significances are displayed. The significance level is .05.

- نتيجة اختبار الفرض الثاني الفرعي د تعديل الرأي

Hypothesis Test Summary

	Null Hypothesis	Test	Sig.	Decision
1	The median of differences between case3 and case7 equals 0.	Related-Samples Wilcoxon Signed Rank Test	.000	Reject the null hypothesis.

Asymptotic significances are displayed. The significance level is .05.

- نتيجة اختبار الفرض الثاني الفرعي هـ نفسه وغيره

Hypothesis Test Summary

	Null Hypothesis	Test	Sig.	Decision
1	The median of differences between m37 and m610 equals 0.	Related-Samples Wilcoxon Signed Rank Test	.252	Retain the null hypothesis.

Asymptotic significances are displayed. The significance level is .05.

Ranks